

أصول الدين من الحوي

في أمالي ابن الحاجب

الدكتور سليمان عودة أبو صعيك



طبع بدعم من وزارة الثقافة

2 0 0 9

أصول الدرس النحوي في أمالي ابن الحاجب

دراسة تركيبية تطبيقية

تأليف :

د. سليمان عودة سليمان أبو صعيك

شبكة كتب الشيعة



shiabooks.net

رابط بديل < mktba.net

الإهداء

إلى والديّ العزيزين حفظهما الله

وزوجتي

وأبنائي محمد و عبد الله و عثمان

وابنتيّ سوسن و هند

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ،
وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين
وبعد :

يُعَدُّ كتاب أمالي ابن الحاجب أوّل كتاب من كتب
الأمالي خاص بالنحو؛ لذا فهو موضوع البحث والدّرس في هذه
الدراسة ، التي جاءت بعنوان " أصول الدرس النحوي في أمالي ابن
الحاجب دراسة تركيبية تطبيقية "، وكتاب الأمالي له أهمية كبيرة
عند العلماء ، ولهذا فإنّ كلّ من ترجم لابن الحاجب قد أطرى هذا
الكتاب بالمديح ، وأثنى عليه ثناءً كبيراً .

إنّ أصول الدرس النحوي التي وردت في الأمالي لم تنل حقها
في دراسة علمية ، فهي لم تُفرد بدرس مستقل يتناولها نظراً وتطبيقاً
، فجاءت هذه الدراسة لتكشف عن نظرة ابن الحاجب إلى أصول
الدرس النحوي وتعرض طريقته في دراستها وآراءه فيها ، وتتناولها
بالدرس والتحليل وتربطها بدراسات النحاة القدامى والمحدثين .

وجاءت هذه الدراسة في مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة ،
تناول التمهيد ابن الحاجب وكتابه " الأمالي " . وقسمته مبحثين : الأول :
التعريف بابن الحاجب ، وتناول حياة ابن الحاجب ، ومولده ووفاته ، وأخلاقه

وشخصيته ، ونظمه ، وثقافته ، وشيوخه ، وتلاميذه ، ومذهبه
النحوي ، ومؤلفاته .

والثاني : تناول التعريف بكتاب الأمالي ، فعرض لمصطلح
الأمالي في اللغة والاصطلاح ، ثم عرض لأهم كتب الأمالي ، وكتاب "
أمالي ابن الحاجب " خاصة ، من حيث عنوانه ، وأهميته ،
ومحتواه ، ومصادره ، وأثر الفقه فيه .

أما الفصل الأول فتناول " موقف ابن الحاجب من السّماع
والقياس والإجماع واستصحاب الحال "، وتكوّن من أربعة مباحث ،
الأول : موقف ابن الحاجب من السّماع : القرآن الكريم وقراءاته ،
والحديث الشّريف ، والشّعْر العربيّ ، وكلام العرب وأمثالهم،
والثاني: موقف ابن الحاجب من القياس ، والثالث : موقف ابن
الحاجب من الإجماع ، والرابع : موقف ابن الحاجب من استصحاب
الحال .

وتناول الفصل الثاني العلّة النّحوية والتعليل والعامل
النّحوي وقسمته ثلاثة مباحث : الأول: العلل النحوية ، وتقسم إلى
علل لفظية ومعنوية ، والثاني: التعليل ، والثالث : العامل النحوي .
وعرض الفصل الثالث للتأويل النحوي في ثلاثة مباحث :
الأول : التأويل وتوجيه القراءات ، والثاني : التأويل والإعراب ،
والثالث : التأويل والحذف .

ثم انتهت الدراسة إلى خاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها .
أما منهجي في هذه الدراسة فقد اعتمد على البحث عن
أصول النحو عند ابن الحاجب في كتابه " الأمالي " ، ثمّ تصنيفها
بحسب الفصل الذي تنتمي إليه ، فعالجت أصول النحو ، وبحثت
كثيراً من قضاياها التي تصل إليه من قريب أو التي نتجت عن تلك
الأصول ، بدراسة وصفية تطبيقية ، وقد اتُّخذ لهذا الغرض منهجٌ
وصفيّ إحصائيّ تاريخيّ ، يرصد أصول النحو ويوضحها ويبينها ،
مع توثيق الشواهد من مصادرها المتنوعة .

ولمزيد من التّوضيح للمنهج الذي اعتمد في ثنايا الفصول
ومباحثها فقد مهدت لكل مبحث منها بتوطئة تقرب الصورة
وتتمم الانتفاع . وسيجد النّاطر أنّ موضوعات أصول النحو وما
علق بها من مسائل قُدرت في هذه الرسالة ، لا تخلو من بعض
الترّجّحات والآراء والمناقشات التي وصلت إليها من خلال المتابعة
والبحث .

وتنوعت مصادر الدراسة ما بين كتب تحدّثت عن حياة ابن
الحاجب ، مثل كتب التراجم والطبقات ، وما بين كتب النحو
والصرف قديمها وحديثها ، والمعاجم اللغوية ، وكتب التفسير ،
وأصول الفقه ، وإعراب القرآن ، وغريب إعراب القرآن ، والقراءات
القرآنية ، ومعاني القرآن ، ودواوين الشعراء ، إلى جانب الدراسات
اللغوية والنحوية الحديثة .

الدراسات السابقة :

لم يدرس المُحدِّثون أصول النحو في أمالي ابن الحاجب في مؤلَّفٍ مستقلٍّ، وإنما جاء الحديث عن بعض أصول النحو في بعض الدراسات النحوية، فتناول الدارسون بعض أصول النحو في أمالي ابن الحاجب ، ومن هؤلاء :

- محمّد هاشم عبد الدايم ⁽¹⁾ ، في بحثه "ابن الحاجب في أماليه النحوية" ⁽²⁾ ، تناول الباحث السّماع في فقرة صغيرة ، وكذلك القياس ، وتناول القراءات بإيجاز .

- طارق عبد عون الجنابي في دراسته : " ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه " ⁽³⁾ ، تناول الباحث السماع والقياس في كتب ابن الحاجب في ثلاث صفحات ⁽⁴⁾ ، وتناول التعليل والتأويل ، ومصطلحات ابن الحاجب ، وموقفه

(1) له رسالة دكتوراه بعنوان : " ابن الحاجب في كتابه الأمالي النحوية " جامعة القاهرة ، 1969م ، لم تصل إلينا .

(2) عبد الدايم : محمد هاشم ، ابن الحاجب في أماليه النحوية ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، الجزء السابع والعشرون ، سنة 1390هـ - 1971م ، ص 166-180 .

(3) هذه الدراسة رسالة علمية نال بها الباحث شهادة الماجستير في اللغة العربية من جامعة بغداد سنة 1972م .

(4) انظر : طارق عبد عون الجنابي : ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه ، مطبعة أسعد - بغداد ، ط/1 ، 1973م-1974م ، ص 235-237 .

من القراءات باختصار⁽¹⁾، وكان الباحث يختار من كتب ابن الحاجب اختياراً انتقائياً ، فلم يدرس أصول النحو في كُتب ابن الحاجب ، وإنما ذكر هذه الأصول لبيان آراء ابن الحاجب ومذهبه النحوي .

- جابر إبراهيم رومية في دراسته : " النحو في الأمالي ⁽²⁾ ابن الحاجب ومدى تأثيره بابن الشجري " ⁽³⁾، تناول الباحث بعض أصول النحو في أمالي ابن الحاجب ، وفق منهج انتقائي لا رابط بينها ، فمثلاً في الباب الأول : الفصل الأول : يضع الباحث بعض مسائل التأويل النحوي مع مقدمة عن الأمالي والمجالس ، ويذكر آراء النحاة دون أن يناقشها ⁽⁴⁾، وذكر بعض العلل في فصل الثاني ، وتناول بعض العوامل النحوية ، وموضوعات أخرى في الفصل الثالث ، وذكر موقف ابن الحاجب من القراءات والحديث والشعر والقياس باختصار في الباب الرابع الفصل الأول ، واهتم الباحث بالموضوع الرئيس لبحثه ، وهو : " ابن الحاجب ومدى تأثيره بابن الشجري " .

(1) انظر : السابق ، ص 242- 249 ، وص 249-251 ، وص 255-259 .

(2) هذا العنوان مكتوب على الرسالة بخط يد الباحث .

(3) هذه الدراسة رسالة علمية نال بها الباحث شهادة الدكتوراه في اللغة العربية من جامعة دمشق سنة 1422هـ - 2001م .

(4) انظر : رومية : جابر إبراهيم ، 1422هـ-2001م ، النحو في الأمالي ، ابن الحاجب ومدى تأثيره بابن الشجري ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة دمشق ، سورية ، ص 42-50 .

وعلى الرغم من هذه الدراسات إلا أنها لم تفرد أصول
الدرس النحوي بدرس مستقل يتناولها ، نظراً وتطبيقاً ، فجاءت
هذه الدراسة لتكشف عن نظرة ابن الحاجب إلى أصول الدرس
النحوي وطريقته في دراستها وآرائه فيها .

منهجي في البحث :

أولاً : أفاد الباحث من المنهج الوصفي في وصف أصول
النحو في أمالي ابن الحاجب .

ثانياً : استخدم الباحث المنهج الإحصائي لإحصاء كل ما ورد
في أمالي ابن الحاجب من مسائل أصول النحو ، وما تعلق بها أو
نتج عنها .

ثالثاً : استعان الباحث بالمنهج التاريخي لبيان بعض مسائل
أصول النحو التي وردت في أمالي ابن الحاجب .

وقد جاءت هذه الدراسة في تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة :

تناول التمهيد ابن الحاجب وكتابه " الأمالي " . وقسمته

مبحثين :

الأول : تناول التعريف بابن الحاجب ، حياته ، ومولده
ووفاته ، وأخلاقه وشخصيته ، ونظمه ، وثقافته، وشيوخه ،
وتلاميذه ، ومذهبه النحوي، ومؤلفاته .

والثاني : تناول التعريف بكتاب الأمالي ، فعرض لمصطلح
الأمالي في اللغة والاصطلاح ، ثم عرض لأهم كتب الأمالي ، وكتاب "
أمالي ابن الحاجب " خاصة ، من حيث عنوانه ، وأهميته ،
ومحتواه ، ومصادره ، وأثر الفقه فيه .

أما الفصل الأول فتناول " موقف ابن الحاجب من السّماع
والقياس والإجماع واستصحاب الحال " ، وتكوّن من أربعة مباحث .
الأول : موقف ابن الحاجب من السّماع : القرآن الكريم
وقراءاته ، والحديث الشّريف ، والشّعر العربيّ ، وكلام العرب
وأمثالهم .

والثاني: موقف ابن الحاجب من القياس .

والثالث : موقف ابن الحاجب من الإجماع .

والرابع : موقف ابن الحاجب من استصحاب الحال .

وتناول الفصل الثاني العلّة النّحوية والتعليل والعامل

النّحوي وقسمته

ثلاثة مباحث:

الأول : العلل النحوية ، وتقسم إلى علل لفظية ومعنوية .

والثاني : التعليل .

والثالث : العامل النحوي .

وعرض الفصل الثالث للتأويل النحوي في ثلاثة مباحث :

الأول : التأويل وتوجيه القراءات .

والثاني : التأويل والإعراب .

والثالث : التأويل والحذف .

ثم انتهت الدراسة إلى خاتمةٍ تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها .

المؤلف :

د. سليمان عودة سليمان أبو صعيلىك *

الخميس : 20 / ربيع الأول / 1427هـ

الموافق : 18 / أيار / 2006م

* يستقبل المؤلف أي ملاحظة عن الكتاب على البريد الإلكتروني :

Sulieman3@gmail.com

Sulieman1_su@yahoo.com

ssuailik@ksu.edu.sa

أو المراسلة على العنوان الآتي :

جامعة الملك سعود - كلية الآداب - قسم اللغة العربية ، ص. ب 2456 الرياض 11451 - المملكة العربية السعودية .

أو العنوان : ص. ب 7456 الزرقاء 13116 - المملكة الأردنية الهاشمية .

هذا الكتاب في الأصل رسالة دكتوراه نوقشت في جامعة اليرموك مساء يوم الخميس ، وأجيزت بتقدير امتياز ، وأشرف عليها ، أ.د. سلمان القضاة ، وأعضاء لجنة المناقشة هم : أ.د. فيصل صفا ، وأ.د. سمير استيتية ، و أ.د. علي الحمد ، وأ.د. إسماعيل العميرة .

التّمهيد : ابن الحاجب وكتابه " الأماي " .

المبحث الأول : التّعريف بابن الحاجب

أولاً : حياته :

- 1- اسمه ونسبه ولقبه .
- 2- مولده ووفاته .
- 3- أخلاقه وشخصيته .
- 4- نظمه .

ثانياً : ثقافته :

ثالثاً : شيوخه :

رابعاً : تلاميذه :

خامساً : مذهبه النحويّ :

سادساً : مؤلفاته :

المبحث الثاني : التّعريف بكتاب الأماي

أولاً : الأماي لغةً .

ثانياً : الأماي اصطلاحاً .

ثالثاً : أهم كتب الأماي .

رابعاً : كتاب أماي ابن الحاجب :

- 1- عنوانه .
- 2- أهميته .
- 3- محتواه .
- 4- مصادره .
- 5- أثر الفقه في كتاب الأماي .

المبحث الأول : التعريف بابن الحاجب

أولاً : حياته :

1- اسمه وكنيته ولقبه ونسبه *:

* ترجم له كثيرون ولمزيد من التفصيل انظر : أبا شامة المقدسي : ذيل الروضتين ، ص182 ، وابن خلكان : وفيات الأعيان ، 250-248/3 ، وأبا الفدا : المختصر في أخبار البشر ، 216-215/3 ، وعبد الباقي اليماني : إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، ص204-205 ، والذهبي : معرفة القراء الكبار ، 649-648/2 ، والذهبي : سير أعلام النبلاء ، 266-264/23 ، والذهبي : العبر في خبر من غبر ، 190-189/5 ، والأدقوي : الطالع السعيد ، ص352-357 ، وابن الوردي : تنمة المختصر في أخبار البشر (تاريخ ابن الوردي) ، 262-260/2 ، وابن شاعر الكُتبي : عيون التواريخ ، 25-24/20 ، والياضي : ومراة الجنان وعبرة اليقظان ، 90-89/4 ، وابن كثير : البداية والنهاية ، 168/13 ، وابن فرحون : الديباج المذهب ، 82-78/2 ، وابن قنفذ : الوفيات ، ص316-317 ، والفيروزآبادي : البلغة في تاريخ أئمة اللغة ، ص140 ، وابن الجزري : غاية النهاية في طبقات القراء ، 508/1-509 ، وصالح الدين الصفدي : الوافي بالوفيات ، 496-489/19 ، وابن تغري بردي : المنهل الصافي ، 424-421/7 ، وابن تغري بردي : الدليل الشافي على المنهل الصافي ، 440/1 ، وابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، 319/6 ، والسيوطي : حسن المحاضرة ، 394-393/1 ، والسيوطي : بغية الوعاة ، 135-134/2 ، والسيوطي : تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب ، 223-216/1 ، وطاش كبري زادة : مفتاح السعادة ومصباح السيادة ، 140-138/1 ، وعبد القادر النُّعيمي : الدارس في تاريخ المدارس ، 4-3/2 ، وابن العماد الحنبلي : شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، 235-234/5 ، والخوانساري : روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات ، 188-184/5 ، ويوسف سرقيس : معجم المطبوعات العربية والمعربة ، 72-71/1 ، والزركلي : الأعلام ، 374/4 ، ومحمد مخلوف : شجرة النور الزكية ، 241/1 ، وبطرس البستاني : كتاب دائرة المعارف ، 438/1 ، وعمر كحالة : معجم المؤلفين ، 266-265/5 ، وكارل بروكلمان : تاريخ الأدب العربي ، 341-308/5 ، ومحمد بن

=

أ - اسمه :

:" عثمان بن أبي بكر بن يونس " ⁽¹⁾ ، " المعروف بابن الحاجب " ⁽²⁾ .

= شنب : دائرة المعارف الإسلامية ، 126/1 - 128 ، وعمر فروخ : تاريخ الأدب العربي ، 559/3 - 562 ، وجرجي زيدان : تاريخ آداب اللغة العربية ، 54/3 - 55 ، ومحمد الطنطاوي : نشأة النحو ، ص 128 .

(1) ابن خلكان : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، تحقيق : د. إحسان عباس ، دار صادر - بيروت ، ط 1 ، 1970 م ، 248/3 ، وأبو الفدا : المختصر في أخبار البشر ، تحقيق : د. محمد زينهم محمد عزب والأستاذ : يحيى سيد حسين ، دار المعارف - القاهرة ، ط 1 ، 1999 م ، 215/3 ، وعبد الباقي اليماني : إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، تحقيق : د. عبد المجيد دياب ، شركة الطباعة العربية السعودية - الرياض ، ط 1 ، 1406 هـ - 1986 م ، ص 204 ، والذهبي : معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ، تحقيق : بشار عواد معروف وآخرين ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط 1 ، 1404 هـ - 1984 م ، 648/2 ، والذهبي : سير أعلام النبلاء ، حقق هذا الجزء : د. بشار عواد معروف ود. محيي هلال السرحان ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط 1 ، 1405 هـ - 1985 م ، 265/23 ، والأدفوي : الطالع السعيد ، تحقيق : سعد محمد حسن ، مراجعة : د. طه الحاجري ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ط 1 ، 1966 م ، ص 352 ، وابن الوردي : تنمة المختصر في أخبار البشر ، تحقيق : أحمد رفعت البدرائي ، دار المعرفة - بيروت ، ط 1 ، 1389 هـ - 1970 م ، 260/2 ، وابن كثير : البداية والنهاية في التاريخ ، مطبعة المتوسط - بيروت ، د. ط ، د. ت ، 168/13 ، وابن فرحون : الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ، تحقيق : د. علي عمر ، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة ، ط 1 ، 1423 هـ - 2003 م ، 78/2 ، والفيروزآبادي : البلغة في تاريخ أئمة اللغة ، تحقيق : محمد المصري ، منشورات وزارة الثقافة - دمشق ، ط 1 ، 1392 هـ - 1972 م ، ص 140 ، وابن تغري بردي : الدليل الشافي على المنهل الصافي ، تحقيق : فهد محمد شلتوت ، دار الكتب المصرية - القاهرة ، ط 2 ، 1999 م ، 440/1 .

(2) ابن خلكان : وفيات الأعيان ، 248/3 ، وأبو الفدا : المختصر في أخبار البشر ، 215/3 ، والأدفوي : الطالع السعيد ، ص 352 ، وابن الوردي : تنمة المختصر ، 260/2 ، واليافعي : مرآة =

ب- : كنيته ولقبه :

: يكنى ابن الحاجب بأبي عمرو⁽¹⁾ ، ويلقب بجمال الدين⁽²⁾ .

=الجنان وعبرة اليقظان ، تحقيق : خليل المنصور ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط/1 ، 1417هـ-1997م ، 168/4 ، وابن فرحون : الديباج المذهب ، 78/2 ، وابن تغري بردي : المنهل الصافي والمُستوفى بعد الوافي : تحقيق : د. محمد محمد أمين ، مركز تحقيق التراث ، ط/ ، 1993م ، 421/7 .

(1) انظر : ابن خلكان : وفيات الأعيان ، 248/3 ، وأبا شامة المقدسي : الذيل على الروضتين ، تحقيق : محمد زاهد بن الحسن الكوثري ، عني بنشره وراجعته : السيد عزت العطار الحسيني ، دار الجيل - بيروت ، ط/2 ، 1974م ، ص182 ، والذهبي : العبر في خبر من غبر ، تحقيق : د. صلاح الدين المنجد ، مطبعة حكومة الكويت ، ط/2 ، 1986م ، 189/5 ، وابن قنفذ : الوفيات ، تحقيق : عادل نويهض ، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت ، ط/1 ، 1971م ، ص319 ، وابن الجزري : غاية النهاية في طبقات القراء ، عني بنشره : ج . برجستراسر ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط/2 ، 1400هـ-1980م ، 508/1 ، والسيوطي : حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي - القاهرة ، د.ط ، 1418هـ-1998م ، 394-393/1 ، وعبد القادر النعيمي : الدارس في تاريخ المدارس ، تحقيق : إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية-بيروت ، ط/1 ، 1410هـ-1990م ، 3/2 ، وابن العماد الحنبلي : شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، دار إحياء التراث العربي-بيروت ، د.ط ، 1970م ، 234/5 .

(2) انظر : ابن خلكان : وفيات الأعيان ، 248/3 ، وأبا الفدا : المختصر في أخبار البشر ، 215/3 ، وابن فرحون : الديباج المذهب ، 78/2 ، والسيوطي : تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب ، تحقيق : د. حسن ملح ودة . سهى نعمة ، عالم الكتب الحديث ، إربد-الأردن ، ط/1 ، 1426هـ-2005م ، 216/1 ، والخوانساري : روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات ، مكتبة اسماعيليان - طهران ، د.ط ، 1392هـ ، 184/5 .

ج- نسبه :

: ابن الحاجب كرديّ الأصل ⁽¹⁾ ، وينسب إلى بلدة "دوين" ⁽²⁾ وهي " بلدة من نواحي أرّان في آخر حدود أذربيجان بقرب من تفليس ؛ منها ملوك الشام بنو أيوب" ⁽³⁾ ، والنسبة إلى هذه البلدة " الدّوينيّ " ⁽⁴⁾ ، وبعض العلماء ذكر أنه " الدّوني" ⁽⁵⁾ نسبة إلى بلدة اسمها " دُون " : قرية من أعمال دينور ⁽⁶⁾ ،

-
- (1) انظر: ابن خلكان : وفيات الأعيان ، 248/3 ، وأبا الفدا : المختصر في أخبار البشر ، 215/3 .
- (2) بفتح أوله ، وكسر ثانيه ، وياء مثناة من تحت ساكنة ، وآخره نون، انظر : ياقوت الحموي : معجم البلدان، دار الكتاب العربي - بيروت ، د.ط ، د.ت ، 491/2 .
- (3) ياقوت الحموي : معجم البلدان ، 491/2 .
- (4) بعض العلماء ضبطها " الدّوينيّ " ، انظر : الذهبي : سير أعلام النبلاء ، 265/23 ، والأدفوي : الطالع السعيد ، ص352 ، وابن تغري بردي : المنهل الصافي ، 421/7 ، وابن تغري بردي : الدليل الشافي ، 440/1 ، وصلاح الدين الصفدي : الوافي بالوفيات، تحقيق : رضوان السيد، دار النشر فرانزشتايز-شتوتكارت ، ط/1 ، 1413هـ-1993م ، 489/19 ، والسيوطي : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية - بيروت ، د.ط ، د.ت ، 134/2 ، وطاش كبرى زادة : مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، تحقيق: كامل كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور ، دار الكتب الحديثة - القاهرة ، ط/1 ، 1968م ، 139/1 ، والخوانساري : روضات الجنات ، 184/5 ، وقد حُرِفَت " الدّوينيّ " عند بعضهم إلى " الرّويني " انظر : ابن كثير : البداية والنهاية ، 168/13 ، وعبد القادر النعيمي : الدارس في تاريخ المدارس ، 3/2 .
- (5) ابن خلكان : وفيات الأعيان ، 248/3 ، وعبد الباقي اليماني : إشارة التعيين ، ص204 ، وابن فرحون : الديباج المذهب ، 78/2 ، والفيروزآبادي : البلغة ، ص140 ، وابن الجزري : غاية النهاية ، 508/1 .
- (6) بضم أوله ، وآخره نون . ياقوت الحموي : معجم البلدان ، 490 /2 .

والذي أرجحه أنه من " دَوِين " لأنها بلدة لبني أيوب وهم أكراد ، وكان والده حاجبًا للأمير عز الدين موسك الصلاحي⁽¹⁾ ، ابن خال صلاح الدين الأيوبي⁽²⁾ .
ولذلك عُرفَ بابن الحاجب .

2- مولده ووفاته :

ولد ابن الحاجب : " في آخر سنة سبعين⁽³⁾ وخمسمئة بأُسْنَا (بفتح الهمزة وسكون السين المهملة وفتح النون وبعدها ألف) ، وهي بلدة صغيرة من

(1) انظر: ابن خلكان : وفيات الأعيان ، 248/3 ، وأبا الفدا : المختصر في أخبار البشر ، 215/3 ،
والذهبي : معرفة القراء الكبار ، 648/2 ، وابن تغري بردي : النجوم الزاهرة في ملوك مصر
والقاهرة ، تحقيق : محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط1/1 ، 1413هـ-
1992م ، 100/6 .

(2) انظر : العماد الأصفهاني : الفتح القسي في الفتح القدسي ، تحقيق وشرح وتقديم : محمد
محمود صبح ، الدار القومية للطباعة والنشر-القاهرة ، ط1/1 ، 1965م ، ص355 ، وجمال الدين
محمد بن سالم بن واصل : مفرج الكروب في أخبار بني أيوب ، تحقيق : د. جمال الدين الشيال ،
د.ط ، د.ت ، 309/2 ، وجاء فيه أنَّ اسم الأمير : عز الدين موسك بن جكر (ت585هـ) ،
والذهبي : تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام (حوادث ووفيات 581-590هـ) ، تحقيق
: د. عمر عبد السلام تدمري ، دار الكتاب العربي-بيروت ، ط1/1 ، 1417هـ-1996م ، ص232 . وجاء
فيه أنَّ اسم الأمير (موسك الصلاحي) هو : موسى بن جكّوا ، والراجح أنَّ اسم الأمير هو : عز
الدين موسك بن جكو ، انظر: العماد الأصفهاني : الفتح القسي ، ص355 ، وابن تغري بردي :
النجوم الزاهرة ، 100/6 .

(3) تحرفت " سبعين " إلى " تسعين " في الديباج المذهب ، انظر : ابن فرحون : الديباج المذهب
، 82/2 .

الأعمال القُوصِيَّة بالصعيد الأعلى من مصر"⁽¹⁾ ، وفي معجم البلدان لياقوت الحموي (ت626هـ) : "إِسْنَا : بالكسر ثم السكون، ونون، وألف مقصورة: مدينة بأقصى الصعيد، وليس وراءها إلا أُدُفُو وأُسوان ثم بلاد النوبة ، وهي على شاطئ النيل من الجانب الغربي في الإقليم الثاني "⁽²⁾ ، والمعروفة الآن بـ " إِسْنَا " بالكسر.

إِلَّا أَنَّ الذَّهَبِيَّ (ت 748 هـ) يذكر أَنَّهُ ولد في آخر سنة سبعين أو إحدى وسبعين وخمسمئة رواية عن ابن الحاجب : " قال : ولدتُ سنة سبعين ، أو إحدى وسبعين وخمسمئة بِإِسْنَا من عمل الصعيد " ⁽³⁾ . وكل من نقل عن الذَّهَبِيَّ ذكر هذا التاريخ ، وهو لا يشكل فرقًا كبيرًا بين ما ذكره ابن خَلَّكان (ت681 هـ) والذَّهَبِيَّ ، والراجع ما ذكره معاصره ابن خَلَّكان .

وتوفيَّ " بالإسكندرية نهار الخميس السَّادس والعشرين من شوال سنة ست وأربعين وستمئة ، ودفن خارج باب البحر بتربة الشَّيخ الصَّالح ابن أبي شامة " ⁽⁴⁾ ، وقد أجمع العلماء المترجمون لابن الحاجب على أن تاريخ وفاته في

(1) ابن خلكان : وفيات الأعيان ، 250/3 ، وانظر: أبا الفدا : المختصر في أخبار البشر ، 215/3 ،

وعبد الباقي اليماني : إشارة التعيين ، ص204 .

(2) ياقوت الحموي : معجم البلدان ، 189/1 .

(3) الذهبي : معرفة القراء الكبار ، 648/2 .

(4) ابن خلكان : وفيات الأعيان ، 250/3 .

سنة ست وأربعين وستمئة ، إلّا ابن قنفذ (ت 807هـ) ذَكَرَ أَنَّهُ تُوِّفِيَ سنة سبع وأربعين وستمئة⁽¹⁾ .

ورثاه ابن المنير بأبيات منها⁽²⁾ :

أَلَا أَيُّهَا الْمَخْتَالُ فِي مَطَرِ الْعُمَرِ هَلُمَّ إِلَى قَبْرِ الْإِمَامِ أَبِي عَمْرٍو
تَرِ الْعِلْمَ وَالْآدَابَ وَالْفَضْلَ وَالتَّقَى وَنَيْلَ الْمُنَى وَالْعَزَّ غُيْبُنَ فِي قَبْرِ "

3- أخلاقه وشخصيته :

كان ابن الحاجب صاحب خلق رفيع وعلم غزير، وقال عنه أبو شامة المقدسي (ت665هـ) : " كان ركنًا من أركان الدين في العلم والعمل...وكان ثقةً حجةً متواضعًا عفيفًا كثير الحياء ، منصفًا محبًا للعلم وأهله ، ناشرًا له ، محتملاً للأذى صبورًا على البلوى"⁽³⁾ .

وكان ابن الحاجب ذكيًا بارعًا ، فتعلم القرآن الكريم والقراءات ، ودرس الفقه على مذهب الإمام مالك ، وأتقن علوم العربية ، ودرّس في القاهرة ودمشق، وأصبح مشهورًا ، فأقبل عليه الخلق يُدرّسهم ويعلمهم ، ولقيت مؤلفاته قبولا كبيرا في عصره⁽⁴⁾ .

(1) انظر : ابن قنفذ : الوفيات ، ص319 .

(2) ابن فرحون : الديباج المذهب ، 80/2 ، والأدقوي : الطالع السعيد ، ص356 .

(3) أبو شامة المقدسي : ذيل الروضتين ، ص182 .

(4) انظر : ابن خلكان : وفيات الأعيان ، 248/3-249 .

ومدحه ابن خلكان بقوله : " وصنف في أصول الفقه ، وكل تصانيفه في نهاية الحسن والإفادة ، وخالف النحاة في مواضع ، وأورد عليهم إشكالات وإلزامات تبعد الإجابة عنها ، وكان من أحسن خلق الله ذهنًا " ⁽¹⁾ .

وابن الحاجب شاعر وعالم من علماء العصر الأيوبي ، وهو فصيح بليغ ، وكان ذا شخصية قوية مُحبًا للعلم ، والدليل على ذلك كتبه المتقنة في مختلف العلوم التي كتب فيها ، فأقبل العلماء على شرحها ونظمها .

وقصة حبسه مع الشيخ عز الدين بن عبد السلام مشهورة وتدل على إخلاصه لصديقه ووفائه له ، حبسهما الملك الصالح بن إسماعيل في دمشق بسبب إنكارهما عليه تقاعسه عن قتال الصليبيين وصلحه معهم وإعطائهم بلد الشَّيف ⁽²⁾ ، فأمرهما بالخروج من دمشق ، فخرجا سنة ثمان وثلاثين وستمئة إلى القاهرة ، ثم استقر ابن الحاجب في الإسكندرية إلى وفاته ⁽³⁾ .

4- نظمه :

نظم ابن الحاجب مقدمته النحوية (الكافية) في " الوافية في نظم

(1) ابن خلكان : وفيات الأعيان ، 250/3 .

(2) صفد وقلعة شقيف بلدتان تقعان في لبنان ، انظر: كارل بروكلمان : تاريخ الأدب العربي، نقله إلى العربية :د. رمضان عبد التواب، راجع الترجمة : د. السيد يعقوب بكر ، دار المعارف-مصر ، ط/3 ، 1983م ، 308/5 .

(3) انظر : اليافعي : مرآة الجنان ، 90/4 ، والذهبي : سير أعلام النبلاء ، 266/23 .

الكافية "، عندما طلب منه الملك الناصر بن عيسى الأيوبي أن ينظم له الكافية ،
فنظمها في ثمانية وتسعين بيتًا وسماها الوافية ، وفي العروض نظم " المقصد
الجليل إلى علم الخليل " وهي قصيدة في العروض ، لامية ، من البحر البسيط ،
وعدد أبياتها (171) بيتًا . ونظم في المؤنثات السماعية " القصيدة الموشحة
بالأسماء المؤنثة " ، وهي ثلاثة وعشرون بيتًا من البحر الكامل ، ويعدّ نظم ابن
الحاجب من الشعر التعليمي .

ولم تصلنا قصائد لابن الحاجب في أي غرض شعري كالممدح أو الرثاء ،
وكل ما حفظته له كتب المترجمين عدة أبيات ، لا تدل على شاعر كبير .
ومن نظمه :

أَيُّ غَدٍّ مَعَ يَدٍ دَدٍ ذِي حُرُوفٍ طَاوَعْتَ فِي الرُّوِيِّ وَهِيَ عَيُونُ

وَدَوَاةُ وَالْحَوْتِ وَالنُّونِ نُونًا تَعْصَتُهُمْ وَأَمْرُهَا مُسْتَبِينُ

وهو جواب عن البيتين المشهورين وهما :

رَبِّمَا عَالَجَ الْقَوَافِي رَجَالُ فِي الْقَوَافِي فَتَلْتَوِي وَتَلِينُ

طَاوَعْتُهُمْ عَيْنٌ وَعَيْنٌ وَعَيْنٌ وَعَصَتُهُمْ نُونٌ وَنُونٌ وَنُونٌ

فيعني بقوله " عين وعين وعين " نحو غَدٍ وَيَدٍ وَدَدٍ ، فَإِنْ وَزْنَ كُلِّ مِنْهَا " فَع "
إِذْ أَصْلُ غَدٍ : غَدُوٌّ ، وَيَدٍ : يَدِيٌّ ، وَدَدٍ : دَدْنُ ، وَبِقَوْلِهِ " نُونٌ وَنُونٌ وَنُونٌ " ،

الدواة والحوت والنون الذي هو الحرف ⁽¹⁾ .

ومن نظمه ⁽²⁾ : " "

إن غبتم صورةً عن ناظريّ فما زلتم حضوراً على التحقيق في خلدي
مثل الحقائق في الأذهان حاضرة وإن تُردّ صورةً في خارج تجد " .
وله بيتان في معناهما ، لكنّه قلبهما في قافية أخرى فقال ⁽³⁾ :
إنّ تغيبوا عن العيون فأنتم في قلوبٍ حضوركم مُستمرُّ
مثل ما تثبّت الحقائق في الذّهـ ن وفي خارجٍ لها مُستقرُّ " .
ثانياً : ثقافته :

كانت الثقافة الدينية هي السائدة آنذاك ، فالقرآن الكريم وقراءاته
وتفسيره وتأويله ومباحث العقيدة ، وما يتصل بها من علم الكلام والنحو واللغة
كلّ هذا من الأمور التي كان فيها حظٌّ مشترك لعلماء ذلك العصر ، وكذلك أمرُ
الحديث النبويّ وما تعلّق به روايةً ودرايةً ولغةً ، ثم هناك الثقافة الفقهية وما
يتصل بها من أصولٍ ، بعد هذا يختلف كلّ عالم بمقدار الثقافة التي تلقاها
واهتمامه بفرع من فروع العلم المختلفة ، فإذا نظرنا إلى هذه العلوم وربطنا
بينها وبين الشيوخ الذين قرأ عليهم ابن الحاجب ؛ فإننا نرى أنّه قد نال حظاً

(1) ابن خلكان : وفيات الأعيان ، 249/3 .

(2) الأدفوي : الطالع السعيد ، ص 356 .

(3) السابق ، ص 356 .

كبيراً من هذه الثقافة الدينية ، بل إنّ ثقافته الفقهية أثرت في ثقافته النحوية ، فاستعمل بعض المصطلحات الفقهية في المسائل النحوية ، فقد اشتغل ابن الحاجب بالقرآن الكريم وهو صغير في بداية حياته في القاهرة ، وأخذ الفقه عن أبي الحسن الأبياري ، والشاذليّ ، وسيف الدين الآمديّ ، على المذهب المالكيّ وبرع فيه ، وعدّه محمد مخلوف في الطبقة الثالثة عشرة من فقهاء المالكية (طبقة التابعين) فرع مصر⁽¹⁾ . وأخذ الحديث عن القاسم بن عساكر والبوصيريّ ، وأخذ القراءات عن كبار علماء القراءات في عصره ، من مثل الشاطبيّ ، وأبي الفضل الغزنويّ ، وأبي الجود اللخميّ ، ونستطيع أن نؤكد أنّ ابن الحاجب كان من القراء المجازين بالقراءة ، وقرأ الذهبي (ت748هـ) على الشيخ موفق الدين محمد بن أبي العلاء بعلبك ، عن قراءته على أبي عمرو بن الحاجب⁽²⁾ . وعدّه ابن الجزريّ (ت833هـ) في الطبقة الحادية عشرة من القراء⁽³⁾ .

ثالثاً : شيوخه :

درس ابن الحاجب العلوم المختلفة على علماء عصره في مصر والشام ،

(1) انظر : محمد مخلوف : شجرة النور الزكية ، تحقيق : عبد المجيد خيالي ، دار الكتب العلمية -

بيروت ، ط/1 ، 1424هـ-2003م ، 241/1 .

(2) انظر : الذهبي : معرفة القراء الكبار ، 649/2 .

(3) انظر : ابن الجزري : منجد المقرئين ومرشد الطالبين ، قرأه بعد الطباعة : الشيخ محمد حبيب

الله الشنقيطي والشيخ أحمد محمد شاكر ، مكتبة القدسي - القاهرة ، د.ط ، 1350هـ ، ص41

وهم كثر ، ولذلك فإنني سوف أترجم لأشهرهم :

1- الشاطبي :

هو أبو محمد القاسم بن فيرة⁽¹⁾ بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي المقرئ الضرير مصنف الشاطبية في القراءات السبعة ، التي سماها "حرز الأمان ووجه التهاني" ، وعددها ألف ومئة وثلاثة وسبعون بيتاً. ولد في شاطبة إحدى مدن الأندلس سنة (538هـ) ، خرج إلى الحج فقدم الإسكندرية سنة (572هـ). وولاه القاضي الفاضل مشيخة الإقراء بمدرسته ، لتعليم القرآن الكريم وقراءاته والنحو واللغة ، قرأ ابن الحاجب عليه بعض القراءات وسمع منه " التيسير " ، وتأدب عليه ، توفي في القاهرة سنة (590هـ)⁽²⁾ .

2- البوصيري :

هو هبة الله بن علي بن مسعود الأنصاري أبو القاسم البوصيري الكاتب

(1) فيرة : بكسر الفاء ، وسكون الياء المثناة من تحتها ، وتشديد الراء وضمها ، ابن خلكان : وفيات الأعيان ، 234/3 ، وهذا خطأ لالتقاء الساكنين الياء والراء الأولى، والصحيح : فيرة : بكسر الفاء ، وسكون الياء المثناة من تحتها ، وفتح الراء ، انظر : ياقوت الحموي : معجم الأدباء ، دار الفكر ، ط/3 ، 1400هـ-1980م ، 293/16 .

(2) انظر : ابن خلكان : وفيات الأعيان ، 73-71/4 ، والذهبي : معرفة القراء الكبار ، 573/2-575 ، وابن كثير: البداية النهاية ، 10/13 ، وابن فرحون: الديباج المذهب ، 138-136/2 ، وابن الجزري : غاية النهاية، 23-20/2 ، وابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، 122/6 ، والسيوطي: حسن المحاضرة ، 431-430/1 ، وطاش كبري زادة : مفتاح السعادة ، 51-49/2 ، وابن العماد الحنبلي : شذرات الذهب ، 301/4 .

الأديب المحدث مسند الديار المصرية . ولد سنة (506هـ) ، حدث في القاهرة والإسكندرية ، سمع منه ابن الحاجب الحديث ، له مؤلفات قيمة من أهمها مختصر في علم النسخ والمنسوخ . توفي سنة (598هـ) ⁽¹⁾ .

3- أبو الفضل الغزنوي :

هو محمد بن يوسف بن علي بن شهاب الدين أبو الفضل الغزنوي المقرئ الفقيه النحوي الحنفي ، ولد سنة (522هـ) ، قرأ على أبي محمد سبط الخياط وسمع من أبي بكر قاضي المارستان ، وكان عالماً فاضلاً بارعاً ، عالماً بالقراءات ، تصدر للإقراء ، ودرس عليه ابن الحاجب جميع القراءات ، كما أخذ منه السخاوي وروى عنه ابن خليل المقدسي والضياء المقدسي والرشيد العطار . توفي في القاهرة سنة (599هـ) ⁽²⁾ .

4- أبو الجود اللخمي :

هو غياث بن فارس بن مكي أبو الجود اللخمي المنذري المقرئ الضريع شيخ القراء في الديار المصرية ، قرأ القراءات على الشريف أبي الفتوح ، وسمع

(1) انظر : ابن الجزري : غاية النهاية ، 508/1 ، وابن العماد الحنبلي : شذرات الذهب ، 338/4 ، والياضي : مرآة الجنات ، 409/3 ، وابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، 182/6 ، وابن تغري بردي : الدليل الشافي ، 766/2-767 ، والسيوطي : حسن المحاضرة ، 324/1 .

(2) انظر : الذهبي : معرفة القراء الكبار ، 579/2 ، وابن الجزري : غاية النهاية ، 4/2 ، وابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، 164/6 ، والسيوطي : حسن المحاضرة ، 401/1 ، و431/1 .

من عبد الله بن رفاعة السَّعديّ وغيره ، كان عالمًا فاضلاً ، وحافظًا متقنًا ، أخذ القراءة عنه ابن الحاجب وغيره ، تصدر للإقراء من شببته ، ولد سنة (518هـ) ، وتوفي سنة (605هـ)⁽¹⁾ .

5- القاسم بن عساكر :

هو القاسم بن الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله أبو محمد بن عساكر الدمشقيّ ، كان محدثًا حسن المعرفة شديد الورع ، تولى مشيخة دار الحديث بالنورية بعد والده ، أخذ عنه ابن الحاجب عندما دخل مدينة دمشق ، ولد سنة (527هـ) وتوفي سنة (600هـ)⁽²⁾ .

6- الأبياريّ :

هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن علي بن حسن بن عطية، الملقب شمس الدين، أحد العلماء الأعلام ، وأئمة الإسلام ، كان فقيهاً أصولياً كلامياً ، أخذ عنه أبو الطاهر بن عوف ، وكان ذا علم وفير انتفع الطلبة بعلومه ، وتخرج عليه ابن الحاجب ، ومن مؤلفاته " شرح البرهان " ، ولد سنة (557 هـ) ،

(1) انظر : الذهبي: معرفة القراء الكبار ، 589/2-590 ، وابن الجزري : غاية النهاية ، 286/2 ، وابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، 175/6 ، والسيوطي : حسن المحاضرة ، 431/1 .

(2) انظر : ابن كثير : البداية والنهاية ، 37/13 ، وابن الجزري : غاية النهاية ، 508/1 ، وابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، 166/6 ، وابن العماد الحنبلي : شذرات الذهب ، 347/4 .

وتوفي سنة (618 هـ)⁽¹⁾.

7- الشاذلي :

هو الشيخ أبو الحسن الشاذلي الضرير تقي الدين علي بن عبد الله بن عبد الجبار شيخ الطائفة الشاذلية ، شهد العلماء بفضله ، كان عالماً فاضلاً تقياً ، وكانت له مناظرات يحضرها العلماء ، وحضر مجلسه الشيخ عز الدين بن عبد السلام ، قرأ ابن الحاجب عليه كتاب الشفاء . توفي سنة (656 هـ)⁽²⁾.

8- سيف الدين الأمدي :

هو علي بن محمد بن سالم التغلبي أبو الحسن ، الملقب سيف الدين الأمدي ، ولد في مدينة آمد إحدى مدن ديار بكر ، وتعلم القرآن الكريم ودرس الخلاف والفلسفة والمنطق والفقه ، وأكمل دراسته في الشام ، ثم انتقل إلى مصر وتولى التدريس فيها ، وشاع ذكره وقرئت كتبه ، اختصر ابن الحاجب كتابه فوائد الأحكام وسماه أصول الفقه ، ولد سنة (551 هـ) ، وتوفي سنة (631 هـ)⁽³⁾.

(1) انظر: ابن فرحون: الديباج المذهب، 110/2-111، والسيوطي: حسن المحاضرة، 392/1.

(2) انظر: ابن شاکر الكتبي: عيون التواريخ، تحقيق: د. فيصل السامر ونبيلة عبد المنعم داود، دار الرشيد - بغداد، ط1، 1980م، 201/20-202، وابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب، 278/5-279، والمراغي: الفتح المبين في طبقات الأصوليين، المكتبة الأزهرية للتراث - القاهرة، د.ط، 1419هـ-1999م، 65/2.

(3) انظر: ابن خلكان: وفيات الأعيان، 393/3-394، وابن كثير: البداية والنهاية، 134/13-135، والسيوطي: حسن المحاضرة، 469/1.

9- إسماعيل بن ياسين*:

هو إسماعيل بن الصالح بن ياسين أبو الطاهر الساعي ، المقرئ الصالح
روى عن أبي عبد الله الرّزاز مشيخته وسداسياته ، سمع منه ابن الحاجب
الحديث ، وتوفي في ذي الحجة سنة (596 هـ)⁽¹⁾.

10 - ابن البناء :

هو أبو عبد الله محمد بن عمر بن أحمد بن البناء الشيخ أبو النجيب نور
الدين بن جامع البغداديّ الصوفيّ الشافعيّ المقرئ ، صاحب الشيخ أبا النجيب
السهروردي ، وسمع من القاضي مجلي وابن الزاغونيّ، أقرأ القرآن ، وحدّث
بالعراق والحجاز والشام ومصر ، تأدب ابن الحاجب عليه ، توفي سنة
(591 هـ)⁽²⁾.

*وَهُمَ الدكتور طارق نجم عبد الله محقق: القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة السماعية لابن
الحاجب، عندما ترجم لابن ياسين ، فذكر في صفحة 23 : علي بن عبد الله بن ياسين بن نجم ،
أبو الحسن الكناني العسقلاني ، المعروف بابن البلان ، ولد سنة بضع وخمسين وخمسمائة ، وتوفي
سنة ستّ وثلاثين وستمائة ، وليس هو المقصود بابن ياسين ، انظر : ترجمة ابن البلان في :
الذهبي : معرفة القراء الكبار ، 636/2 ، وابن الجزري: غاية النهاية ، 555-554/1 .

(1) انظر : الذهبي : معرفة القراء الكبار ، 648/2 ، وسير أعلام النبلاء ، 265/23 ، وابن العماد
الحنبلي : شذرات الذهب ، 323/4 .

(2) انظر : ابن العماد الحنبلي : شذرات الذهب ، 53/5 ، والمقرئزي : الخطط المقرئزية ، تحقيق
د. محمد زينهم ومديحة الشرقاوي ، مكتبة مدبولي ، ط1 ، 1998م ، 556/3.

رابعًا : تلاميذه :

درّس ابن الحاجب في القاهرة وبيت المقدس ودمشق في الجامع الأموي بزاوية المالكية، ثم عاد إلى القاهرة ، فدرّس بالمدرسة الفاضلية مكان الشاطبي⁽¹⁾، ومنها انتقل إلى الإسكندرية ، فأخذ عنه خلق كثيرون ، ذُكِرَ بعضهم في كتب التراجم ، وبعضهم لم يذكر ، لذا فإنني سأترجم لأشهر من تتلمذ على ابن الحاجب وأخذ عنه :

1- المندريّ :

هو الحافظ الكبير شيخ الإسلام عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله أبو محمد المندريّ الشافعيّ ، ولد في مصر سنة (581هـ) ، قرأ القرآن بالسبع ، وطلب الفقه والآداب ، فبرع بالفقه ، ثم طلب الحديث فرحل إلى مكة والمدينة ودمشق وحرّان والرّها وبيت المقدس ، حتى صار إمامًا في الحديث ، وكان عديم النظير في معرفة الحديث على اختلاف فنونه ، تولى مشيخة الكاملية ، روى عن ابن الحاجب ، ألف الترغيب والترهيب وشرح التّنبية واختصر صحيح مسلم وسنن أبي داود وغيرها ، توفي سنة (656هـ)⁽²⁾ .

(1) انظر : ابن الجزري : غاية النهاية ، 509/1 .

(2) انظر : ابن شاکر الكتبي : عيون التواريخ ، 201/20 ، والذهبي : تاريخ الإسلام (حوادث ووفيات 650-660هـ) ، تحقيق :د. عمر عبد السلام تَدْمُري ، دار الكتاب العربي-بيروت ، ط/1 ، 1419هـ-1999م ، ص268-270 ، والسيوطي : حسن المحاضرة ، 306/1 .

2- ابن المنير :

هو العلامة ناصر الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن منصور الجذامي الإسكندرانيّ إمام من الأئمة المتبحرين في التفسير والفقه والأصول والعربية والبلاغة ، كان عالماً فاضلاً وشيخاً جليلاً ، أخذ عن ابن الحاجب ، وأجازه بالإفتاء ، من مؤلفاته : تفسير القرآن الكريم المسمى " البحر الكبير في نخب التفسير " ، والانتصاف من الكشف ، والمقتفى في آيات الإسرائاء ، ولد سنة (620 هـ) ، وتوفي سنة (683 هـ)⁽¹⁾.

3- الشرف الدميّاطي :

هو الإمام العلامة الحجة الفقيه المحدث النّسابة شرف الدين أبو محمد عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن الشافعي درس في دميّاط الفقه والأصول وقرأ بعض القراءات ، ثم سافر إلى الإسكندرية ، وقرأ على بعض علمائها ، وانتقل إلى القاهرة ولازم الحافظ المنذري حتى صار فقيهاً وحجةً وعمره ثلاثون سنة ، فأصبح الشرف الدميّاطي حافظاً ونحوياً ولغوياً وعالماً بالقراءات ، فتولى مشيخة الظاهرية ، ثم درس في المدرسة المنصورية ، روى عن ابن الحاجب

(1) انظر : ابن كثير : البداية والنهاية ، 201/13 ، وابن فرحون : الديباج المذهب ، 215-213/1 ،

والسيوطي : حسن المحاضرة ، 272/1 .

وحدث عنه بالإجازة ، ولد سنة (613 هـ) ، وتوفي سنة (705 هـ) ⁽¹⁾ .

4- القسطنطيني :

هو أبو بكر بن عمر بن علي بن سالم الإمام رضي الدين القسطنطيني النحوي الشافعي ، ولد سنة (607 هـ) ونشأ في القدس وأخذ العربية عن ابن الحاجب ، وأصبح من كبار أئمة العربية في القاهرة ، وكانت له معرفة تامة بالفقه ومشاركة بالحديث ، وكان صالحاً خيراً ديناً متواضعاً ساكناً ناسكاً . توفي سنة (695 هـ) ⁽²⁾ .

5- ابن مالك :

هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك جمال الدين الشافعي النحوي الطائي الجياني ، ولد في الأندلس في مدينة جيان سنة (600 هـ) ، ودرس بعض القراءات ومذهب الإمام مالك في مدينته ، ثم رحل إلى الشرق إلى دمشق ، فدرس القراءات ومذهب مالك والحديث على السخاوي وابن الحاجب ، وسافر إلى حلب ودرس النحو على ابن يعيش ، ثم انتقل من مذهب مالك إلى مذهب الشافعي ، وبذل جهداً كبيراً في طلب العلم ، إلى أن أصبح عالماً مشهوراً

(1) انظر : ابن شاکر الکتبی : فوات الوفيات ، 411-409/2 ، وابن الجزري : غاية النهاية ،

472/1 ، والسيوطي : حسن المحاضرة ، 308/1 .

(2) انظر : السيوطي : بغية الوعاة ، 471-470/1 ، وابن العماد الحنبلي : شذرات الذهب ،

434/5 ، والخوانساري : روضات الجنات ، 349/3 .

في النحو والصرف ، ومن مؤلفاته : ألفية ابن مالك ، وتسهيل الفوائد ، والكافية الشافية ، توفي في دمشق سنة (672 هـ) ⁽¹⁾ .

6- كمال الدين الزمكاني :

هو أبو المكارم كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الأنصاريّ نسب إلى " زمكان " بغوطة دمشق ، وقد وصف بالتبحر بالعلوم ، وكان خيراً ذكياً ، وقد ولي القضاء في " صرخد " وقام بالتدريس في بعلبك ، وقد ذكّر أنّه تلميذ لابن الحاجب ، وقرأ القراءات على ابن الحاجب . توفي في دمشق سنة (651 هـ) ⁽²⁾ .

7- الملك الناصر داود :

هو داود بن عبد الملك المعظم عيسى بن العادل ، ملك دمشق بعد أبيه ثم انتزعت من يده وأخذها عمه الأشرف ، واقتصر على الكرك ونابلس ، ثم تنقلت به الأحوال ، كانت له فصاحة وشعر جيد ، وقرأ الكافية على ابن الحاجب الذي نظمها بطلب منه ، ولد سنة (603 هـ) ، وتوفي سنة (656 هـ) ⁽³⁾ .

(1) انظر: ابن شاکر الکتبی: فوات الوفيات، 407/3-409، وابن كثير: البداية والنهاية، 254/13، وابن

الجزري : غاية النهاية ، 180/2-181 ، والسيوطي : بغية الوعاة ، 130/1-137 .

(2) انظر : السبكي : طبقات الشافعية الكبرى ، المطبعة الحسينية المصرية ، ط/1، 1906م ،

133/5 ، السيوطي : بغية الوعاة ، 119/2 ، وابن العماد الحنبلي : شذرات الذهب ، 254/5 .

(3) انظر: ابن شاکر الکتبی: عیون التواریخ ، 176-168/20 ، وابن كثير: البداية والنهاية ،

8- ابن مَلِّي :

هو الشيخ نجم الدين أحمد بن مُحَسَّن المعروف بابن مَلِّي ، كان متوقداً
الذهن ، قرأ النحو في دمشق على ابن الحاجب ، وسمع من البهاء المقدسي
والحسن الزيدي ، وتفقه على العز بن عبد السلام، وحدث في حلب ودمشق ،
وبرع في الأصول والكلام والفلسفة، ولد ببعلبك سنة (617هـ) ، وتوفي سنة (699هـ)⁽¹⁾ .

9- موفق الدين بن أبي العلاء النَّصِيبِي :

هو محمد بن محمد بن علي بن المبارك ، أبو عبد الله بن أبي العلاء
الأنصاري النَّصِيبِي ، ولد سنة (617هـ) بنصيبين ، وقرأ بها على والده ، ثم رحل
إلى مصر ، فقرأ بها على أبي الحزم وابن الحاجب ، وأخذ العربية عن ابن
الحاجب وابن معط ، ثم عاد إلى بعلبك ، وأصبح شيخ الإقراء بمسجدها أربعين
سنة ، وأخذ عنه الذهبي القراءات . توفي سنة (695هـ)⁽²⁾ .

(1) انظر: السبكي : طبقات الشافعية الكبرى ، 13/5 ، وابن العماد الحنبلي : شذرات الذهب ،

445-444/5.

(2) ابن الجزري : غاية النهاية ، 245-244/2 .

خامساً : مذهبه النحويّ .

نشأ ابن الحاجب في مصر بعد تكامل طبقات النحاة البصريين والكوفيين وانتهائها؛ إذ إنّ آخر مَنْ ذُكر في طبقات البصريين أبو علي إسماعيل بن القاسم البغداديّ⁽¹⁾ ، وآخر من ذُكر في طبقات الكوفيين أبو عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة المعروف بنفطويه (ت 323 هـ)⁽²⁾ .

وكان ابن الحاجب يميل في آرائه إلى المذهب البصري في النحو ، ولكنه خالف البصريين في مسائل ، ووافق الكوفيين في مسائل ، وخالفهم في أخرى ، فهو من النحاة المتأخرين أصحاب الاختيار ، يختار من المذهبين ما يوافق رأيه ، فإذا لم يجد ما يوافق رأيه يخالف المذهبين ، وقد انفرد ابن الحاجب بآراء لم يذكرها أحد قبله .

فهو يوافق البصريين في مسائل كثيرة منها : أن المصدر أصل أخذ الفعل منه⁽³⁾ ، وأن "لات " بمعنى " ليس " ، وليست نافية للجنس⁽⁴⁾ ، ولا يجوز تقدّم

(1) انظر : الزبيدي : طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف- القاهرة، ط/2 ، د.ت ، ص121 .

(2) انظر : السابق ، ص154 .

(3) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، تحقيق : د. فخر صالح سليمان قدارة ، دار عمار ، عمان-الأردن ، ودار الجيل ، بيروت- لبنان ، ط/1 ، 1409 هـ-1989 م ، 429-428/1 .

(4) انظر : السابق ، 424-423/1 .

التمييز على عامله ⁽¹⁾ ، ويخالف سيبويه في مسائل منها : دخول الفاء في خبر
إنَّ ⁽²⁾ ، وخالفه في أصل "لولا" ⁽³⁾ ، ويخالف الزمخشري في مسائل كثيرة منها : حدّ
الكلمة ⁽⁴⁾ ، حدّ المبني ⁽⁵⁾ ، واللام في " لسوف " ⁽⁶⁾ .

ووافق الكوفيين في مسائل منها: حذف نون الوقاية ⁽⁷⁾ ، والخفض بالواو
التي بمعنى " رَبَّ " ⁽⁸⁾ ، واستعمال " منذ ومذ " للزمان ⁽⁹⁾ ، وخالفهم في مسائل
منها : الاسم المرفوع بعد إذا فاعل وليس مبتدأ ⁽¹⁰⁾ ، والعامل في الاسم المشغول
عنه ⁽¹¹⁾ .

(1) انظر : انظر : ابن الحاجب: أمالي ابن الحاجب ، تحقيق : د. فخر صالح سليمان قدارة ، دار
عمار ، عمان-الأردن ، ودار الجيل ، بيروت- لبنان ، ط1/1، 1409هـ-1989م ، 407/1- 408 .

(2) انظر : السابق ، 480/1 .

(3) انظر : السابق ، 309/1 .

(4) انظر : السابق ، 291/1 .

(5) انظر : السابق ، 308-307/1 .

(6) انظر : السابق ، 278-277/1 .

(7) انظر : السابق ، 540/2 .

(8) انظر : السابق ، 713/2 .

(9) انظر : السابق ، 500/2 .

(10) انظر : السابق ، 293/1 .

(11) انظر : السابق ، 501/2 .

وانفرد ابن الحاجب بآراء منها : جواز العطف على اسم أن بالرفع في قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة : 3] ، وقال : " هذا موضع لم ينبّه عليه النحويون " ⁽¹⁾ . ومنها اسم الإشارة " هذان " مبني في قوله تعالى : ﴿إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ﴾ [طه : 63] ⁽²⁾ ، وإعراب كلمة السماوات في قولهم : خلق الله السماوات والأرض ، بأنها مفعول مطلق ⁽³⁾ . وجملة الحكاية بالقول مفعولاً به في قول الأكثرين ، والصحيح أن القول غير متعدّ ، وأن ما يُذكر بعده من مثل ذلك مصدر ⁽⁴⁾ .

وزعم الدكتور طارق عبد عون الجنابي أن ابن الحاجب بصري المذهب ⁽⁵⁾ . ولا أوافقه في ذلك، فابن الحاجب يميل إلى البصريين ولكنه من أصحاب الاختيارات النحوية، فكما لاحظنا أنه يختار من آراء البصريين والكوفيين ويخالفهم ، وينفرد بآرائه النحوية .

(1) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 182/1 .

(2) انظر : السابق ، 157/1 .

(3) انظر : السابق ، 703-702/2 .

(4) انظر : السابق ، 191/1 .

(5) انظر : طارق عبد عون الجنابي : ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه ، مطبعة أسعد - بغداد ، ط/1 ، 1973م-1974م ، ص 27، وص 119 .

سادساً : مؤلفاته :

أَلَّفَ ابن الحاجب في النحو والصرف والعروض والفقه والأصول والقراءات، ومصنفاته في نهاية الحسن والإفادة⁽¹⁾، وقد رزقت قبولاً تاماً لحسنها، وجزالتها⁽²⁾، ومختصره في الفقه من أحسن المختصرات⁽³⁾. وانتفع الناس بعلمه وشرحت مؤلفاته واختصرت، واشتغل بها طلاب العلم. وسأقسم مؤلفاته حسب العلوم التي تنتمي إليها :

أولاً : مؤلفاته في النحو والصرف :

1- الكافية : وهي مقدمة في النحو موجزة ، قصرها ابن الحاجب على مسائل النحو ، فأعجب الناس بها ، وأخذ العلماء يشرحونها ويختصرونها ويعربونها ، فشرحها المصنف نفسه ، وشرحها ابن مالك ، ومن أهم شروحها شرح رضي الدين الأستراباذي ، وطبعت أكثر من ست وثلاثين مرة في أماكن متفرقة من العالم ، آخرها طبعة بولاق في سنة (1266هـ)⁽⁴⁾ .

(1) انظر : ابن خلكان : وفيات الأعيان ، 250/2 .

(2) انظر: الذهبي : سير أعلام النبلاء ، 266/23 ، وطاش كبري زادة : مفتاح السعادة ، 140/1 .

(3) ابن كثير : البداية والنهاية ، 168/13 .

(4) حاجي خليفة : كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، عني بتصحيحه وطبعه : محمد شرف الدين يالتقيا ورفعت بيلكه الكليسي، وكالة المعارف- استانبول ، د.ط ، 1360هـ-1941م،

1370/2-1376 ، وبروكلمان : تاريخ الأدب العربي ، 309/5 .

2- شرح الكافية :

أول شروح الكافية شرح ابن الحاجب ، شرح المسائل النحوية الغامضة التي وردت في الكافية ، ووضحها ، وقد طبع في إستنبول بدون تاريخ ، ونسخه المخطوطة كثيرة⁽¹⁾ . وذكر صلاح الدين الصفدي (ت864هـ) أن له تعليقة عليها لم تَكْمُل⁽²⁾ . ومن أهم شروحها شرح رضي الدين الأستراباذي ، وطبع هذا الشرح الدكتور يوسف حسن عمر طبعة مصححة مذيبة بتعليقات مفيدة ، الطبعة الثانية 1996م ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، وحققه الدكتور عبد العال سالم مكرم ، صدرت الطبعة الأولى سنة 1421هـ-2000م ، عالم الكتب ، القاهرة ، وحصل بهذا التحقيق على جائزة مجمع اللغة العربية لتحقيق التراث العربي لعام 2002م . ومن شروحها المطبوعة شرح نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت898هـ) المسمى " الفوائد الضيائية " ، تحقيق الدكتور أسامه طه الرفاعي ، صدرت الطبعة الأولى في العراق ، 1403هـ -1983م ، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية .

3- الوافية في نظم الكافية :

عندما رحل ابن الحاجب إلى الكرك سنة (633هـ) ، طلب منه الملك

(1) انظر : بروكلمان : تاريخ الأدب العربي ، 309/5 .

(2) انظر : صلاح الدين الصفدي : الوافي بالوفيات ، 491/19 .

الناصر بن عيسى الأيوبي أن ينظم له الكافية ، فنظمها في ثمانية وتسعين بيتًا
وسماها الوافية ، ضمت جميع موضوعات الكافية ، منها نسخة مخطوطة في
الإسكوريال (ثان 146)⁽¹⁾ . حققها عبد الحفيظ شلبي ، وطبعها في عُمان ،
الطبعة الأولى ، سنة 1403هـ - 1983م .

4- شرح الوافية :

طلب الملك الناصر بن عيسى الأيوبي من ابن الحاجب أن يشرح الوافية ،
فشرحها له ، وشرحها من معاصريه ، ابن الخباز الموصلية (ت 638هـ) ، وابن
يعيش (ت 643هـ) . قام الدكتور موسى بناي العليلة بتحقيق شرح الوافية لابن
الحاجب ، وطبعها في العراق الطبعة الأولى ، سنة 1400هـ - 1980م ، مطبعة
الآداب في النجف .

5- الشافية :

جمع فيها ابن الحاجب مسائل الصرف والخط ، وهي مختصرة موجزة ،
وبلغت من الشهرة ما بلغته الكافية ، وشرحها ابن الحاجب نفسه ، وقد طبعت
عدة مرات مع شروحاتها⁽²⁾ ، قام بتحقيقها حسن أحمد العثمان ، الطبعة الأولى
1995م ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت .

(1) انظر : بروكلمان : تاريخ الأدب العربي ، 326/5 .

(2) انظر : حاجي خليفة : كشف الظنون ، 1020/2-1022 ، ويوسف سركيس : معجم المطبوعات
العربية والمعرّبة ، مطبعة سركيس - مصر ، د.ط ، 1346هـ - 1928م ، ص 71 .

6- شرح الشافية :

ومن شروحها شرح لابن الحاجب نفسه ، ومن أهم شروحها شرح لرضي الدين الأستراباذي (ت 684هـ) ، قام بتحقيق هذا الشرح محمد نور الحسن وآخرون في القاهرة سنة 1356هـ ، وقامت دار الكتب العلمية، بإعادة طباعته سنة 1396هـ- 1975م، في بيروت، وقام محقق الشافية حسن أحمد العثمان بتحقيقه ، فقال: " وقد فرغت من تحقيقه على ثلاث نسخ قديمة " ⁽¹⁾ .

7- الإيضاح في شرح المفصل :

وهو شرح لمفصل الزمخشري ، وخالف ابن الحاجب الزمخشري في أقوال كثيرة، ورد عليه بعض أقواله ، قام الدكتور موسى بناي العليي بتحقيقه رسالة دكتوراه في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة سنة 1975م ، ثم طبعه في العراق سنة 1976م ، في مطبعة المجمع العلمي الكردي ، وطبعته وزارة الأوقاف العراقية طبعة ثانية سنة 1982م .

8- القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة :

وهي ثلاثة وعشرون بيتاً من البحر الكامل ، الأبيات الثلاثة الأولى جاءت مقدمة للموضوع ، وقد قسمت قسمين : الأول : المؤنثات السماعية ،

(1) انظر : ابن الحاجب : الشافية في علم التصريف ، تحقيق : حسن أحمد العثمان ، المكتبة الملكية- مكة المكرمة ودار البشائر الإسلامية -بيروت ، ط/1 ، 1415هـ-1995م ، ص 29 من مقدمة المحقق .

واجبة التأنيث ، وهي ستون كلمة⁽¹⁾ ، والثاني : المؤنثات السماعية ، التي يجوز فيها التذكير ، وهي سبع عشرة كلمة⁽²⁾ . قام الدكتور طارق نجم عبد الله بتحقيقها ، الطبعة الأولى سنة 1985م ، مكتبة المنار ، الزرقاء - الأردن .

9- رسالة في العشر :

وهي بحث صغير في استعمال كلمة (عشر) ، في قولهم : العشر الأول ، والعشر الأواخر ، وقد طبعت مع الأمالي النحوية في آخر الجزء الرابع ، تحقيق هادي حسن حمودي ، الطبعة الأولى سنة 1985م ، مكتبة النهضة العربية وعالم الكتب ، بيروت⁽³⁾ .

10- شرح كتاب سيبويه :

ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون⁽⁴⁾ ، وإسماعيل باشا البغدادي في هدية العارفين⁽⁵⁾ ، وشكك الدكتور طارق عبد عون الجنابي في وجود هذا

(1) انظر : ابن الحاجب : القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة السماعية ، تحقيق : د. طارق نجم عبد الله ، ط1/ ، 1405هـ-1985م ، ص69 .

(2) انظر : السابق ، ص 112 .

(3) انظر : ابن الحاجب : الأمالي النحوية ، تحقيق : هادي حسن حمودي ، 4/ 160-163 .

(4) انظر : حاجي خليفة : كشف الظنون ، 2/ 1427 .

(5) انظر : إسماعيل باشا البغدادي : هدية العارفين (أسماء المؤلفين وآثار المصنفين) ، وكالة المعارف-إستنبول ، 1951م ، أعادت طبعه بالآوفست : مكتبة المثنى -بغداد ، د.ط ، ود.ت ،

الكتاب ⁽¹⁾ . ولم يُعثر عليه الدكتور موسى بناي العليي ⁽²⁾ ، ويبدو أن الكتاب لم يصل إلينا .

11- المكتفي للمبتدي شرح إيضاح أبي علي الفارسي :

ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون وقال " أوله الحمد لله حمداً يستوعب جزيل آلائه ... إلخ " ⁽³⁾ ، وإسماعيل باشا البغدادي في هدية العارفين ⁽⁴⁾ . ولم يُعثر عليه حتى هذا التاريخ .

12- شرح المقدمة الجزوليّة :

ذكره بروكلمان ، وقال إنّه توجد منه نسخة مخطوطة في جامع القرويين بفاس رقم (1198) ⁽⁵⁾ .

13- الأماي :

وهو موضوع هذه الدراسة وسيأتي الحديث عنه مفصلاً ، في المبحث الثاني : التعريف بكتاب الأماي .

(1) انظر : طارق عبد عون الجنابي : ابن الحاجب النحوي ، ص 114 .

(2) انظر : ابن الحاجب : الإيضاح في شرح المفصل ، تحقيق : د. موسى بناي العليي، مطبعة

المجمع العلمي الكردي- بغداد ، ط/1، 1976م ، القسم الأول : الدراسة ، 38/1 .

(3) حاجي خليفة : كشف الظنون ، 212/1

(4) انظر : إسماعيل باشا البغدادي : هدية العارفين ، 654/1 .

(5) انظر : بروكلمان : تاريخ الأدب العربي ، 350/5 .

ثانيًا : مؤلفاته في الفقه والأصول :

1- منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل :

وهو من كتب الفقه المالكي، اختصر به ابن الحاجب كتاب الأحكام في أصول الفقه للآمدي، وذكر حاجي خليفة أكثر من عشرين شرحًا من شروحه⁽¹⁾، وعدّ بروكلمان سبع نسخ منه مخطوطة في مكتبات العالم ، طبع في إستانبول سنة 1326هـ⁽²⁾، وطبع في دار الكتب العلمية باسم " منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل " ، الطبعة الأولى سنة 1985م ، بيروت . وذكره بعضهم باسم "منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل "⁽³⁾.

2- عيون الأدلة :

وهو مختصر لكتابه السابق " منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل ". منه نسخة مخطوطة في باريس (5318)⁽⁴⁾.

3- مختصر المنتهى في الأصول ، ويعرف بـ (مختصر ابن الحاجب) :

وهو مختصر لكتابه السابق " منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول

(1) انظر : حاجي خليفة : كشف الظنون ، 1853/2-1857 ، وإسماعيل باشا البغدادي : هدية العارفين ، 655/1 .

(2) انظر : بروكلمان : تاريخ الأدب العربي ، 334/5 .

(3) انظر : السابق ، 334/5.

(4) انظر : السابق ، 334/5 .

والجدل ". عد بروكلمان أكثر من عشرين نسخةً منه مخطوطة في مكتبات العالم ، طبع في بولاق سنة 1316-1319 هـ ، والقاهرة سنة 1326 هـ⁽¹⁾ .

4- جامع الأمهات ، أو مختصر الفروع في الفقه :

ألفه ابن الحاجب بالاعتماد على جواهر ابن شاس ، وزيادات من الكتب المختلفة ، منه ست نسخ مخطوطة في مكتبات العالم⁽²⁾ . حققه أبو عبد الرحمن الأخضر الأضخري، صدرت الطبعة الأولى سنة 1419 هـ-1998م، اليمامة للطباعة والنشر ، دمشق- بيروت.

ثالثاً : العروض :

1- المقصد الجليل إلى علم الخليل :

قصيدة في العروض ، لامية من البحر البسيط ، عدد أبياتها (171) بيتاً . توجد منها عدة نسخ مخطوطة بدار الكتب المصرية ، وتوجد منها نسخة في مكتبة (لاله لي) في تركيا كتبت في القرن السابع⁽³⁾ . وعدّ حاجي خليفة سبعةً من شروحاتها⁽⁴⁾ .

(1) انظر : بروكلمان : تاريخ الأدب العربي ، 334/5 - 335 .

(2) انظر : السابق ، 340/5 .

(3) انظر: رمضان ششن : نوادر المخطوطات العربية في تركيا ، دار الكتاب الجديد - بيروت ، ط1/ ، 1402 هـ-1982م ، 67/1 .

(4) انظر : حاجي خليفة : كشف الظنون ، 1134/2 .

رابعًا : في الأدب :

1- جمال العرب في علم الأدب :

ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون وقال : " جمال العرب في علم الأدب ، ومنتخبه المسمى بمنبع الأدب في تصريف كلام العرب لمحمد " ⁽¹⁾ ، وإسماعيل باشا البغدادي في هدية العارفين ⁽²⁾ .

خامسًا : في العقيدة :

1- عقيدة ابن الحاجب :

ذكره حاجي خليفة وعدّ شرحين من شروحه ⁽³⁾ ، وذكر في تاريخ الأدب العربي باسم "عقيدة " ، ومنه ثلاث نسخ في ليبزج (150 رقم 10)، والفاتيكان ثالث (258 رقم 9)، والإسكوريال ثان (1500 رقم 6) ⁽⁴⁾ .

سادسًا : في القراءات :

ذكر ابن فرحون (ت799هـ) أنّه صنف في القراءات ⁽⁵⁾ ، ولم يصل إلينا الكتاب ، ولا نعرف اسمه . ونفى محقق الشافية وجود الكتاب ⁽⁶⁾ ؛ لأنّه نظر إلى

(1) حاجي خليفة : كشف الظنون ، 593/1

(2) إسماعيل باشا البغدادي : هدية العارفين ، 655/1 .

(3) انظر : حاجي خليفة : كشف الظنون ، 1157/2 .

(4) انظر : بروكلمان : تاريخ الأدب العربي ، 341/5 .

(5) انظر : ابن فرحون : الديباج المذهب ، 80/2 ، و المرآغي : الفتح المبين ، 68/2 .

(6) انظر : ابن الحاجب : الشافية ، ص 32 من مقدمة المحقق .

الفتح المبين 66/2، وليته تمهل ودقق النظر لوجد أن المراغي في الفتح المبين 68/2 يذكر أن له كتابًا في القراءات ، وقد نقل المراغي عن ابن فرحون (ت 799 هـ) .

سابعًا : أجزاء من الأمالي :

1- المسائل الدمشقية :

ذكره ابن الحاجب في الإملاء الرابع من الأمالي على آيات من القرآن الكريم⁽¹⁾ ، وهو جزء من الأمالي النحوية التي أملاها وهو مقيم في دمشق⁽²⁾ ؛ فهو يذكر الإملاء على المفصل والمسائل الدمشقية والإملاء على المقدمة ، فهو إذاً يقصد الأمالي التي أملاها في دمشق ، وسميت المسائل الدمشقية ؛ لأنه لم يضع لها عنواناً .

2- إعراب بعض آيات من القرآن الكريم :

ذكر بروكلمان أنه في مكة اعتمادًا على مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق 471/12⁽³⁾ ، والصحيح أنه جزء من الأمالي النحوية⁽⁴⁾ .

(1) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 114/1 .

(2) انظر : ابن الحاجب : الشافية ، ص 29 من مقدمة المحقق .

(3) انظر : بروكلمان : تاريخ الأدب العربي ، 341/5 .

(4) انظر : ابن الحاجب : القصيدة الموشحة ، ص 29 .

3- الملفضل :

ذكر بروكلمان في الذيل (541/1) أنه موجود في الإسكوريال ، ورقمه (1336)، وعندما راجع الدكتور طارق الجنابي فهرس الإسكوريال ، ظهر أن المخطوطة للأماي ، ولم يجد فيها كتابًا باسم الملفضل ⁽¹⁾ . وقال الدكتور عدنان صالح عن هذا العنوان : " إلا أنه يذكر في الحاشية أنه ليس بكتاب وإنما هو نسخة من الأماي " ⁽²⁾ .

(1) انظر : طارق عبد عون الجنابي : ابن الحاجب النحوي ، ص51 ، الهامش الرابع .

(2) ابن الحاجب : كتاب الأماي النحوية ، تحقيق : الدكتور عدنان صالح مصطفى ، دار الثقافة-

قطر ، ط1/ ، 1406هـ-1986م ، ص12 .

المبحث الثاني : التعريف بكتاب الأماي لابن الحاجب :

وهو أَمَالٍ على آيات من القرآن الكريم ، وعلى مواضع من كتاب المفصل للزمخشري ، وعلى مسائل من الخلاف النحوي ، وعلى مواضع من الكافية ، وعلى أبيات من شعر المتنبي وشعر غيره ، وعلى مسائل متفرقة ، أملاها ابن الحاجب على تلاميذه بين سنة 609هـ - 626هـ .

الأماي : اسم منقوص بياء ساكنة غير مشددة ، وهو جمع إملاء، على غير قياس، كإنسان وأناسي ، أو إعصار وأعاصير .

أولاً : الأماي لغة :

جاء في جمهرة اللغة : " وأَمَلَيْتُ الكتابُ أُمْلِيَه ، ويقال أَمَلْتُ بمعنى أَمَلَيْتُ " ⁽¹⁾ . وجاء في الصّاح : " وأَمَلَيْتُ الكتابُ أُمْلِي ، وَأَمَلَّيْتُه أُمْلُهُ ، لغتان جيدتان جاء بهما القرآن الكريم " ⁽²⁾ .

فَأَمَلَّيْتُ مِنْ أَمَلٍ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ ﴾ ، [البقرة : 282] ، وَأَمَلَيْتُ مِنْ أَمَلَى وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً ﴾

(1) ابن دريد : جمهرة اللغة ، تحقيق : د. رمزي منير البعلبكي ، دار العلم للملايين-بيروت ، ط 1/ ، 1987م ، 988/2 ، مادة (ملي) .

(2) الجوهري : الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، تحقيق : أحمد عبد الغفار ، القاهرة ، ط 2/ ، 1402هـ-1982م ، ص 2497 ، مادة (ملا) .

وَأَصِيلًا ، [الفرقان : 5] .

وورد في لسان العرب : " أَمَلَّ الشيء : قاله فَكُتِبَ . وَأَمَلَاه : كَأَمَلَهُ ...
وقال الفراء : أَمَلْتُ لغة أهل الحجاز وبني أسد ، وَأَمَلَيْتُ لغة بني تميم وقيس .
ويقال أَمَلَّ عليه شيئًا يكتبه وَأَمَلَى عليه ، ونزل القرآن العزيز باللغتين معًا .
ويقال : أَمَلْتُ عليه الكتابَ وَأَمَلَيْتُهُ ... ويقال : أَمَلْتُ الكتابَ وَأَمَلَيْتُهُ إذا
ألقيته على الكاتب ليكتبه " ⁽¹⁾ .

وقال أبو البقاء الكفوي في الكليات : " الإملال والإملاء لغتان فصيحتان
معناهما واحد جاء بهما القرآن " ⁽²⁾ .

ثانيًا : الأماي اصطلاحًا :

يرى السيوطي أَنَّ الإملاء من أعظم وظائف حفاظ الحديث واللغة ،
وطريقة حفاظ اللغة في الإملاء كطريقة المحدثين سواء ⁽³⁾ ، وقال : " يكتب
المستملي أول القائمة " مجلس أملاه شيخنا فلان بجامع كذا في يوم كذا " ويذكر
التاريخ ، ثم يورد المملي بإسناده كلامًا عن العرب والفصحاء ، فيه غريب يحتاج

(1) ابن منظور : لسان العرب ، دار صادر - بيروت ، ط/1 ، 1410هـ-1990م ، مادة (ملل) .

(2) أبو البقاء الكفوي : الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) ، تحقيق : د. عدنان
درويش ومحمد المصري ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي- دمشق ، ط/1 ، 1975م ،
312/1 .

(3) انظر: السيوطي : المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق : محمد أحمد جاد المولى وآخرين ،
دار الفكر، د.ط ، د.ت ، 314-313/2 .

إلى التفسير ، ويورد من أشعار العرب وغيرها بأسانيده ، ومن الفوائد اللغوية بإسناده وغير إسناد ما يختاره ⁽¹⁾ .

وقال حاجي خليفة : " الأماي جمع الإملاء ، وهو أن يقعد عالم وحوله تلامذته بالمحابر والقراطيس ، فيتكلم بها فتح الله سبحانه وتعالى عليه من العلم ، ويكتبه التلامذة فيصير كتاباً ، ويسمونه الإملاء والأماي . وكذلك كان السلف من الفقهاء والمحدثين وأهل العربية ، وغيرها في علومهم ، فاندروست لذهاب العلم والعلماء وإلى الله المصير ، وعلماء الشافعية يسمون مثله التعليق ⁽²⁾ .

وعدّ حاجي خليفة (67) كتاباً سميت الأماي ، في علوم مختلفة ، أكثرها في الحديث والفقهِ ⁽³⁾ .

فالأماي هي مجموع الدروس أو المحاضرات التي يلقيها العالم على تلاميذه بانتظام في مجالس متتالية ، يدون فيها التلاميذ ما قاله شيخهم العالم ، ثم يعرضونها على شيخهم فيقرهم عليها ، وتصبح كتاباً ، وتسمى باسم العالم الذي أملاها .

(1) : السيوطي : المزهري في علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق : محمد أحمد جاد المولى وآخرين ، دار الفكر ، د.ط ، د.ت ، 314/2 .

(2) حاجي خليفة : كشف الظنون ، 161/1 .

(3) انظر : السابق ، 166-161/1 .

ثالثًا : أهم كتب الأمالي في الأدب واللغة والنحو والصرف هي :

1- مجالس (أمالي) ثعلب (ت291هـ) في الأدب واللغة والنحو والصرف ، تحقيق

: عبد السلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، ط/1، 1948م ، ط/2 ، 1956م .

2- أمالي اليزيدي (ت310هـ) في الأدب واللغة ، قدم له : عبد الله بن أحمد

العلوي الحسيني ، ط/1 ، حيدر آباد الدكن ، الهند ، 1369هـ .

3- أمالي ابن دريد (ت321هـ) في الأدب واللغة ، صدرت الطبعة الأولى في

الكويت عام 1404هـ-1984م ، تحقيق : مصطفى السنوسي ، السلسلة التراثية

رقم (10) .

4- أمالي الزجاجي (ت337هـ) في الأدب واللغة والنحو ، تحقيق : عبد السلام

هارون ، ط/1 ، المؤسسة العربية الحديثة ، 1382هـ - 1963م .

5- أمالي القالي (ت356هـ) في اللغة والأدب . طبع في دار الكتب المصرية ،

1926م، بعناية : محمد عبد الجواد الأصمعي ، ثم نشرته دار الكتاب العربي ،

بيروت ، د.ت .

6- أمالي المرزوقي (ت421هـ) في التفسير والإعراب والتصريف واللغة والأمثال

والشعر ، تحقيق : الدكتور يحيى وهيب الجبوري ، ط/1، دار الغرب الإسلامي،

بيروت، 1995م .

7- أمالي المرتضى (ت426هـ) في الأدب واللغة ، المسمى "غرر الفوائد ودرر

القلائد "، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط1/، دار إحياء الكتب العربية ،

القاهرة، 1387هـ- 1967م .

8- أمالي ابن الشجري (ت542هـ) في الأدب واللغة والنحو . صدرت الطبعة

الأولى للكتاب عن دائرة المعارف الإسلامية ، بحيدر آباد الدكن ، الهند ، 1349هـ

، صحح الطباعة : زين العابدين الموسوي ، وقد استدرك الدكتور حاتم الضامن

ما نقص من هذه الطبعة ، وطبعه في مطبعة مؤسسة الرسالة- بيروت ،

1405هـ-1984م . وقام بتحقيقه: الدكتور محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي -

القاهرة ، ط1/ ، 1413هـ-1992م .

9- أمالي السهيلي (ت581هـ) مسائل في اللغة والنحو لها علاقة بالفقه. تحقيق

: محمد إبراهيم البنا ، ط1/ ، مطبعة السعادة ، 1970م . وأعاد طبعه في عام

2002م .

10- أمالي ابن الحاجب (ت646هـ) في النحو ، وهي موضوع هذه الدراسة .

رابعًا : كتاب أمالي ابن الحاجب :

1- عنوانه :

طبع الكتاب طبعتين كاملتين⁽¹⁾ ، الأولى تحقيق هادي حسن حمودي ، وعنوانها " الأمالي النحوية " ، وقد أخرجت الطبعة في شكلين، مرة في أربعة مجلدات ، ومرة أخرى في مجلدين ، كل مجلد فيه جزءان من الكتاب ، الطبعة الأولى سنة 1405 هـ - 1985 م ، مكتبة النهضة العربية ، وعالم الكتب - بيروت ، والثانية تحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قدارة ، وعنوانها " كتاب أمالي ابن الحاجب " ، وقد طبعت في مجلدين ، الطبعة الأولى ، 1409 هـ - 1989 م ، دار عمار، عمان- الأردن ، ودار الجيل ، بيروت- لبنان .

وعنوان الكتاب عند المترجمين لابن الحاجب " الأمالي"⁽²⁾ ، و" الأمالي النحوية"⁽³⁾ ، و" الأمالي في النحو "⁽⁴⁾ . فالعناوين متقاربة ، وحتى المخطوطات

(1) طبع جزء من الكتاب ، في مجلد واحد ، باسم : كتاب الأمالي النحوية ، تحقيق :د. عدنان صالح مصطفى ، دار الثقافة - قطر ، ط/1 ، 1406 هـ - 1986 م .

(2) ابن فرحون : الديباج المذهب ، 80/2 ، وصلاح الدين الصفدي : الوافي بالوفيات ، 494/19 ، وطاش كبري زادة : مفتاح السعادة ، 140/1 ، وعبد القادر النعيمي : الدارس في تاريخ المدارس ، 4/2 ، وبروكلمان : تاريخ الأدب العربي ، 333/5 .

(3) السيوطي : حسن المحاضرة ، 393/1 ، وخير الدين الزركلي : الأعلام ، ط/2 ، د.ت ، 374/4 .

(4) السيوطي : بغية الوعاة ، 135/2 ، والسيوطي : تحفة الأديب ، 217/1 ، والخوانساري :

روضات الجنات ، 184/5 ، ومحمد مخلوف : شجرة النور الزكية ، 241/1 .

كانت العناوين فيها " أمالي ابن الحاجب "، " كتاب الأمالي لابن الحاجب " ⁽¹⁾،
فهناك اتفاق على أن اسم الكتاب " الأمالي "، وموضوعها في النحو ، ففي طبعة
هادي حسن حمودي كان اسم الكتاب " الأمالي النحوية "، وفي طبعة الدكتور
فخر صالح طبع باسم " كتاب أمالي ابن الحاجب " ، وستعتمد الدراسة على
الطبعة الثانية تحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قدارة المعروفة باسم " أمالي
ابن الحاجب " .

2- أهميته :

وكتاب أمالي ابن الحاجب له أهمية كبيرة إذ إنه يعطينا فكرة شاملة
عن الدرس النحوي في عصر ابن الحاجب ، وهو أول كتاب من كتب الأمالي كان
خاصًا بالنحو ، وقد أثنى العلماء على هذا الكتاب ومؤلفه .

قال ابن فرحون (ت799هـ) : " وله الأمالي في ثلاثة مجلدات في غاية
الإفادة " ⁽²⁾. وذكر الفيروزآبادي (ت817هـ) أن له : " إملاءً عزيزًا على آيات من
القرآن ، وأبيات من الشعر " ⁽³⁾. وأثنى عليه ابن الجزري (ت833هـ) وعلى مؤلفاته
فقال : " ومؤلفاته تنبئ عن فضله كمختصري الأصول والفقه ومقدمتي النحو
والتصريف ، ولا سيما أماليه التي يظهر منها ما آتاه الله من عظم الذهن

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 39/1 .

(2) ابن فرحون : الديباج المذهب ، 80/2 .

(3) الفيروزآبادي : البلغة ، ص140 .

وحسن التصور ⁽¹⁾ . وأشاد بكتاب الأمالي صلاح الدين الصفدي (ت864هـ) فقال : " وله كتاب الأمالي وهو كتاب جيد اشتمل على فوائد عربية غريبة ونُكت وقواعد وغير ذلك " ⁽²⁾ .

وذكر كتاب الأمالي الأدفوي باسم التعليق وقال: " وله تعليق في النحو، وفوائد مجموعة تكلم فيها على آيات وأحاديث ، وكلها متقنه كثيرة التحقيق والتدقيق " ⁽³⁾ . وقال السيوطي (ت911هـ) عن كتاب الأمالي : " وله الأمالي في النحو مجلد ضخّم في غاية التحقيق ، بعضها على آيات وبعضها على مواضع من المفصل ، ومواضيع من كافيته وأشياء نثرية . ومصنفاته في غاية الحسن " ⁽⁴⁾ . وأشاد محمد مخلوف بكتابه فقال: " وله الأمالي في النحو في غاية الإجادة " ⁽⁵⁾ .

وكتاب الأمالي اعتمد عليه السيوطي عندما ألف كتابه الإتقان في علوم القرآن ⁽⁶⁾ ، ونقل منه في الأشباه والنظائر ⁽⁷⁾ ، وكذلك البغدادي نصّ على أنّ من

(1) ابن الجزري : غاية النهاية ، 509/1 .

(2) صلاح الدين الصفدي : الوافي بالوفيات ، 494/19 .

(3) الأدفوي : الطالع السعيد ، ص354 .

(4) السيوطي : بغية الوعاة ، 135/2 .

(5) محمد مخلوف : شجرة النور ، 241/1 .

(6) انظر : السيوطي : الإتقان في علوم القرآن ، تحقيق : عصام فارس الحريستاني ، خرّج أحاديثه :

محمد أبو صعليك ، دار الجيل - بيروت ، ط/1 ، 1419هـ-1998م ، 17 /1 .

(7) انظر : السيوطي : الأشباه والنظائر ، تحقيق : د. فايز ترحيني ، دار الكتاب العربي - بيروت ،

ط/1 ، 1404هـ - 1984م ، 137/1 ، و297/1 .

مراجعته في النحو كتاب الأمالي عندما ألف خزانة الأدب⁽¹⁾ وشرح شواهد الشافية ، واعتمد ابن هشام عليه في تأليف كتابه مغني اللبيب⁽²⁾ ونقل منه في أكثر من أربعين موضعًا . فما سبق ذكره من أقوال تبين لنا أهمية الكتاب عند العلماء واعتمادهم عليه في التأليف .

3- محتواه :

جاءت أمالي ابن الحاجب في (638) إملاءً ، أملاها في القاهرة ، وفي غزة ، وفي بيت المقدس ، ودمشق . وكان تاريخ إملائها من سنة (609 هـ) إلى (626 هـ) ، ذُكرَ في بعض الأمالي مكان الإملاء والتاريخ وهي (323) إملاءً ، وبعضها ذكر فيه تاريخ الإملاء بدون مكان وعددها (8) إملاءات ، وهي موزعة كما هو آتٍ في سنة (618) أربعة إملاءات ، وفي سنة (619) ثلاثة إملاءات، وفي سنة (625) إملاء واحد ، وفي هذه الفترة الزمنية كان ابن الحاجب يقيم في دمشق ، فأرجح أنها كانت في دمشق ، فتصبح الأمالي معروفة المكان والتاريخ (331)، وبعضها ذكر فيه مكان الإملاء ولم يذكر تاريخ الإملاء وعددها (23) إملاءً ، (20) إملاءً منها في القاهرة ، و(3) في دمشق ، ومجموعة

(1) انظر: البغدادي : خزانة الأدب ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، د.ط، 1979م ، 18/1 ، من مقدمة المؤلف .

(2) انظر : ابن هشام : مغني اللبيب ، تحقيق :د. مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، راجعه : سعيد الأفغاني ، دار الفكر - بيروت ، ط/3، 1972م ، ص978-979 ، مسرد الأعلام : ابن الحاجب .

من الإملاءات مجهولة المكان والتاريخ وعددها (284). والأماي المعلومة التاريخ

موزعة على السنوات كما هو آتٍ :

سنة 609 هـ : (3) إملاءات ، وسنة 610 هـ : (3) إملاءات ، وسنة 611 هـ (-)

لم يمل شيئاً ، وسنة 612 هـ : (4) إملاءات ، وسنة 613 هـ : (21) إملاءً ، وسنة 614 هـ

: (4) إملاءات ، وسنة 615 هـ : (12) إملاءً ، وسنة 616 هـ : (5) إملاءات ، هذه

الإملاءات في القاهرة وعددها (52) إملاءً. وفي سنة 616 هـ (1) إملاء واحد في غزة

، و (4) إملاءات في القدس . وسنة 617 هـ : (27) إملاءً ، وسنة 618 هـ : (99)

إملاءً ، وسنة 619 هـ : (23) إملاءً ، وسنة 620 هـ : (28) إملاءً ، وسنة 621 هـ : (31)

إملاءً ، وسنة 622 هـ : (14) إملاءً ، وسنة 623 هـ : (24) إملاءً ، وسنة 624 هـ : (20)

إملاءً ، وسنة 625 هـ : (6) إملاءات ، وسنة 626 هـ : (2) إملاءان اثنان. هذه

الإملاءات في دمشق وعددها (274) إملاءً.

أستنتج من ذلك أن ابن الحاجب أملى في القاهرة من سنة 609 هـ إلى

بداية سنة 616 هـ ، ورحل إلى غزة وأملى فيها إملاءً واحدًا في سنة 616 هـ ، ووصل

إلى القدس وأقام بها فترة من الزمن وأملى فيها (4) إملاءات في سنة 616 هـ ، ثم

استقر في دمشق فأملى فيها من سنة 617 هـ إلى سنة 626 هـ .

قسمت الأماي ستة أقسام :

- 1- الأمالي على آيات من القرآن الكريم ، وعددها (139) إملاءً .
- 2- الأمالي على مواضع من كتاب المفصل للزمخشري ، وعددها (136) إملاءً .
- 3- الأمالي على مسائل من الخلاف النحوي ، وعددها (6) أمالٍ .
- 4- الأمالي على مقدمته (الكافية) ، وعددها (97) إملاءً .
- 5- الأمالي على أبيات من شعر المتنبي وشعر غيره ، وعددها (45) إملاءً .
- 6- الأمالي على مسائل متفرقة ، وعددها (215) إملاءً .

4- مصادره :

مصادر ابن الحاجب في كتاب الأمالي كثيرة ومتنوعة ، فهو يعتمد على القرآن الكريم ، والقراءات القرآنية ، والحديث الشريف والشواهد الشعرية والأمثال العربية، وكان ابن الحاجب يرجع إلى آراء العلماء السابقين ومؤلفاتهم ، فمن الكتب التي ذكرها في الأمالي : كتاب سيبويه (ت180هـ)⁽¹⁾ ، وجمل الزجاجي(ت337هـ)⁽²⁾ ، وكتاب الكافي للنحاس(ت338هـ)⁽³⁾ ، والأمالي لأبي علي القالي(ت356هـ)⁽⁴⁾ ، وتذكرة أبي علي الفارسي(ت377هـ)⁽⁵⁾ ، واللمع لابن

(1) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 686/2 .

(2) انظر : السابق ، 734/2 ، و842/2 .

(3) انظر : السابق ، 678/2 ، هذا الكتاب مفقود ، انظر : شوقي ضيف : المدارس النحوية ، دار المعارف - القاهرة ، ط/7 ، د.ت ، ص332 .

(4) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 646/2 .

(5) انظر : السابق ، 531/2 .

جني (ت392هـ)⁽¹⁾، والصاحح للجوهري (ت393هـ)⁽²⁾، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (ت469هـ)⁽³⁾، وشرح المقدمة لعبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)⁽⁴⁾، والبرهان في أصول الفقه للإمام الجويني (ت478هـ)⁽⁵⁾، وملحة الإعراب للحريري (ت516هـ)⁽⁶⁾، ومفصل الزمخشري (ت538هـ)⁽⁷⁾، وكشافه⁽⁸⁾، والمفرد والمؤلف للزمخشري⁽⁹⁾.

ومن مصادره في الأمالي علماء النحو : أبو عمرو بن العلاء (ت154هـ) ،
والخليل (ت170هـ)، وسيبويه (ت180هـ) ، ويونس بن حبيب (ت182هـ) ،
والكسائي (ت189هـ)، والفراء (ت207هـ) ، والأخفش (ت215هـ) ، والمازني

(1) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 774/2 ، و878/2 .

(2) انظر : السابق ، 464/1 .

(3) انظر : السابق ، 687/2 .

(4) انظر : السابق ، 784/2 . لم أجد هذا الكتاب ، وقال محقق الأمالي : يجوز أن يكون كتاب التلخيص .

(5) انظر : السابق ، 522/2 ، و690/2 .

(6) انظر : السابق ، 817/2 .

(7) انظر : السابق ، 375/1 ، و467/1 ، 474/1 .

(8) انظر : السابق ، 278/1 .

(9) انظر : السابق ، 826/2 ، هذا الكتاب مخطوط ، انظر : فاضل السامرائي : الدراسات النحوية

واللغوية عند الزمخشري ، دار عمار ، عمان - الأردن ، ط1 ، 1426هـ-2005م ، ص99 ،

ومصطفى الصاوي الجويني : قراءة في تراث الزمخشري ، منشأة المعارف - الإسكندرية ، د.ط ،

د.ت ، ص171.

(ت248هـ) ، والمبرد (ت285هـ)، وابن كيسان (ت299هـ) ، والزجاج (ت311هـ) ،
والزجاجي (ت337هـ) ، وأبو علي الفارسي (ت377هـ) ، وابن جني (ت392هـ) ،
وابن بابشاذ (ت469هـ) ، وعبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) ، والحريري (ت516هـ) ،
والزمخشري (ت538هـ) ، وابن الخشاب النحوي (ت567هـ) ، وابن
بري النحوي المصري (ت582هـ) ، والعكبري (ت616هـ) .

ومن مصادره القراء السبعة : ابن عامر (ت118هـ) ، وابن كثير (ت120هـ) ، وعاصم (ت127هـ) ، وأبو عمرو بن العلاء (ت154هـ) ،
وحمزة (ت156هـ) ، ونافع (ت169هـ) ، والكسائي (ت189هـ) ، وذكر من رواهم
: حفص (ت180هـ) ، وشعبة (ت193هـ) ، وورش (ت197هـ) ، وقالون (ت220هـ)
، ابن ذكوان (ت242هـ) . وذكر الحسن البصري (ت111هـ) ، وتعدّ قراءة الحسن
البصري من القراءات الشاذة .

ومن علماء اللغة : أبو عبيدة (ت210هـ) ، والأصمعي (ت216هـ) ، وابن
الأعرابي (ت231هـ) ، وابن السكيت (ت244هـ) ، وابن دريد (ت321هـ) ،
وأبو علي القالي (ت356هـ) ، والجوهري (ت393هـ) .

فابن الحاجب كان مثل علماء عصره مطلعًا على التراث اللغوي والنحوي العربي، وعالمًا بالقراءات ، وأصول الفقه ، وقد أفاد في أماليه من ثقافته الكبيرة التي تلقاها من علماء عصره .

وكان من مصادره في أماليه مؤلفاته مثل الكافية والإيضاح في شرح المفصل ، وآراؤه الجديدة التي خالف فيها النحاة .

5- أثر الفقه والمنطق في الأمالي :

يُعَدُّ ابن الحاجب من علماء الفقه المالكي ، فقد درس الفقه وأتقنه وألّف في أصول الفقه عدة كتب ذكرت سابقًا ، ويبدو تأثير الفقه والعلوم العقلية واضحًا في أمالي ابن الحاجب ، وينقسم هذا التأثير قسمين ، القسم الأول : يظهر في المصطلحات التي استخدمها ابن الحاجب في كتابه ، والثاني : يظهر في بعض مسائل الأمالي .

القسم الأول : أثر الفقه والمنطق في مصطلحات ابن الحاجب مثل :

1- الاستحسان : عرفه الشريف الجرجاني بقوله : " هو عدّ الشيء

واعتقاده حسنًا. واصطلاحًا هو اسم لدليل من الأدلة الأربعة يعرض القياس الجلي، ويعمل به إذا كان أقوى منه سموه بذلك ؛ لأنه في الأغلب يكون أقوى

من القياس الجلي ، فيكون قياسًا مستحسنًا . قال تعالى: ﴿ فَبَشِّرْ عِبَادِ {17/39} الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ﴾⁽¹⁾ .

وقد ورد مصطلح الاستحسان في أمالي ابن الحاجب في بعض المواضع منها :

أ-إملاء ابن الحاجب على أن القياس يقتضي أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة ، فقال : " ولا يعنون بالقياس العقلي الموجب العقلي الذي يستحيل خلافه ، وإنما أرادوا القياس العقلي باعتبار الاستحسان " ⁽²⁾ .

ب- إملاؤه على حذف نون الوقاية ، فقال : " المحذوف نون الوقاية استغناء عنها بنون الإعراب ، وهذا أولى من أن تقدّر نون الإعراب محذوفةً استغناء عنها بنون الوقاية ؛ لأنّ نون الوقاية أمر استحساني لا دلالة لها ، ونون الإعراب لمعنى . فإذا اجتمعتا وقُدّر حذف أحدهما كان حذف ما لا دلالة له أولى " ⁽³⁾ .

ج- إملاؤه على باب أنّ المخففة من الثقيلة فقال : " والآخر هو أن دلالة " علمت " على أنّها ليست الناصبة إنّما هو من حيث الاستحسان " ⁽⁴⁾ .

2- الدّور: وقد عرّفه الشريف الجرجاني (ت816هـ) فقال : " هو توقف الشيء

(1) الشريف الجرجاني : التعريفات ، ص 18 .

(2) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 833/2 .

(3) السابق ، 540/2 .

(4) السابق ، 728/2 .

على ما يتوقف عليه ، ويسمى الدور المصرّح ، كما يتوقف أ على ب وبالعكس ،
أو بمراتب ، ويسمى الدور المضمّر ، كما يتوقف أ على ب وب على ج وج على أ
، والفرق بين الدور وبين تعريف الشيء بنفسه هو أنّ في الدور يلزم تقدمه
عليها بمرتين إن كان صريحاً ، وفي تعريف الشيء بنفسه يلزم تقدمه على نفسه
بمرتبة واحدة ⁽¹⁾ .

والدور من مصطلحات أهل الكلام التي استعملها ابن جني في
الخصائص ⁽²⁾ . وقد ذكره في باب في الدور والوقوف منه على أوّل رتبة ⁽³⁾ . وقد
ورد هذا المصطلح مرتين في كتاب الأمالي :

أ- مرةً عندما أملى ابن الحاجب على قول الزمخشري في حدّ التوابع :
هي الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها " ، وقال : " غير
جيد لوجهين : أحدهما : أنّه ذكر لفظ التبع فيه ، ومن جهل التابع جهل التبع .
والآخر : أنه بينه بما يتوقّف عليه ؛ لأنّ الغرض أن يُعرف التابع فيُعطى إعراب

(1) الشريف الجرجاني : التعريفات ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط/1 ، 1403هـ-1983م ،
ص105 .

(2) انظر: طارق الجنابي : ابن الحاجب النحوي، ص249-250 ، وأشرف ماهر محمود النواجي:
مصطلحات علم أصول النحو ، دار غريب - القاهرة ، ط/1 ، 2001م ، ص96 .

(3) انظر: ابن جني : الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار ، الناشر : دار الكتاب العربي -
بيروت ، طبع بمطبعة دار الكتب المصرية ، ط/1 ، 1372هـ-1376هـ ، 1952م-1957م ، 208/1 .

متبوعه ، فإذا عرفناه بإعراب جرّ ذلك إلى الدور " (1) .

ب- وأخرى عندما أملى ابن الحاجب على قوله في الكافية على حدّ المعرب: "المعرب المركب الذي لم يشبه مبنيّ الأصل " ، فقال : " وهذا أولى من حدّ النحويين لأمرين؛ لأنّ النحويين قالوا: ما اختلف آخره باختلاف العامل. قال: وهذا أولى من وجهين: أحدهما: أن اختلف آخره فرع على معرفة كونه معرباً ، فيلزم على حدهم إذن الدور. لأنّه لا يختلف آخره حتى يُعرف كونه معرباً ، ولا يكون معرباً حتى يختلف آخره " (2) .

3- السّبب والمسبّب : عرّف الشريف الجرجاني السّبب بقوله : " في اللغة : اسم لما يتوصل به إلى المقصود ، وفي الشريعة عبارة عما يكون طريقاً للوصول إلى الحكم غير مؤثر فيه " (3) .

وقد ورد هذان المصطلحان في أمالي ابن الحاجب في مواضع كثيرة منها :
أ- إملاء ابن الحاجب على معنى النهي في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران:102] ، فقال : " فهو من باب النهي عن المسبّب والمراد السبب ؛ لأن مفارقتة للإسلام سببٌ لموته على غيره " (4) .

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 292/1 .

(2) السابق ، 519/2 .

(3) الشريف الجرجاني : التعريفات ، ص 117 .

(4) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 179/2 .

ب- إملأوه على معنى قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ﴾ [يونس : 50] ، فقال :
استعمل السبب موضع المسبب تنبيهًا على أنهم الذين يوقعون أنفسهم
لتسببهم إلى ما لا مخلص لهم منه ، فكان أحسن لذلك من ذكر المسبب في
المعنى المقصود⁽¹⁾.

4- الحكم والمحكوم عليه : عرّف الشريف الجرجاني الحكم بقوله :
إسناد أمر إلى آخر إيجابًا أو سلبًا⁽²⁾.

جاء هذان المصطلحان في أمالي ابن الحاجب في بعض المواضع منها :
أ- إملأ ابن الحاجب على أن القياس يقتضي أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة
، فقال : " لأن المبتدأ هو المحكوم عليه ، فالأولى أن يكون معروفًا عند المخاطب
ليستفيد الحكم على معروف . إلا أنهم سوّغوه في النكرة أيضًا لأنهم قد
يحتاجون إلى الحكم على النكرة كما يحتاجون إليه في المعرفة " ⁽³⁾.

ب- إملأوه على قوله في الكافية : " قد يكون المبتدأ نكرة إذا تخصصت بوجه ما
" ، فقال : " لأنهم قصدوا إلى أن يكون المحكوم عليه معروفًا أو مقربًا من
المعروف بوجه من وجوه التخصيصات ، فمن ذلك النكرة الموصوفة " ⁽⁴⁾.

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 175/1 .

(2) الشريف الجرجاني : التعريفات ، ص 92 .

(3) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 832/2 .

(4) السابق ، 573/2 .

ج- إملاؤه على مواضع وجوب تقديم المبتدأ ، فقال : " حسنٌ زيدٌ ، وشبهه ، فإنه لم يحكم عليه بالخبر مع صلاحية أن يكون مبتدأ ، فلذلك وجب الحكم بالمخالفة ليصحّ الكلام . ومَنْ جوّز الابتداء بالصفات من غير اعتماد وهو الأخفش حكم على هذا بأنه مبتدأ "(1) .

والقسم الثاني: أثر الفقه والمنطق في بعض مسائل أمالي ابن الحاجب،
ومن ذلك :

1- ذكّر ابن الحاجب قولاً للإمام مالك بن أنس عندما أملى على معنى "أو" في قوله تعالى: ﴿ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾ [البقرة: 236] ، فقال : " وإذا جُعِلت " أو " بمعنى: إلا أنْ، أُخرجت عن مشاركة الممسوسات فلم يلزم ظهور دخولهنّ ، ولذلك لم يرَ مالك للمطلقات المفروض لهن قبل الميسيس متعة؛ لأنه لم يرَ دخولهنّ في الآية المتقدمة ممّا ذكرنا ثانياً"(2) .

2- إملاؤه على حكم علامة التانيث في الفعل : " قال الفقهاء : ما كان تانيثه غير حقيقي جاز إثبات العلامة وحذفها " (3) .

3- إملاؤه على المفعول لأجله : " فإن قيل : فقد اتفق الفقهاء على مثل قوله تعالى: ﴿ كَيْ لَا يَكُون دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾ ، في أنّه علة للحكم المذكور قبله

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 263/1 .

(2) السابق ، 693/2 .

(3) السابق ، 754/2 .

في قوله: ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾ [الحشر: 7] ، واتفاقهم على ذلك دليل على أن ما بعد " كي " سبب لما قبلها، إذ لا فرق بين قولك : جئتكَ لتكرمني ، وكي تكرمني ، باتفاق ⁽¹⁾ . وبعد أن انتهى من شرح الإملاء أضاف قائلاً: " ومعنى الأسباب الشرعية المعاني التي تثبت بالحكم . فإذا ذكر حكم وجعل سبباً لحصول أمر متضمن معنى مناسب علم أن ذلك المعنى هو سبب الحكم ، إذ لا معنى للسبب والعلّة في اصطلاحهم إلا ذلك ، فكان تسميتهم إياه سبباً وعلّة جارياً على قياس ما اصطلحوا عليه " ⁽²⁾ .

4- إملأؤه على إعراب قوله تعالى: ﴿ قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ {2/73} نِصْفَهُ ﴿ [المزمل: 2-3] فقال : " إنْ جُعل " نصفه " بدلاً من قليلاً ففيه إشكالان: ... ، والإشكال الثاني: أنّه يؤدي إلى استثناء غير الأقل ، وهو ممنوع عند كثير من النحويين والفقهاء " ⁽³⁾ .

5- إملأؤه على جواب لأبي حنيفة عن سؤال: أذكراً كانت نملة سليمان أم أنثى؟ فقال أبو حنيفة: " كانت أنثى بدليل التأنيث في قوله تعالى : ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 754/2 .

(2) السابق ، 754/2 .

(3) السابق ، 171/1 .

[النمل:18] ، ولو كان ذكرًا لقال : قال نمل ⁽¹⁾ .

6- إملاؤه على حروف الإضافة قوله : " وإن كان كثير من النحويين والأصوليين يذكرون " على " مما استعمل حرفًا واسمًا وفعلًا " ⁽²⁾ .

7- نَقْلُ ابن الحاجب عن الإمام الجويني صاحب كتاب "البرهان في أصول الفقه" في عدة مواضع منها :

أ- قول ابن الحاجب : " قال الإمام في البرهان : إن الواو إذا دخلت في الجمل ليس لها فائدة إلا التحسين اللفظي " ⁽³⁾ .

ب- قوله ممليًا على قولهم : زيد صديقي وصديقي زيد . قال الإمام : " إنك إذا أخرجت " صديقي " كانت الصداقة غير محصورة في زيد ، وإذا قدمت " صديقي " كانت الصداقة محصورة في زيد . قال ابن الحاجب : كلامه مشعر بأنه خبر في المحليين جميعًا " ⁽⁴⁾ .

وسنلاحظ في الفصلين الثاني والثالث الإكثار من العلل والتأويل ، ويرجع ذلك إلى تأثيره الكبير بالفقه والعلوم العقلية .

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 860/2 .

(2) السابق ، 356/1 .

(3) السابق ، 690/2 ، وانظر: الجويني : البرهان في أصول الفقه ، تحقيق : د. عبد العظيم الديب ، مطابع الدوحة الحديثة - قطر ، ط1 ، 1399هـ ، 391/1 .

(4) السابق ، 698/2 ، وانظر : الجويني : البرهان في أصول الفقه ، 480-479/1 .

الفصل الأول

موقف ابن الحاجب من السّماع والقياس والإجماع

واستصحاب الحال

المبحث الأول : موقف ابن الحاجب من السّماع .

أولاً : القرآن الكريم والقراءات القرآنيّة .

ثانيًا : الحديث الشّريف .

ثالثًا : الشّعْر العربيّ .

رابعًا : كلام العرب وأمثالهم .

المبحث الثاني : موقف ابن الحاجب من القياس .

المبحث الثالث : موقف ابن الحاجب من الإجماع .

المبحث الرابع : موقف ابن الحاجب من استصحاب الحال .

المبحث الأول : موقف ابن الحاجب من السّماع :

قبل التّعرف على موقف ابن الحاجب من السّماع ، لا بدّ لنا من بيان تعريف أصول النحو كما ورد عند علماء العربية . فقد عرّفه أبو البركات الأنباري بقوله : " أصول النحو أدلة النحو التي تفرّعت منها فروعها وفصوله ، كما أنّ أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوّعت عنها جملته وتفصيله " ⁽¹⁾ . وعرفه السيوطي بقوله : " أصول النحو علمٌ يُبحثُ فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلّته وكيفية الاستدلال بها وحال المُستدلّ " ⁽²⁾ .

وأدلة النحو الغالبة أربعة : السّماع ، والقياس ، والإجماع ، واستصحاب الحال ، ولم يعدّ ابن جني استصحاب الحال من أدلة النحو ، كما لم يعدّ أبو البركات الأنباري الإجماع منها ⁽³⁾ .

السّماع لغة :

" والسّماع : ما سمعت به فشاء وتكلّم به . وكلّ ما التذته الأذن من

(1) أبو البركات الأنباري : لمع الأدلة في أصول النحو ، تحقيق: سعيد الأفغاني ، دار الفكر-بيروت ، ط/2 ، 1391هـ-1971م ، ص 80 .

(2) السيوطي : الإقتراح في علم أصول النحو ، تحقيق :د.أحمد سليم الحمصي ود.محمد أحمد قاسم ، جروس برس ، ط/1 ، 1988م ، ص 21 .

(3) انظر : السيوطي : الإقتراح ، ص 21 ، وأبا البركات الأنباري : لمع الأدلة في أصول النحو ، ص 81.

صوت حسن سماع ⁽¹⁾ ، وجاء في مادة سَمِعَ : " سَمِعَ الصوت وبه يَسْمَعُ سَمْعًا وسماعًا : أَحَسَّتْهُ أذنه ، وسمع الكلام : فهم معناه . وَسَمِعَ لفلان أو إليه أو إلى حديثه : أصغى وأنصت " ⁽²⁾ .

السَّماع اصطلاحًا *:

اختلف علماء العربية في مصطلح السَّماع ، فذكر أبو البركات الأنباري بدلاً من السَّماع النقل وقال : " النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة " ⁽³⁾ . وقال السيوطي في تعريف السَّماع : " وأعني ما ثبت في كلام مَنْ يوثق بفصاحته " ⁽⁴⁾ . ويرى الدكتور علي أبو المكارم إطلاق مصطلح السَّماع : " على ما يرويه العالم بعد سماعه بنفسه " ⁽⁵⁾ ، وبعد أن يفرق بين السَّماع والرّواية يقول : " وعلى هذا فإن السَّماع هو الأخذ

(1) ابن منظور : لسان العرب ، دار صادر - بيروت ، ط/1 ، 1410هـ-1990م ، مادة (سمع) .

(2) إبراهيم مصطفى وآخرون : المعجم الوسيط ، أشرف على طبعه : عبد السلام هارون ، المكتبة العلمية - طهران ، ط/1 ، د.ت . مادة " سمع " .

* جاء في المعجم الوسيط : " والسَّماع عند علماء العربية : خلاف القياس ، وهو ما يُسْمَعُ من العرب الخُلص فيستعمل ولكن لا يقاس عليه " ، إبراهيم مصطفى وآخرون : المعجم الوسيط ، مادة " سمع " ، وهذا التعريف يحتاج إلى توضيح ، أقول يستعمل ويقاس عليه .

(3) أبو البركات الأنباري : لمع الأدلة ، ص81 .

(4) السيوطي : الإقتراح ، ص36 .

(5) علي أبو المكارم : أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية-كلية التربية ، د.ط، 1973م ، ص21.

المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها" ⁽¹⁾. ويؤثر الدكتور حسام النعيمي استعمال كلمة التلقي بدلاً من السّماع ؛ إلا أن استعمال ابن جني كلمة السّماع مقابل كلمة القياس هو الذي صرفه عن استعمال كلمة التلقي ⁽²⁾. أمّا سعيد الأفغاني فيذكر فائدة الاحتجاج بقوله : "إثبات صحة قاعدة ، أو استعمال كلمة أو تركيب ، بدليل نقلي صحّ سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة" ⁽³⁾.
وعلماء العربية متفقون على مضمون المصطلح ، ويمكن أن نستخلص من هذه التعريفات الشروط التي يجب أن تتوافر في النص المنقول :

- 1- أن يكون الكلام العربي المنقول فصيحاً .
 - 2- ألا يكون الكلام المحتج به من كلام المؤلّدين .
 - 3- ألا يكون الكلام المنقول شاذّاً عن السّماع والقياس .
 - 4- أن يكون المنقول عنهم عرباً موثقاً بلغتهم .
- فالسّماع أصلٌ من أصول النّحو واللّغة ، ودليلٌ من أدلّتهما . وأشارت الدكتورة خديجة الحديثي إلى أنّ علماء العربية اعتمدوا على السّماع في تدوين اللّغة

(1) علي أبو المكارم : أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية-كلية التربية ، د.ط، 1973م ، ص 21 .

(2) انظر : حسام النعيمي : الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام -الجمهورية العراقية ، دار الرشيد للنشر ، ط/1، 1980م ، ص 23 .

(3) سعيد الأفغاني : في أصول النحو ، المكتب الإسلامي - بيروت ، د.ط ، 1407هـ-1987م ، ص 6 .

التي كان يتكلم بها العرب الخُلص ، وكانت غايتهم من ذلك المحافظة على لغة العرب من التأثير باللغات الأعجمية والاضمحلال والذوب فيها ، ممّا يؤدي إلى الجهل بلغة القرآن والحديث النبوي الشريف ، وإلى عدم فهمهما ⁽¹⁾ .

وحَدّد علماء العربية القبائل التي تؤخذ عنها اللُّغة وهي قيس وقَيم وأسَد ، قال السيوطي : " فَإِنَّ هَؤُلاءِ هُم الَّذِينَ عَنْهُمْ أَكْثَرُ مَا أُخِذَ وَمَعْظَمُهُ ، وَعَلَيْهِمْ اتُّكِلَ فِي الْغَرِيبِ وَفِي الْإِعْرَابِ وَالتَّصْرِيفِ ، ثُمَّ هَذِيلٌ وَبَعْضُ كِنَانَةَ وَبَعْضُ الطَّائِينَ وَلَمْ يُؤْخَذْ مِنْ غَيْرِهِمْ مِنْ سَائِرِ قَبَائِلِهِمْ " ⁽²⁾ . وَحَدَّدَ الْعُلَمَاءُ زَمَنَ أَوَّلِكَ الَّذِينَ يُحْتَجُّ بِكَلَامِهِمْ فَقَبِلُوا الْاِحْتِجَاجَ بِأَقْوَالِ عَرَبِ الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِيَّةِ حَتَّى مَنْتَصَفِ الْقَرْنِ الثَّانِي الْهَجْرِيِّ ، وَآخِرَ مَنْ يَحْتَجُّ بِشَعْرِهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَرْمَةَ (ت150هـ) .

وكانت أعلى نصوص اللغة ثقةً في مجال السَّماع ما تحقّق له التواتر وهي صفة تحققت للقرآن الكريم ولبعض نصوص السُّنة، ولكثيرٍ من كلام العرب وأقوالهم وأشعارهم مع خلاف العلماء حول شروط التَّواتر ، وكان السَّبيلُ إلى السَّماع الرَّوَايَةُ ، والقرآن الكريم يُنْقَلُ بِالْمُشَافَهَةِ ، وَلَا يُعَدُّ قَارِئُهُ مِنَ الْقَرَّاءِ ، إِلَّا إِذَا أَخَذَ عَنِ الشُّيُوخِ بِالتَّلْقِي حَتَّى يَوْمَنَا هَذَا ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ تَدْوِينِ

(1) انظر : خديجة الحديثي : الشاهد وأصول النُّحو في كتاب سيويه ، مطبوعات جامعة الكويت

، ط/1 ، 1394هـ-1974م ، ص129 .

(2) السيوطي : الإقتراح ، ص44 .

القرآن الكريم على أيدي كتبة الوحي منذ نزوله .

وفي كتاب سيبويه نجد مباحث الأصول واضحة ، كالسَّماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال . ولم يكن سيبويه (ت 180هـ) أول من ذكر ذلك ، بل سبقه النحاة إلى ذلك خاصة أستاذه الخليل (ت 175هـ) الذي ورد ذكره في صفحات الكتاب كثيراً، ولم تكن لأصول النحو كتبٌ تخصّه دون مباحث النحو، حتى ألف أبو البركات الأنباري (ت 577هـ) فيه كتابين هما : " لمع الأدلة " و " الإغراب في جدل الإعراب " ، جمع فيهما أصول النحو التي كانت مفرقة في كتب النحاة ، فأحسن وأجاد في ذلك ، وكانت كتب النحو قبله تذكر الأصول مع النحو في كتابٍ واحدٍ ، أو تذكر موضوعاً واحداً من الأصول فقط .

وقد بحث علماء العربية في أصول النحو نتيجة تأثر النحاة بعلم أصول الفقه ، ولتكون لهم أصولٌ مدونة ومبوبة يرجعون إليها ويسرون على هديها في استنباط الحكم النحوي، كما أنَّ للفقهاء أصولاً يستنبطون منها الأحكام الفقهية.

وهناك غير مسوَّغ للعلاقة الوثيقة بين الأصلين ، نجد ذلك في قول أبي البركات الأنباري : " فإنَّ بينهما من المناسبة ما لا خفاء به ؛ لأنَّ النُّحو معقولٌ من منقولٍ ، كما أنَّ الفقه معقولٌ من منقولٍ " ⁽¹⁾ .

(1) السيوطي : الإقتراح ، ص 18 .

ويرى أبو البركات الأنباري أنَّ الفائدة من هذه الأصول هي : " التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل ، والارتفاع من حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل " ⁽¹⁾ .

ومن مظاهر التأثير ما نجد من التشابه بين الأدلة التي اعتمدها الفريقان - الفقهاء والنحاة - فالسمع عند النحاة يقابل القرآن والسنة عند الفقهاء ، ومن أدلة كلا الفريقين القياس والإجماع واستصحاب الحال ، والاستحسان عند بعضهم ، فالأصول النحوية نشأت متأثرة بأصول الفقه ، فلا غرابة أن يُعنى بها ابن الحاجب وهو الذي بلغ في النحو والفقه مبلغاً ارتحل الناس إليه طلباً للعلم ، وكان حجة في العربية والفقه على المذهب المالكي .

إنَّ دراسة الفكر النحوي لابن الحاجب لا بدَّ أن تعتمد على دراسة مفهومه لهذه الأصول من خلال تتبعها في كتابه حتى يتضح منهجه فيها ؛ ولأنَّ موضوع الدراسة هو أصول الدرس النحوي في " أمالي ابن الحاجب " فسأبين موقف ابن الحاجب من السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال ، وفي ما هو آت تفصيل ذلك .

أولاً : القرآن الكريم والقراءات القرآنية :

أ- القرآن الكريم :

(1) أبو البركات الأنباري : لمع الأدلة في أصول النحو ، ص 80 .

يُعَدُّ القرآن الكريم مصدرًا غنيًا بالشواهد النحوية لجأ إليه النحويون واغترفوا منه كثيرًا من الشواهد النحوية التي بُنيت عليها قواعد النحو ؛ فلم تتوافر لنص ما توافر للقرآن الكريم من تواتر آياته ، وعناية العلماء بضبطها ، والحفاظ عليها سندًا وامتثًا ومشافهةً عن أفواه العلماء الأثبات الفصحاء من التابعين عن الصحابة عن رسول الله - ﷺ - .

وكان القرآن الكريم بقراءاته مصدرًا أساسيًا لابن الحاجب ، اعتمد عليه واستمد منه ، واستشهد به في " الأماي " ولا سيَّما أنَّ ابن الحاجب كان قد أحكمه قراءةً ودرسًا وتدبرًا وإقراءً ، فقد اشتغل بالقرآن الكريم في صغره ، وعُدَّ من القراء ، فأيات القرآن الكريم محفوظة مستحضرةً ماثلةً في الذهن ، فلا عجب أن كان القرآن الكريم أعلى مصادر السَّماع وأعزُّها وأغلاها وأهمها وأكثرها ليس عند ابن الحاجب وحده ، بل عند النُّحاة جميعهم .

إنَّ موقف ابن الحاجب من شواهد القرآن الكريم مشابهٌ لموقف النُّحاة السابقين له؛ فقد كانت الآيات الكريمة عُمدة في الاستشهاد ولها الصِّدادة في كتابه " الأماي " ؛ فالقرآن الكريم هو المادة العربية الأولى التي يعتمد عليها ابن الحاجب في الاستشهاد والتمثيل لآرائه وترجيحاته ، وهذا أمرٌ طبيعي ؛ لأنَّ القرآن الكريم هو محور الدراسات العربية جميعًا ؛ لذلك يستشهد به ابن الحاجب كثيرًا ، ويتمثل بآياته في مجال تأييد صحَّة إعرابه لآيةٍ من الآيات ، أو

ترجيحه لرأي في مسألة نحوية ، أو تفسير معنى كلمة ، فقد أملى على (145)
آية من القرآن الكريم ، واستشهد بـ (272) آية من القرآن الكريم في أماليه ،
من ذلك :

إملاؤه على قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا
أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ
□ ﴾ [السجدة: 20] ، وموضع الشاهد ﴿ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ ﴾ حيث وضع
الظاهر ﴿ النَّارِ ﴾ موضع الضمير في قوله تعالى ، واستشهد عليه بقوله تعالى: ﴿
إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴾ [الأعراف : 170] ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ
أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ [الكهف: 30] ⁽¹⁾ .

وإملاؤه على إعراب قوله تعالى: ﴿ لِيَا بَالْسِنَتِهِمْ ﴾ [النساء: 46] ، " لِيَا " :
منصوب على المصدر من قوله تعالى : ﴿ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ ﴾ ؛ لأنَّ "
لِيَا " ، نوع من التحريف ، كأنه قال يحرفونه تحريفاً ، فصار مثل قوله تعالى:
﴿ تُمْ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جَهَارًا ﴾ [نوح : 8] ، فإنه أحد نوعي الدعاء ، ويجوز أن يكون
مصدرًا في موضع الحال " ⁽²⁾ . وذكر القرطبي إعرابًا ثالثًا وهو مفعول لأجله ⁽³⁾ .

(1) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 153-152/1 .

(2) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 242/1 .

(3) انظر : القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ، الناشر : مؤسسة مناهل العرفان - بيروت ، توزيع :

مكتبة الغزالي - دمشق ، د.ط ، د.ت ، 243/5 .

وفي إعراب قوله تعالى : ﴿ أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾ [النساء:20] ، ذكر ابن الحاجب أن " بهتاناً " مصدر مثل : قعد القرفصاء ؛ لأنَّ البهتان ظلم ، والأخذ على نوعين : ظلم وغير ظلم ، واستشهد بقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ﴾ [نوح :8] ، فإنه أحد نوعي الدعاء ، ويجوز أن يكون حالاً ، أو مفعولاً لأجله ⁽¹⁾ .

واستشهد على " إذا " الظرفية المتضمنة معنى الشرط ، بقوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ [الانشقاق :1] ، وذكر مذهب سيبويه في إعراب الاسم الواقع بعد إذا ، وهو أنه مرفوع بفعل مقدّر دلّ عليه ما بعده ، وذكر مذهب الأخفش وهو أن يكون مبتدأً ، وكلا القولين جائز . فالأولى تجويزهما من غير ردّ لأحدهما ، هذا رأي ابن الحاجب في هذه المسألة ⁽²⁾ . ومذهب الكوفيين في هذه المسألة أن الاسم المرفوع بعد إذا فاعل بنفس الفعل المذكور بعده ⁽³⁾ .

واحتج بقوله تعالى : ﴿ وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ [التوبة :3] ، للعطف على اسم " أَنْ " المفتوحة بالرفع، فإن قوله " ورسوله "، معطوف على اسم " أَنْ "، وإن كانت مفتوحة ؛

(1) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 242/1 .

(2) انظر : السابق ، 296/1 .

(3) انظر: ابن عقيل : شرح ابن عقيل ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر -

بيروت ، ط/15 ، 1392هـ-1972م ، 474/1 .

لأنّها في حكم المكسورة⁽¹⁾ .

واستشهد على وقوع المبتدأ نكرة ، بقوله تعالى : ﴿ وَيَلُّ لِلْمُطَفِّينَ ﴾ [المطففين:1] ، ف " ويل " مبتدأ وهو مصدر في معنى الدعاء * كقولهم سلام عليكم ، وإنما جاز في مثل ذلك لأن الأصل : سلامًا عليكم ، إذ المعنى عليه ، قال تعالى : ﴿ قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ ﴾ [هود:69] ، وإذا كان المعنى عليه فقد علم أنّ المراد : سلّمت سلامًا . وإذا كان كذلك وقد حذف الفعل بعد أن علم كان " سلام " متخصصًا في المعنى بنسبته إلى من قام به ، والتقدير : سلام مني ، أو سلام من الله أو نحو ذلك⁽²⁾ .

وبعد أن أملى على بيت شعر** ، استشهد بقوله تعالى : ﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا ﴾ [الواقعة : 70] ، على حذف اللام من جواب " لو "⁽³⁾ ، وقال ابن هشام : "جواب لو إما مضارع منفي بلم نحو " لو لم يخف الله لم يعصه " ،

(1) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 551/2 .

* يرى سيبويه أنّه لا ينبغي أن تقول إنّهُ دعاء ههنا ؛ لأنّ الكلام بذلك قبيح ، انظر: سيبويه : كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب- بيروت، ط/3، 1403هـ-1983م،

331/1

(2) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 577/2 .

** وَلَوْ قَلَمًا أَلْقَيْتُ فِي شَقِّ رَأْسِهِ مِنْ السُّقْمِ مَا غَيَّرْتُ مِنْ خَطِّ كَاتِبٍ ، ذكر ابن الحاجب أنّ " قَلَمًا " تروى بالرفع والنصب ، وفي رواية الديوان بالرفع " قَلَم " ، انظر : عبد الرحمن البرقوقي :

شرح ديوان المتنبي ، مطبعة الاستقامة - القاهرة ، ط/2 ، 1357هـ-1938م ، 172/1 .

(3) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 618/2 .

أو ماض مُثبت ، أو منفي بما ، والغالب على المثبت دخول اللام عليه نحو ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا﴾ ، ومن تجرده منها ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾ ، والغالب على المنفي تجرده منها نحو ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾⁽¹⁾ .

وفي توجيه القراءات في قوله تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابُهُ أَحَدٌ﴾ [الفجر : 25] ، ذكر ابن الحاجب أن العامل في الظرف "يوم" هو الفعل "يُعَذِّبُ" . وقد جاء ما بعد النفي عاملاً في الظرف في مواضع متعددة ، كقوله تعالى : ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ﴾ [الرحمن: 39] ، وقوله تعالى: ﴿قُلْ يَوْمَ الْفَتْحِ لَا يَنْفَعُ﴾ [السجدة : 29] ، وقوله تعالى : ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يَنْفَعُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَعْذِرَتُهُمْ﴾ [الروم : 57]⁽²⁾ .

ب - القراءات :

إنَّ القرآن الكريم وقراءاته المتعددة شيء واحد ، فالقرآن كما عرفه الزركشي : "هو الوحي المنزل على محمد ﷺ - للبيان والإعجاز ، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكورة في كتابة الحروف أو كيفيتها من تخفيفٍ وتثقيل وغيرهما"⁽³⁾ ، والقراءات القرآنية كما يقول الدكتور أحمد مختار عمر :

(1) ابن هشام : مغني اللبيب ، ص 358 .

(2) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 1/112 .

(3) الزركشي : البرهان في علوم القرآن ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب

العربية - القاهرة ، ط/1 ، 1376هـ-1957م ، 1/318

هي الوجوه المختلفة التي سمح النبي ﷺ - بقراءة نصّ المصحف بها قصدًا للتيسير ، والتي جاءت وفقًا للهجة العربية ⁽¹⁾ .

وقد كانت لغات من أنزل عليهم القرآن الكريم مختلفةً ولسان كل صاحب لغةٍ لا يقدر على رده إلى لغةٍ أخرى إلا بعد تكلفٍ ومؤونةٍ شديدة ، فيسر الله أن أنزل كتابه على سبع لغات متفرقات في القرآن بمعانٍ متقنةٍ مختلفةٍ ليقرا كل قوم على لغتهم ⁽²⁾ .

وقال السيوطي في الاحتجاج بالقراءات : " أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواترًا أم آحادًا أم شاذًا ، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسًا معروفًا ، بل ولو خالفته يُحتجُّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يجز القياس عليه ، كما يُحتجُّ بالمُجمَعِ على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ، ولا يقاس عليه ⁽³⁾ .

والقراءات أنواع: الأول: المتواتر: "وهو ما نقله جَمْعٌ لا يمكن تواطؤهم

(1) أحمد مختار عمر : البحث اللغوي عند العرب ، عالم الكتب-القاهرة ، ط/4 ، 1402هـ-1982م ، ص21.

(2) انظر : ابن الجزري : النشر في القراءات العشر ، أشرف على تصحيحه ومراجعته : علي محمد الضباع ، دار الفكر ، د.ط ، د.ت ، 21/1 .

(3) السيوطي : الإقتراح ، ص36 .

على الكذب عن مثلهم إلى منتهاه ، وغالب القراءات كذلك " ⁽¹⁾ .

والثاني : المشهور : "وهو ما صحَّ سنده ولم يبلغ درجة التواتر ووافق العربية والرسم ، واشتهر عند القراء فلم يَعُدُّوه من الغلط ولا من الشذوذ ، ويقرأ به " ⁽²⁾ . والثالث: الآحاد : " هو ما صحَّ سنده وخالف الرِّسم أو العربية ، ولم يشتهر الاشتهار المذكور ، ولا يُقرأ به " ⁽³⁾ . والرابع: الشاذ : " وهو ما لم يصح سنده " ⁽⁴⁾ . والخامس : الموضوع : " كقراءات الخُزاعي " ⁽⁵⁾ ، والسادس : " يشبه من أنواع الحديث المدرج ، وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير " ⁽⁶⁾ .

فالقراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ، ولا يحل إنكارها، هي القراءة التي تتحقق فيها الشروط الآتية ⁽⁷⁾ :

1- موافقة العربية ولو بوجه ، من وجوه النحو .

2- موافقة الرسم العثماني ولو احتمالاً .

3- صحة السند إلى الرسول - ﷺ - .

(1) السيوطي : الإتيان في علوم القرآن ، 256/1 .

(2) السابق ، 256/1 .

(3) السابق ، 257/1 .

(4) السابق ، 257/1 .

(5) السابق ، 258/1 .

(6) السابق ، 258/1 .

(7) ابن الجزري : النشر ، 9/1 .

إنَّ ما يلاحظ من تأكيد بعض النحاة الإجماع على الاحتجاج بمتواتر القراءات وشاذّها يخالفه الطعن في بعض القراءات ، فالطعن في القراءات أمرٌ ملموس لدى بعضهم على اختلاف مذاهبهم ، ويبدو أن ما يتردّد لديهم لا سيما إمامهم سيبويه من أنَّ القراءة سنة متبعة⁽¹⁾ لا يجوز تخطئتها ما هو إلا مبادئ نظرية ؛ إذ ممّا يؤخذ عليهم في هذه القضية التناقض الصّريح بين أقوالهم وأفعالهم⁽²⁾ .

وظهر طعن بعض النحاة في القراءات ، وإذا كان من المختلف فيه نسبة ذلك إلى سيبويه ، فمن المؤكّد أنّه لم يبنِ على الشاذ من القراءات بل حاول تخريجه وتأويله على نمط يجعله غير منكرٍ في العربية ، وترى الدكتورة خديجة الحديثي أنّ موقف سيبويه من القراءات كان معتدلاً ، فهو لم يُخطئ قراءة ولم يلحن قارئاً⁽³⁾ ، على أنّ كثيراً ممّن خلفوا سيبويه لم يترددوا في الطعن على بعض القراءات كالذي لوحظ لدى الفراء في كتابه معاني القرآن ، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ ﴾ ، فقال الفراء : " قال بعضهم هو لحن "⁽⁴⁾ ، ومن ذلك قراءة

(1) انظر : سيبويه : كتاب سيبويه ، 148/1 .

(2) انظر : أحمد مختار عمر : البحث اللغوي عند العرب ، ص31 .

(3) انظر : خديجة الحديثي : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، ص59 .

(4) الفراء : معاني القرآن ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، عالم الكتب -

بيروت ، ط2 ، 1980م ، 183/2 .

يحيى وإبراهيم السُّلَمِيّ: ﴿أَفْحُكَمْ الْجَاهِلِيَّةَ يَبْغُونَ﴾ ، برفع " أَفْحُكَمْ " ، قال الفراء: " قال ابن مجاهد* : وهو خطأ ، وقال الأعرج : لا أعرف في العربية " أَفْحُكَمْ " ، وقرأ " أَفْحُكَمْ " بالنصب ⁽¹⁾ . أما المبرد فكان أكثر طعنًا في القراءات من سابقه، فقال: " أما قراءة أهل المدينة: ﴿هُؤْلَاءُ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ ، فهو لحن فاحش ، وإِنَّمَا هي قراءة عبد الله بن مروان ولم يكن له علم بالعربية ⁽²⁾ . وقال في قراءة أخرى: " فأما من قرأ: ﴿مَعَائِشَ﴾ ، فهمز فَإِنَّهُ غلط ، وإِنَّمَا هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي نعيم ، ولم يكن له علم بالعربية ⁽³⁾ .

بعد هذا التمهيد عن موقف النحاة عامة تجاه القراءات القرآنية ، تعرف على موقف ابن الحاجب من الاحتجاج بالقراءات ، فمِمَّا لا شك فيه أَنَّ القرآن الكريم عنده أفصح كلامٍ وأبلغه ، وقد حدّد ابن الحاجب موقفه من القراءات القرآنية ، فموقفه هو التسليم والقبول بالقراءات السّبع التي نُقلت عن الرسول

* لم أجد هذه القراءة في كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد في سورة المائدة ، الآية : 50 ، انظر : ابن مجاهد ، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق:د. شوقي ضيف ، دار المعارف-القاهرة ، ط/1 ، 1972م ، ص244.

(1) الفراء : معاني القرآن ، 210/1-211 . وابن جني : الْمُخْتَسَبُ فِي تَبْيِينِ وَجْهِهِ شَوَازِ الْقِرَاءَاتِ وَالْإِيضَاحُ عَنْهَا ، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين ، لجنة إحياء التراث الإسلامي-القاهرة ، ط/1، 1386هـ، 211/1.

(2) المبرد : المقتضب ، تحقيق : محمد عبد الخالق عزيمة ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، ط/1 ، 1388هـ ، 105/4 .

(3) السابق ، 261/1 ، وجاءت هذه القراءة في القرآن الكريم بالياء: ﴿وُ﴾ ، [الأعراف : 10] .

الكريم - ﷺ - ؛ لأنها هي القراءات المتواترة .

اهتم ابن الحاجب بالقراءات القرآنية في أماليه ، فقد أملى (19) إملاءً على القراءات ، وهي قراءات للقراء السبعة ورواتهم إلا قراءة واحدة من القراءات الشاذة ، وكان ينسب القراءة لصاحبها ، من ذلك ما أملاه على قوله تعالى : ﴿ قَالُوا إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ ﴾ ، [طه : 63] ، قال ابن الحاجب : قرأ أبو عمرو : ﴿ إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ ﴾ ، وقرأ ابن كثير وحفص * ﴿ إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ ﴾ ** ، إلا أن ابن كثير شدد النون ، ولها وجهان : أحدهما : ما ذهب إليه البصريون أن " إن " مخففة من الثقيلة ، وهذان : مبتدأ ، لبطلان عمل " إن " لتخفيفها ، ولساحران : خبر ، واللام هي اللام الفارقة بين " إن " المخففة والنافية ⁽¹⁾ . وقد وجّه الأخفش هذه القراءة على أن " إن " خفيفة في معنى الثقيلة ، وهي لغة لقوم يرفعون ، ويدخلون اللام ؛ ليفرقوا بينها وبين التي تكون في معنى " ما " ⁽²⁾ ، وقال في موضع آخر : " وهي مثل : ﴿ إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾

* روى حفص عن عاصم " إن " ساكنة النون وهي قراءة ابن كثير ، و" هذان " خفيفة " . انظر : ابن مجاهد : السبعة في القراءات ، ص 419 ، وانظر : ابن الجزري : النشر ، 321/2 .

** أخطأ محقق أمالي ابن الحاجب ، الدكتور فخر صالح قدراة حين ذكر أن قراءة ابن كثير وحفص " إن هذا لساحران " ، والصحيح ما ذكرته اعتماداً على الأمالي النحوية : تحقيق : هادي حسن حمودي ، 61/1 .

(1) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 156/1-157 .

(2) الأخفش : معاني القرآن ، تحقيق : د. فائز فارس ، ط 2 ، 1401 هـ - 1981 م ، 408/2 .

[الطارق :4] ⁽¹⁾ " وهذا التوجيه مبني على رأي البصريين ، قال سيبويه : " واعلم أنهم يقولون : إن زيداً لذهب ، وإن عمروٌ لخيرٌ منك ، لما خففها جعلها بمنزلة " لكن " حيث خففها ، وألزم اللام لئلا تلتبس بـ " إن " التي هي بمنزلة " ما " التي ينفي بها ، ومثل ذلك " إن كل نفس لما عليها حافظ " إنما هي : لعلها حافظ ⁽²⁾ ، وذكر المبرد مثل هذا القول في المقتضب ⁽³⁾ .

ويرى أبو البركات الأنباري أن " إن " مخففة من الثقيلة ، ولم يعملها ؛ لأنها إنما عملت لشبه الفعل ، فلما حذف منها النون ، وخففت ضعف وجه الشبه فلم تعمل ⁽⁴⁾ .

وعلى هذا يمكن القول : إن هذه القراءة تتصف بأنها لغة من لغات العرب الذين يخففون " إن " المشددة ، فأبطل عملها ، وقد جاءت هذه اللغة في كلام العرب وفي القرآن الكريم كثيراً ، كما يمكن القول إن هذه القراءة صحيحة المعنى كثيرة الاستعمال فـ " إن " هي المخففة من الثقيلة ، " وهذان " مبتدأ و " لساحران " الخبر ، واللام للفرق بين النافية ، و " إن " المخففة من الثقيلة .

(1) الأخفش : معاني القرآن ، 112/1 .

(2) سيبويه : الكتاب ، 139/2 .

(3) انظر : المبرد : المقتضب ، 364/2 .

(4) انظر : أبا البركات الأنباري : البيان في غريب إعراب القرآن ، تحقيق : د. طه عبد الحميد طه ، مراجعة : مصطفى السقا ، الناشر : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ط/1 ، 1389هـ - 1390هـ ، 1969م - 1970م ، 146/2 .

وذكر ابن الحاجب أنَّ الوجه الثاني: ما ذهب إليه الكوفيون أنَّ "إنَّ" نافية وما بعدها مبتدأ ، واللام بمعنى إلا وما بعدها خبر المبتدأ ، كأنك قلت : ما هذان إلا ساحران ⁽¹⁾ .

وعلق ابن يعيش (ت 643 هـ) على هذا الوجه الذي خُرِّجت به القراءة بالألف مع تخفيف " إن " بقوله : " وهذا حسنٌ على أصلهم ، غير أنَّ أصحابنا لا يُثبتون مجيء اللام بمعنى إلا " ⁽²⁾ .

وقرأ الباقر * : ﴿ إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ ﴾ ، وهي مشكلة ، ويُقال : إنَّ " هذا " مبني لأنه من أسماء الإشارة، فجاء في الرفع والنصب والجر على حال واحدة، وهي لغة واضحة ، ومما يقويها أنَّ اختلاف الصيغ في اللغة الأخرى ليست إعراباً في التحقيق لوجود علّة البناء من غير معارض ، لأنَّ العلّة في بناء هذا وهؤلاء كونهما اسمي إشارة ، وهذا كذلك " ⁽³⁾ .

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 156/1-157 ، وانظر : أبا البركات الأنباري : البيان ، 146/2 .

(2) ابن يعيش : شرح المفصل ، عالم الكتب - بيروت ، د.ط ، د.ت ، 130/3 .

* قال ابن مجاهد : " قرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائي "إنَّ" مشددة النون ، و"هذان" بألف خفيفة النون ، ثم قال واختلف عن عاصم فروى أبو بكر "إنَّ هذان" مثل حمزة . انظر: السبعة في القراءات: ابن مجاهد، ص419.

(3) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب : 157/1 ، وانظر القراءات : مكي : الكشف ، 99/2-100 .

ويرى أبو البركات الأنباري أنها لغة لبني الحارث بن كعب ؛ فإنهم يقولون : " مررت برجلان، وقبض منه درهمان"⁽¹⁾، وهذا التوجيه هو اختيار الفراء⁽²⁾ (ت207هـ) ، والأخفش⁽³⁾ (ت215هـ) ، وابن قتيبة⁽⁴⁾ (ت276هـ) . وابن يعيش⁽⁵⁾ (ت643هـ) .

وذكر ابن الحاجب وجهًا ثانيًا في توجيه هذه القراءة وهو أن " إن " بمعنى نعم ، وهذان لساحران : مبتدأ وخبر ، وهو ضعيف ؛ لأن " إن " بمعنى نعم لم يثبت إلا شاذًا ؛ ولأن لام الابتداء لا تدخل على الخبر مع كونها يُبتدأ بها⁽⁶⁾.

وأشار أبو البركات الأنباري إلى أن أصحاب هذا الرأي استدلوا على ذلك بما روي أن رجلاً جاء إلى الزبير يستحملة ، فلم يحمله فقال له : لعن الله ناقة حملتني إليك فقال : إن وراكبها : أي : نعم ، وتقدير الآية : نعم ، هذان لساحران ، وضعف أبو البركات الأنباري هذا الوجه ؛ لدخول اللام في الخبر

(1) أبو البركات الأنباري : البيان ، 144/2 .

(2) انظر : الفراء : معاني القرآن ، 184/2 .

(3) انظر : الأخفش : معاني القرآن ، 408/2 .

(4) انظر : ابن قتيبة : تأويل مشكل القرآن ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة ، ط1/ ، 1954م - 1955م ، ص36 .

(5) انظر : ابن يعيش : شرح المفصل ، 130/3 .

(6) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 157/1 .

وهو قليل في كلام العرب ⁽¹⁾ ، وقد سبقه إلى ذلك مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ) ⁽²⁾ . غير أنَّ الزَّجَاج استحسن هذا الوجه ⁽³⁾ .

وذكر ابن الحاجب وجهًا ثالثًا في توجيه هذه القراءة وهو أنَّ " إنَّ " فيها ضمير الشأن محذوف ، والمراد : إنَّه هذا[ن] * لساحران ، فضعيف لدخول اللام في الخبر ⁽⁴⁾ . وضعف أبو البركات الأنباري هذا الوجه ويرى أنه يجيء في الشعر ⁽⁵⁾ .

والراجح أن الوجه في توجيه هذه القراءة أن تُجرى على الرأْي المُجمع عليه عند الفراء ، والأخفش ، وابن قتيبة ، وأبو البركات الأنباري، وهو مجيء "هذان" بالألف على لغة مَنْ يجعلون المثنى في رفعه ونصبه وجره بالألف - لغة لبني الحارث بن كعب - .

ولم يذكر ابن الحاجب في أماليه من القراءات الشاذة إلا قراءة واحدة :

(1) أبو البركات الأنباري : البيان ، 145 / 2 .

(2) مكي بن أبي طالب : مُشْكِلُ إِعْرَابِ الْقُرْآن ، تحقيق : ياسين محمد السواس ، مطبوعات مَجْمَعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّة - دمشق ، ط1 ، 1395هـ-1974م ، 70/2 .

(3) انظر : الزجاجة : معاني القرآن وإعرابه ، تحقيق : د. عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب - بيروت ، ط1 ، 1408هـ-1988م ، 364/3 .

* زيادة من الأمالي النحوية : تحقيق : هادي حسن حمودي ، 62/1 .

(4) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب : 158-157/1 .

(5) أبو البركات الأنباري : البيان ، 146/2 .

﴿ قَالَ يَا قَوْمِ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ [هود:78] ، قرئت "أَطْهَرَ" بالنصب في الشواذ⁽¹⁾. ويقال : إِنَّ : هَؤُلَاءِ " مفعول ، و" بناتي هُنَّ " مبتدأ وخبر ، و" أَطْهَرَ " حال من المشار إليه ، معمول للفعل المقدر العامل في " هَؤُلَاءِ ". ويجوز أن يكون " هَؤُلَاءِ " مبتدأ ، و" بناتي " خبره و" هُنَّ " بدل من " بناتي " . أو " بناتي هُنَّ " مبتدأ وخبر عن الأول ، و" أَطْهَرَ " حال من اسم الإشارة ، والعامل فيه ما في اسم الإشارة من معنى الفعل ، أي : أُشير إليهن في حال كونهن أَطْهَرَ لَكُمْ⁽²⁾. فهو لم يطعن فيها ولم يرفضها ، بل حاول - كما رأينا - أن يذكر الوجوه الإعرابية فيها .

ويدافع ابن الحاجب عن القراءات ويرى أن القراءة الضعيفة في اللغة لم تأت في القراءات السبع إذ يقول في توجيه قوله تعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ ﴾ [النساء : 95] : " قال أبو علي الفارسي وغيره من النحويين : إِنَّ " غير " في الرفع صفة للقاعدين ، ... وإذا لم يستقم أن يكون صفة وجب أن يكون استثناء . وإذا وجب أن يكون استثناء فالمختار فيه الرفع .

(1) قراءة سعيد بن جبير والحسن بخلاف ومحمد بن مروان، وعيسى الثقفي وابن أبي إسحق، انظر: المحتسب : ابن جني ، 448/1 ، وهي قراءة زيد بن علي وعبد الملك بن مروان ، انظر : معاني القرآن : الأخفش ، 357/2 .

(2) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 234/1 .

ألا ترى أنك إذا قلت : لا يستوي القاعدون إلا أولو الضرر ، كان الرفع هو الوجه ، وكان النصب على الاستثناء جائزاً . وإذا ثبت ذلك كان الرفع أقوى من النصب . فإذا جاز النصب على الاستثناء مع ضعفه فلأن يجوز الرفع مع قوته أولى . والذي يقوي ذلك أنَّ الخفض لم يأت في السبعة لضعفه ، ... ولذلك لم يُقرأ به في السبعة ، فحمل الآية على ما ذكرنا هو الوجه ⁽¹⁾ .

واستشهد على حذف نون الوقاية بقراءة نافع: ﴿ فِيمَ تُبَشِّرُونَ ﴾ [الحجر : 54] ، وقوله تعالى: ﴿ تُشَاقُّونَ فِيهِمْ ﴾ [النحل:27] ، فالمحذوفة نون الوقاية استغناءً عنها بنون الإعراب ، وعلل ابن الحاجب ذلك فقال : " لأنَّ نون الوقاية أمر استحساني لا دلالة لها ، ونون الإعراب لمعنى ، فإذا اجتمعا وقُدِّر حذف أحدهما كان حذف ما لا دلالة له أولى " ⁽²⁾ .

واستشهد بقوله تعالى : ﴿ سَلَسِلَا وَأَغْلَالًا ﴾ [الإنسان:4] ، على أن الصرف للضرورة أو للتناسب . وهي قراءة نافع وهشام وأبي بكر والكسائي وأبي جعفر ورويس ⁽³⁾ ، وخرَّج أبو البركات الأنباري هذه القراءة على أنَّ

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 246-245/1 .

(2) السابق ، 540/2 .

(3) انظر : البناء : إتحاف فضلاء البشر ، تحقيق : أنس مهرة ، دار الكتب العلمية - بيروت ،

ط/1 ، 1419هـ-1998م ، ص565 .

" سلاسل " جاور " أغللا " ⁽¹⁾ ، مستأنساً بقول الرسول - ﷺ - : " ارجعن مأزورات غير مأجورات " ، إذ جاءت كلمة " مأزورات " بالهمزة بدلاً من الواو لمجاورتها كلمة " مأجورات " ⁽²⁾ .

ولكن ابن الحاجب حكم على قراءة قارئ من القراء السبعة بأنها لا يظهر فيها وجه مستقيم ، في قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنبياء: 88] ، فالقراءة بضم النون الأولى ﴿ نُنجِي ﴾ هي قراءة ابن عامر وعاصم ، فذكر أنه لا يظهر فيها وجه مستقيم ⁽³⁾ .

ثانياً : الحديث النبوي الشريف :

الحديث لغة :

" : الحديث نقيض * القديم ، والحديث الجديد من الأشياء ، والخبر يأتي

(1) انظر : أبا البركات الأنباري : البيان ، 480/2 .

(2) انظر : مسلم : صحيح مسلم ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، د.ط ، د.ت ، 46/1 ، حديث رقم " 17 " ، وانظر : السيوطي : همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، تحقيق وشرح : عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية - الكويت ، ط/1 ، 1399هـ-1979م ، 351/5 ، وانظر : أبا البركات الأنباري : البيان ، 480/2 .

(3) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 203/1 .

* في كشف اصطلاح الفنون والعلوم " الحديث لغة ضد القديم " ، التهانوي : كشف اصطلاحات الفنون والعلوم ، تحقيق : د. علي دحروج ، نقل النص الفارسي إلى العربية : د. عبد الله الخالدي ، الترجمة الأجنبية : د. جورج زيناتي ، تقديم وإشراف ومراجعة : د. رفيق العجم ، مكتبة لبنان - ناشرون ، ط/1 ، 1996م ، 627/1 .

على القليل والكثير ، والجمع : أحاديث ، وهو شاذ على غير قياس ⁽¹⁾.

الحديث اصطلاحًا :

: " ما أُضيف إلى النَّبِيِّ ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خُلُقِيَّة أو خَلْقِيَّة ، سواء قبل البعثة أم بعدها ، سواء صدر على وجه التشريع أم لا ، ويطلق تَجَوُّزًا على ما أُضيف إلى الصحابة والتابعين " ⁽²⁾.

الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف من القضايا النحوية الخلافية في أصول النَّحو العربي ، ويبدو أنَّ النُّحاة ينقسمون في ذلك ثلاث فرق : الأولى : منعت الاحتجاج به مطلقًا وعلى رأسها أبو حَيَّان (ت745هـ) ، وشيخه ابن الضائع (ت680هـ) متابعين في ذلك مَنْ تقدَّمهم ، من البصريين والكوفيين ، والثانية : وقفت موقفًا وسطًا ، وعلى رأسها أبو إسحق الشَّاطِبي (ت790هـ) ، والسَّيوطي (ت911هـ) ، وكثير من المُحدِّثين ، والثالثة : أجازت الاحتجاج بالحديث كُلِّه ، وعلى رأسها ابن مالك (ت672هـ) ، ورضي الدين الأستراباذي (ت688هـ) ، وابن هشام الأنصاري (ت761هـ) ⁽³⁾.

(1) ابن منظور : لسان العرب ، مادة " حدث " .

(2) حمزة عبد الله المليباري : علوم الحديث في ضوء تطبيقات المُحدِّثين النَّقاد ، دار ابن حزم- بيروت ، ط/1، 1423هـ -2003م ، ص22 .

(3) انظر: خديجة الحديثي: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد-بغداد ، ط/1 ، 1981م ، ص20-25، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص62-64، وحسن الشاعر: النحاة والحديث النبوي ، ص45.

ومن الجدير بالذكر أنَّ لكلَّ فرقة من هذه الفرق حُججها فيما ذهبت إليه، وقد تناول الدَّارسون هذه القضية بالدَّرس والتفصيل ، فلا حاجة إلى التعرُّض لها ، وتكفي الإشارة إلى غموض موقف متقدِّمي النُّحاة لا سيَّما سيبويه⁽¹⁾ تجاه هذه القضية، وهو من الأسباب التي أوجدت الخلاف بين النُّحاة ، ومن العلماء من يرى أنَّه من المُسلَّم به أنَّ الاحتجاج بالحديث على الظواهر اللُّغوية والنَّحوية أمرٌ مألوف لدى قدامى النحويين واللغويين ، كأبي عمرو بن العلاء والخليل وسيبويه والكسائي⁽²⁾ .

وفي دراسةٍ إحصائية للاحتجاج بالحديث الشريف ، وجد الدكتور حسن الشاعر أنَّ كتب النَّحو استشهدت بالأحاديث النبوية على درجاتٍ متفاوتةٍ، فقال: "وما وجدتُ كتابًا واحدًا أغفل ذكر الحديث مطلقًا، وقد كشفت الدَّراسة الإحصائية السابقة التي قمتُ بها في عشرين كتابًا من كتب النحو المطبوعة ، أنَّ النُّحاة استشهدوا بالأحاديث في نحو ستمائة موضع من هذه الكتب ، وهذا دليلٌ واضحٌ على أنَّ الحديث لم يكن معزولاً عن الاحتجاج ، أو مرفوضاً في كتب النَّحو، ولكن هذه الشواهد تبقى قليلةً قياساً إلى الشواهد الأخرى وخاصةً الشُّعر"⁽³⁾ .

(1) انظر : خديجة الحديثي : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، ص 145 .

(2) انظر : أحمد مختار عمر : البحث اللغوي عند العرب ، ص 35-36 .

(3) حسن الشاعر : النُّحاة والحديث النبوي ، ص 97 .

كما نصّت الدكتورة خديجة الحديثي على احتجاج كثيرٍ من النّحاة بالحديث ،
على تفاوت بينهم في عدد ما احتجوا به من أحاديث ⁽¹⁾ .

وأما ابن الحاجب فقد أملى على سبعة أحاديث ، واستشهد بستة
أحاديث ، فمجموع الأحاديث التي وردت في الأمالي ثلاثة عشر حديثًا . وهذه
الأحاديث على قلتها قويّ بذكرها أدلتها السّماعية .

وقد أملى على قول رسول الله -ﷺ-: " الحسنُ والحسينُ سيّدا شباب
أهل الجنة " ⁽²⁾ ، فأجاب ابن الحاجب على الإشكال في هذا الحديث ، بقوله :
شباب أهل الجنة ، يُفهم منه أنّ الجنة فيها شباب وغير شباب ، وليس الأمر
كذلك ، بل كلّ من فيها شباب على ما وردت به الأخبار ، فذكر ثلاثة أقوال ،
الأول : أنه سماهم باعتبار ما كانوا عليه عند مفارقة الدنيا، ولذلك يصحُّ أن
يقال للصغير عندما يموت: من صغار أهل الجنة، وللشيخ : من شيوخ أهل
الجنة ، والثاني: أن يراد أنّهما سيّدا شباب أهل الجنة باعتبار ذلك الوقت الذي
كانا فيه شابين ، والثالث : أهل الجنة وإن كانوا شبابًا كلّهم إلا أنّ الإضافة هنا

(1) انظر : خديجة الحديثي : موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث : ، ص 5-6 .

(2) الترمذي : الجامع الصحيح " سنن الترمذي " ، تحقيق : أحمد شاكر وآخرين ، دار إحياء
المتراث العربي - بيروت ، د.ط ، د.ت ، 656/5 ، حديث رقم " 3768 " ، وقال الترمذي : هذا
حديث حسن صحيح ، وانظر : ابن ماجة : سنن ابن ماجة ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ،
دار الفكر- بيروت ، د.ط ، د.ت ، 44/1 ، حديث رقم " 118 " ، وانظر : أحمد بن حنبل : المسند ،
مؤسسة قرطبة ، القاهرة ، د.ط ، د.ت ، 3/3 ، 62/3 ، 64/3 ، 82/3 .

إضافة توضيح باعتبار بيان العام بالخاص كما تقول: جميع القوم، وكلّ الدّراهم⁽¹⁾.

وأملّى على قول رسول الله -ﷺ-: "كَمَلْ من الرجال كثير ولم يكمل من النساء إلا مريم بنت عمران وآسية بنت مزاحم ، وإنَّ فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام"⁽²⁾. هل الألف واللام لاستغراق الجنس أو لا ؟ فأجاب مفتيًا بأن قال: "الظاهر أن النساء في الأول لِمَنْ عدا عائشة - رضي الله عنها - . وأن النساء في الثاني لِمَنْ عدا مريم وآسية ، فلا دلالة فيهما على تفضيل أحد القبيلين على الآخر كقول القائل : زيدٌ أفضلُ القوم ، وعمرُو أفضلُ القوم ، فيه دلالة على أنهما أفضلا القوم ، ولا تفضيل بمجرد ذلك لأحدهما على الآخر"⁽³⁾.

وأملّى على قول رسول الله -ﷺ-: "أُبَيِّنِي لا ترموا جمرة العقبة"⁽⁴⁾.

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 760/2 .

(2) البخاري : الجامع الصحيح " صحيح البخاري " ، تحقيق :د. مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير واليامة - بيروت ، ط/3 ، 1407هـ-1987م ، 1252/3 ، حديث رقم " 3230 " ، و1266/3 ، حديث رقم " 3250 " ، و1374/3 ، حديث رقم " 3558 " ، و2067/5 ، حديث رقم " 5102 " ، ومسلم : صحيح مسلم ، 1886/4 ، حديث رقم "2431".

(3) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 795/2 .

(4) النسائي : سنن النسائي ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب ، ط/2 ، 1406هـ-1986م ، 270/5 ، حديث رقم " 3064 " ، وأبو داود: سنن أبي داود ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر- بيروت، د.ط، د.ت ، 597/1 ، حديث رقم "1940"، وابن ماجه : سنن ابن ماجه ، 1007/2 ، حديث رقم " 3025 " .

فقال ابن الحاجب : " الأولى أن يقال: إنه تصغير بُنْيَ مجموعًا ، وكان أصله بُنْيَ؛ لأنه بُنْيُون أضفته إلى ياء المتكلم فصار بُنْيَوِيَّ في الرفع ، وبُنْيَيَّ في النصب والجر فوجب أن تُقلب الواو ياءً وتدغم على ما هو قياسها في مثل قولك : ضاربِيَّ ، وكذلك النصب والجر ، ولذلك كان لفظ " ضاربِيَّ " في الأحوال الثلاث سواء . كرهوا اجتماع الياءات والكسرة فقلبوا اللام إلى موضع الفاء فصار : وُبَيْنِيَّ ، قلبوا الواو همزةً فصار : أُبَيْنِيَّ . وليس في هذا الوجه إلا قلب اللام إلى موضع الفاء ، وهو قريب لما ذكرناه من الاستثقال ، وقلب الواو المضمومة همزة وهو جائز قياسًا . وهذا أولى من قول من يقول: إنه تصغير أبناء، رُدَّ إلى الواحد ورُوعِيَ مشاكلةُ الهمزة ؛ لأنه لو كان تصغيره لقل: أُبَيْنَائِي ، ولم يردَّ إلى الواحد ؛ لأن أفعالاً من جمع القلة ، فيصغر من غير ردِّ كقولك : أُجَيْمَال .

وهو أيضًا أولى من قول من قال : إنه جمع أبْنَى مقصور على وزن أَفْعَل ، اسم جمع للأبناء ، صُغِّرَ وُجُمِعَ بالواو والنون ؛ لأنه لا يُعرف ذلك مفردًا ، فلا ينبغي أن يُحمل الجمع عليه ؛ ولأنه لا يجمع " أَفْعَلُ " اسمًا جمع التصحيح " (1) .

واستشهد بقول رسول الله -ﷺ- : " ألا أخبركم بأحبكم إليَّ وأقربكم مني " ثم قال : " ألا أخبركم بأبغضكم إليَّ وأبعدكم مني " (2). على فصل " أفعل

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 880-879/2 .

(2) رواه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف بلفظ ، قال رسول الله -ﷺ- : " ألا أخبركم بأحبكم إليَّ وأقربكم مني ، قالوا بلى يا رسول الله . قال أحاسنكم أخلاقًا الموطؤون أكنافهم الذين يألفون =

"التفضيل ، فقال ابن الحاجب : " فيلزم أن يكون المخاطبون محبوبين مبعوضين مقربين مبعودين ، وهو غير جائز ، ووجه اللزوم أنه قد أضاف الأحبَّ والأبغض إلى المخاطبين ، فيلزم أن يكونوا مشتركين في أصل ما أضيف إليهم من المحبة والبغض " (1) .

إنَّ المضاف إليه في هذه المواضع المستشهد بها يجب أن تكون مخصصة بالمشتركين في أصل المعنى الذي دلَّ عليه " أفعل " التفضيل ، فيكون قوله " بأحبكم " أي: أحب المحبوبين منكم ، وكذلك أقربكم وأبغضكم وأبعدكم ، ويجوز أن يقدر مضاف محذوف ، فيكون تقديره : أحبَّ محبوبيكم (2) .

واستشهد بقول رسول الله -ﷺ- : " واجعله الوارث منا " (3) على المفعول المطلق ، وذلك أن الضمير في " واجعله " ضمير المصدر المؤكد لجعل ،

= ويُؤلفون ، ثم قال : ألا أخبركم بأبغضكم إليَّ وأبعدكم مني . قالوا بلى يا رسول الله . قال :
الثرثارون المتشدقون المتفقهون . قالوا يا رسول الله . قد عرفنا الثرثارين المتشدقين ، فما
المتفقهون . قال المتكبرون " . عبد الرزاق الصنعاني : المصنف ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي
، المكتب الإسلامي - بيروت ، ط/2 ، 1403هـ ، 144/11 .

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 315/1 .

(2) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 315/1 .

(3) الترمذي : الجامع الصحيح " سنن الترمذي " ، 528/5 ، حديث رقم " 3502 " ، والنسائي :
السنن الكبرى ، تحقيق : عبد الغفار البنداري وسيد كسروي ، دار الكتب العلمية - بيروت ،
ط/1 ، 1411هـ-1991م ، 106/6 ، رقم الحديث " 10234 " .

وتقديره أجعل جعلاً⁽¹⁾.

واستشهد بقول رسول الله - ﷺ - : " أو مُخْرِجِيَّ هم "⁽²⁾ على الصفة الواقعة مبتدأ ، و " مُخْرِجِيَّ " بتشديد الياء . ولو كان على غير ذلك لكان أو مخرجي ، بتخفيف الياء؛ لأنه مفرد ، كقولك : مُخْرِجٌ ، فتضيفه إلى الياء ، فتقول : مُخْرِجِي .

وذكر هذا الحديث بعد قوله في الكافية : " الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام ، رافعة لظاهر " . احتراز من مثل قولهم : أ قائمٌ هو ؟ فإنه لم يختلف في أن قولهم : أ قائمٌ ؟ خبر مبتدأ مقدم ، ولذلك وجب في التثنية : أ قائمان هما؟ وفي الجمع : أ قائمون هم؟ وكذلك جاء قول رسول الله - ﷺ - : " أو مُخْرِجِيَّ هم " ، ولا يجوز : أ قائمٌ هما ؟ ولا : أ قائمٌ هم ؟ ولا " أو مُخْرِجِيَّ هم " بتخفيف الياء⁽³⁾ .

واستشهد بقول رسول الله - ﷺ - : " صلاة الليل مثنى مثنى "⁽⁴⁾ .

(1) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 437/1 .

(2) البخاري : الجامع الصحيح " صحيح البخاري " ، 4/1 ، حديث رقم 3 ، 1894/4 ، حديث رقم " 4670 " ، و 2561/6 ، حديث رقم " 6581 " ، ومسلم : صحيح مسلم ، 139/1 ، حديث رقم " 160 " .

(3) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 495/2 .

(4) البخاري : الجامع الصحيح " صحيح البخاري " ، 337/1 ، حديث رقم " 946 " ، ورقم " 948 " ، ومسلم : صحيح مسلم ، 516/1 ، 518 ، حديث رقم " 749 " .

قال ابن الحاجب : " وإن فسر بمعنى اثنتين اثنتين ، ليس على معنى أن كل واحد من " مثنى " موضوع بمعنى اثنتين منفردًا ، وإنما معنى كل واحدة منهما اثنتان اثنتان ، وكررت للتأكيد ، فلما فُسرَت فُسرَت بأصل المعنى دون التأكيد . ولو فُسرَت عليهما لقل معناه : اثنتان اثنتان اثنتان اثنتان " (1) .

فـ " مثنى " الثانية جاءت على جهة التأكيد ، كأنه قال : اثنتان اثنتان ، اثنتان اثنتان ، فواحدة تفيد المعنى المقصود ، وتكرار اللفظ تأكيد لفظي (2) .

وذكر ابن الحاجب في توجيه إعراب كلمة " أجود " الثانية في الحديث : " كان رسول الله - ﷺ - أجودَ الناس ، وكان أجودَ ما يكونُ في رمضان " (3) . أن " أجود " الثانية لها أوجه إعرابية الأول : مبتدأ خبره " في رمضان " ، والثاني : بدل من الضمير في " كان " ، فيكون من بدل الاشتمال ، والثالث : إن لم تجعل في " كان " ضميرًا ، كانت " أجود " اسمها (4) .

إنَّ ابن الحاجب في احتجاجه بالحديث النبوي شأنه شأن متقدمي النحاة لم يبن على هذه الأحاديث قاعدةً ، ولم يردَّ بها قاعدة ، بل إنَّ كلَّ همٍّ أنه استدلَّ

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 678-677/2 .

(2) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 724/2 .

(3) البخاري : الجامع الصحيح " صحيح البخاري " ، 6/1 ، حديث رقم " 6 " ، و672/2 ، حديث رقم " 1803 " ، و1177/3 ، حديث رقم " 3048 " ، ومسلم : صحيح مسلم ، 1803/4 ، حديث رقم " 2308 " .

(4) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 791-790/2 .

بها على صحة القواعد المقررة ، واستشهد بها في شرحه وتفسيره لمعاني مفردات بعض الأحاديث .

ثالثاً : الشعر العربي :

الشعر العربي هو مادة أساسية من مواد الاحتجاج التي اعتمدها اللغويون والنحاة عند استقراء الكلام العربي ؛ ولذلك اهتموا به اهتماماً كبيراً ، وزادت عنايتهم به بمرور الزمان فكانوا يحتجون به في القضايا اللغوية والنحوية، وجعلوه مصدراً مهماً للاستشهاد على قواعدهم النحوية، وشرح غريب اللغة ، وتفسير آيات الذكر الحكيم ؛ ولذلك استمعوا إلى الأعراب وقصدوهم ، وكان الخليل بن أحمد الفراهيدي يرحل إلى البادية ويتنقل بين القبائل لسمع ممن يجوز الاحتجاج بكلامهم ، ويسجل ما يسمع وغيره الكثير من علماء اللغة والنحو ، ولم يهتموا بمعرفة اسم ذلك الأعرابي كثيراً .

وكان سيبويه يقول هذا بيتٌ : " سمعناه ممن يوثق بعربيته " ⁽¹⁾ ، : " وسمعنا من نثق به من العرب يقول " ⁽²⁾ . ويقول : " حدثنا الخليل أنه سمع من العرب من يوثق بعربيته ينشد هذا البيت " ⁽³⁾ . فيصبح هذا البيت من شواهد النحو .

(1) سيبويه : كتاب سيبويه ، 77/1 ، و 313/1 .

(2) السابق ، 138/4 .

(3) السابق ، 110/2 .

وحين نشأ علمُ أصول النّحو استنبط العلماء بالنّظر والاستقراء الأصول المعتمدة في الاحتجاج بالشّعْر ، وطَبّقوا قواعد السّماع التي وضعوها على الشعراء الذين يُقبلُ الاحتجاجُ بشعرهم ، فوجدوا أنّ الشعراء الذين احتجوا بشعرهم هم شعراءُ أزمنة معينة فجعلوها في طبقات زمنية ، وهي كما ذكر البغدادي أربع طبقات :

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون ، وهم قبل الإسلام كامرئ القيس والأعشى.
الطبقة الثانية: الشعراء المخضرمون ، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كليد وحسان.

الطبقة الثالثة: الشعراء الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق.

الطبقة الرابعة : الشعراء المؤلّدون، كبشار بن برد ، وأبي نواس ⁽¹⁾.

وأملى ابن الحاجب على (123) بيتاً من الشعر، واستشهد بـ (75) بيتاً، فمجموع شواهد في الأمالي بلغ (198) بيتاً ، وهي مقسمة كما هو آت :
(146) بيتاً من الشواهد لشعراء جاهليين وإسلاميين، و(31) بيتاً مجهولة القائل،
و(21) بيتاً لشعراء لا يحتج بشعرهم ، بسبب ظهورهم بعد عصر الاحتجاج ،
وهذه الأبيات نسبتها أقل من (11%) من مجموع الشواهد . وهذه الشواهد

(1) البغدادي : خزانة الأدب ، 6-5/1 .

موزعة على الأبيات الشعرية وأنصاف الأبيات والأرجاز ، وفي بعض الأمالي يذكر الكلمة موضع الشاهد ، وأكثر تلك الشواهد جاءت غير منسوبة إلى قائلها ؛ لأن ابن الحاجب كان يملئها من حفظه على تلاميذه .

وأملى على قول الأعشى⁽¹⁾ :

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلًّا وَإِنَّ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلًّا

وجه الشاهد حذف خبر إن ، والتقدير : إن لنا محلاً وإن لنا مُرْتَحَلًّا⁽²⁾

وأملى على قول سعد بن مالك القيسي⁽³⁾ :

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ

احتج به على أن " لا " بمعنى " ليس " ، و " براح " اسمها ، و خبرها

محذوف للعلم به ، والتقدير : ليس براحٌ حاصلًا لي أو ثابتًا⁽⁴⁾ .

(1) الأعشى : ديوان الأعشى الكبير ، تحقيق : د. محمد محمد حسين ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط7/ ، 1403هـ-1983م ، ص283 . وهو من شواهد سيبويه ، انظر : سيبويه : كتاب سيبويه ، 141/2 .

(2) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 345/1 .

(3) وهو من شواهد سيبويه ، انظر : سيبويه : كتاب سيبويه ، 58/1 ، وأبا البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا- بيروت ، د.ط ، 1407هـ-1987م ، 367/1 .

(4) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 326/1 .

وأملى على قول كعب بن مالك⁽¹⁾ :

أَقَاتِلْ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتَلًا وَأَنْجُو إِذَا غَمَّ الْجَبَانُ مِنَ الْكَرْبِ

واستشهد بهذا البيت على مجيء المصدر الميمي على وزن اسم المفعول ، وذكر أن كل فعل زاد على ثلاثة أحرف فإن اسم المفعول واسم الزمان والمكان والمصدر الميمي تكون على لفظ واحد وهو في البيت " مُقَاتَلًا " ⁽²⁾ .

وأملى على قول عباس بن مرداس⁽³⁾ :

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

فاستشهد به على حذف كان بعد أن المصدرية . فـ " أَمَّا " ، مكونة من " أَنْ " المصدرية ، وـ " ما " التوكيد ⁽⁴⁾ .

(1) كعب بن مالك الأنصاري : ديوان كعب بن مالك الأنصاري ، تحقيق : سامي مكي العاني ، مكتبة النهضة - بغداد ، ط/1 ، 1386هـ-1966م ، ص184 ، وهو من شواهد سيبويه ، انظر : سيبويه : كتاب سيبويه ، 96/4 .

(2) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 375/1 .

(3) عباس بن مرداس : ديوان العباس بن مرداس ، تحقيق : د. يحيى الجبوري ، دار الجمهورية - بغداد ، ط/1 ، 1388هـ-1968م ، ص128 ، وجاء فيه أَنَّ البيت لخفاف بن ندبة .

(4) انظر: ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 411/1 ، و442/1 ، وهو من شواهد سيبويه، انظر:

الكتاب : سيبويه ، 293/1 .

واستشهد بقول عدي بن زيد⁽¹⁾ :

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ نَغَّصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا

على إعادة الظاهر موضع الضمير ، فقد أعاد الشاعر كلمة " الموت " الثانية
مكان الضمير⁽²⁾ .

واستشهد بقول ذي الرِّمَّة⁽³⁾ :

وَإِنْ تَعْتَذِرُ بِالْمَحَلِّ مِنْ ذِي ضُرُوعِهَا إِلَى الضَّيْفِ يَجْرَحُ فِي عَرَاقِيبِهَا نَضْلِي

على حذف مفعول الفعل المتعدي ، والشاهد في البيت حذف مفعول "
يجرح " ، والتقدير : يجرحها⁽⁴⁾ .

واستشهد بقول الأعشى⁽⁵⁾ :

تَقُولُ ابْنَتِي حِينَ جَدَّ الرَّحِيْدِ لُ أَبْرَحْتَ رَبًّا وَأَبْرَحْتَ جَارًا

(1) عدي بن زيد : ديوان عدي بن زيد ، تحقيق : محمد جبار المعيب ، دار الجمهورية للنشر والطبع - بغداد ، ط/1 ، 1965م ، ص65 ، في رواية الديوان جاءت " شيء " منصوبة ، وهو خطأ من المحقق . وهو من شواهد سيبويه ، انظر : سيبويه : كتاب سيبويه ، 62/1 ، ونسبه سيبويه لسواد بن عدي .

(2) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 153/1 .

(3) ذو الرِّمَّة : ديوان ذي الرِّمَّة ، تحقيق : د. عمر فاروق الطباع ، دار الأرقم - بيروت ، ط/1 ، 1419هـ-1998م ، ص356 . وهو من شواهد الزمخشري ، انظر : الزمخشري : المفصل في علم العربية ، تحقيق : د. فخر صالح قدارة ، دار عمار - عَمَّان ، ط/1 ، 1425هـ-2004م ، ص74 .

(4) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 251/1 .

(5) الأعشى : ديوان الأعشى الكبير ، ص99 ، وهو من شواهد سيبويه ، انظر : سيبويه : كتاب سيبويه ، 175/2 .

على نصب " جَارًا " على التمييز ، وذلك عندما أُملي على " لله دره فارسًا " ،
فالأولى في " فارسًا " التمييز ، ونصبه على الحال ضعيف ⁽¹⁾ .

واستشهد بقول الشاعر ⁽²⁾ :

لَا أَبَ وَابْنًا مِثْلُ مَرْوَانَ وَابْنِهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا

على العطف على اللفظ في باب لا . والشاهد فيه قول الشاعر " ابنًا " ،
حيث عطف بالنصب على لفظ اسم لا ، ويجوز فيه الرفع ، عطفًا على اسم لا
قبل دخول لا عليه ، أو عطفًا على لا مع اسمها ، فهما بمنزلة المبتدأ ⁽³⁾ .

وقول الشاعر ⁽⁴⁾ :

هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ لَا أُمٌّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبٌ

واستشهد به على العطف على المحل في باب لا ، والشاهد فيه قول
الشاعر " أَبٌ " حيث أنه عطفه على موضع " أُمٌّ " ، ويجوز أن ترفعهما على
أنهما مبتدآن ، أو على أن " لا " بمعنى " ليس " ⁽⁵⁾ .

(1) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 367/1 .

(2) هذا البيت مجهول القائل ، وهو من شواهد سيبويه ، انظر : سيبويه : كتاب سيبويه ،
285/2 .

(3) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 419/1 .

(4) هذا البيت من شواهد سيبويه ، وقد نسبه سيبويه : لرجل من بني مَذْحِجٍ ، انظر : سيبويه :
كتاب سيبويه ، 291/2-292 .

(5) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 593/2 ، و847/2 .

فقد كانت أكثر الشواهد التي ذكرها ابن الحاجب في كتابه " الأمالي " لشعراء يحتج بشعرهم ، ومنهم شعراء جاهليون مثل امرئ القيس ، والنابغة الذبياني ، والأعشى ، وأبي دؤاد ، والحارث بن حلزة ، وأوس بن حجر ، وعدي بن زيد . ومنهم شعراء مخضرمون مثل : طرفة بن العبد ، وحسان بن ثابت ، وعمرو بن مَعْدِي كَرَب . ومنهم شعراء إسلاميون مثل : جرير ، والفرزدق ، والأخطل ، وكعب بن زهير ، والكميت بن زيد ، وذو الرِّمَّة ، والعجاج ، ورؤبة ، وكعب بن مالك ، وعبيد الله بن قيس الرقيات ، وعمر ابن أبي ربيعة ، والحطيئة ، وعباس بن مرداس .

والشعراء الذين لا يحتج بشعرهم ، ووردت أسماؤهم في الأمالي ، واحتج بشعرهم ابن الحاجب هُم : ابن بسّام البغدادي (ت302هـ) ، وأبو الطيب المتنبي (ت356هـ) ، وابن قلاقس الإسكندراني (ت607هـ) ، وإبراهيم الغزي معاصر لابن الحاجب ، وأبو نصر عبد العزيز بن عمر بن نباته ، والوجيه ابن خراز شاعر دولة الملك الكامل .

رابعًا : كلام العرب وأمثالهم :

احتج علماء العربية بقول مَنْ يُوثَّقُ بفصاحته وسلامة عربيّته ، فقد ذكر السيوطي (ت911هـ) أنه يحتج بما ثبت عن الفصحاء الذين يوثق بعربيّتهم⁽¹⁾ ،

(1) انظر : السيوطي : الاقتراح ، ص44 .

ونصّ سعيد الأفغاني على سلامة لغة المحتجّ به ⁽¹⁾ .

وقد اعتمد النُّحاة على كلام العرب كثيراً في وضع قواعد النُّحو والصَّرف ،
فزمن الاحتجاج بأقوال العرب يمتدُّ عندهم إلى منتصف القرن الثاني الهجري في
الحضر ، وأواخر القرن الرابع الهجري في البادية ، وأما المكان فإنَّه يقتصر على
قبائل قلب الجزيرة ؛ لأنَّ القبائل لم تكن على درجة واحدةٍ من حيث الفصاحة
وقيمة الاحتجاج بأقوالها .

وقد احتج ابن الحاجب كما فعل سائر النُّحاة قبله بطائفة من النثر
العربي من أمثالهم وأقوالهم ممَّا رواه الرِّوَاة عنهم وذكر في كتبهم ، ويشمل هذا
الكتاب "الأمالي " إلى جانب اشتماله على الأمثال وكلام العرب على مجموعة من
العبارات النثرية العادية ممَّا كثر دورانها في كتب النُّحاة .

وحين أُملى على العلة في عدم كون الفاعل جملة ، ذكر المثل وهو قولهم
: "تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ" ⁽²⁾ ، المراد أن تسمع، حتى يكون المصدر
المؤول في محل رفع مبتدأ ، والخبر خير ⁽³⁾ ؛ لأنه لا يجوز أن يكون الفاعل
والمبتدأ جملة .

(1) انظر : سعيد الأفغاني : في أصول النحو ، ص 19 .

(2) أبو هلال العسكري : جمهرة الأمثال ، تحقيق : د. أحمد عبد السلام ، خرَّج أحاديثه : أبو
هاجر محمد سعيد بن بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط/1 ، 1408هـ-1988م ،
215/1 ، والميداني : مجمع الأمثال ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السنة
المحمدية ، د.ط ، 1374هـ-1955م ، 129/1 .

(3) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 882/2 .

واستشهد بالمثل : " سَبَقَ السَّيْفُ الْعَذَلَ " ⁽¹⁾ ، عندما كان يشرح ويعرب بيت شعر للمتنبى ⁽²⁾ :

تُرَابُهُ فِي كِلَابٍ كُحْلٍ أَعْيْنَهَا وَسَيْفُهُ فِي جَنَابٍ يَسْبِقُ الْعَذَلَ
يجوز أن يتعلق " في جناب " بما دل عليه سيفه ، إذ المراد سيفُ قتله ،
أو المراد بالسيف القتل ، ويجوز أن يتعلق بـ " يسبق " ، أي : يسبق العذل في
هذه القبيلة مشيراً إلى المثل : سبق السيف العذل ⁽³⁾ .

واستدل بالمثل : " فَرَّقَ خَيْرٌ مِنْ حُبٍّ " ⁽⁴⁾ على جواز الابتداء بالنكرة ⁽⁵⁾ ؛
لأن فيها معنى العموم ⁽⁶⁾ ، وقولهم : " ثَمَرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ " ⁽⁷⁾ ؛ لأن فيها معنى
العموم ⁽⁸⁾ ، وعلى معنى الإخبار عن اللفظ ⁽⁹⁾ .

-
- (1) أبو هلال العسكري : جمهرة الأمثال ، 304/1 ، والميداني : مجمع الأمثال ، 328/1 .
(2) عبد الرحمن البرقوقي : شرح ديوان المتنبى ، 358/3 .
(3) انظر : أمالي ابن الحاجب ، 632/2 - 633 .
(4) سيبويه : كتاب سيبويه ، 268/ ، ورواية سيبويه " فَرَّقًا خَيْرًا مِنْ حُبٍّ " ، والميداني : مجمع
الأمثال ، 76/1 ، ورواية الميداني " فَرَّقًا خَيْرٌ مِنْ حُبٍّ " ، وعلى رواية سيبويه والميداني يبطل
استدلال ابن الحاجب بهذا المثل .
(5) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 587/2 .
(6) السابق ، 582/2 - 583 .
(7) السابق ، 582/2 ، و592/2 .
(8) السابق ، 582/2 - 583 .
(9) السابق ، 582/2 - 583 ، و592/2 .

وفي العطف على عاملين ورد المثل: " مَا كُلُّ سَوْدَاءَ ثَمَرَةٍ وَلَا بَيْضَاءَ شَحْمَةٍ
(1) "، فوجه الشاهد فيه حذف المضاف " كل " وترك المضاف إليه " بيضاء " على
حاله. وقد أجاز ذلك سيبويه (2).

واستشهد بالمثل: " شَرُّ أَهَرٍّ ذَا نَابٍ " (3)، على وقوع المبتدأ نكرة ؛ لأن
المبتدأ في معنى الفاعل باعتباره نفي إثبات ، وشرطه أن يكون الخبر جملة
فعلية في معنى نفي عموم مَنْ نُسِبَ إليه الفعل وإثباته لذلك المبتدأ ، والتقدير
: ما أَهَرٌّ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرٌّ ، فيجوز أن يكون المبتدأ نكرة لأنه في معنى الفاعل (4) .
وذكر ابن الحاجب من أقوال العرب : " عَلَى الثَّمَرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا " (5) .
وقولهم : " هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا " (6) . وقولهم : " قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا " (7) .
وكان ابن الحاجب يسند الرواية إلى صاحبها في بعض المواضع منها :

1- : " روى الرَّمَانِيُّ عن السَّكْرِيِّ عن أَبِي سَعِيدٍ الْأَصْمَعِيِّ :

-
- (1) أبو هلال العسكري : جمهرة الأمثال ، 229/2 ، والميداني : مجمع الأمثال ، 281/2 ، وابن
الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 134/1 .
(2) انظر : سيبويه : كتاب سيبويه ، 66-65/1 .
(3) الميداني : مجمع الأمثال ، 370/1 .
(4) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 575/2 .
(5) السابق ، 461/1 .
(6) السابق ، 641/2 .
(7) السابق ، 414/1 . و 875/2 .

إِذَا ذُكِرَتْ يَرْتَاحُ قَلْبِي لِذِكْرِهَا كَمَا انْتَفَضَ الْعَصْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطْرُ " (1) .

2- : " وبعير أعقل وناقّة عقلاء بيّنة العقل ، وهو التواء في رجل البعير واتساع كثير . قال ابن السكيت : " هو أن يُفْرِطَ الرّوحُ [في الرّجلين] * حتى يصطكّ العُرقوبان ، وهو مذموم " (2) .

3- : " وقد حُكي أن أبا عبيدة سأل رؤية عن قوله :

فِيهَا خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقٌ كَأَنَّهُ فِي الْجِسْمِ تَوَلَّيْعُ الْبَهَقِ

فقال كيف تقول : كأنه ؟ ولا يخلو أن تريد الخطوط فقل : كأنها، أو السواد والبهق فقل : كأنهما ، فقال : أردت ذلك ويلك " (3) .

4- : " ويقال لَصٌّ وَلَصٌّ بَيْنَ اللّصُوصِيَّةِ ، والجمع لصوص . قال أبو بكر ابن

دريد: قال الأصمعي: والفتح أعلى. وقال صاحب الصحاح: لَصٌّ بضم اللام" (4) .

5- : " لم يستفصح الأصمعيّ دخول إذ وإذا مع الفعل لما فيه من بقاء الطرفين

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 648/2 .

* زيادة من إصلاح المنطق ، انظر : ابن السكيت : إصلاح المنطق ، تحقيق : أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف- القاهرة ، ط/4 ، د.ت ، ص53 .

(2) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 319/1 .

(3) السابق ، 438/2 .

(4) السابق ، 464/2 ، وانظر : الجوهري : الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، 1056/3 ، مادة " لوص " .

من غير عامل ظاهر يعمل فيهما " (1).

6- " يروى أنه إذا قيل لرؤبة : كيف أصبحت ؟ يقول : خير عافاك الله " (2) .

وكان ابن الحاجب في بعض المواضع لا يذكر الراوي منها :

1- " وقد نقلها غير واحد ممن يوثق بنقله عن الأماي لأبي علي البغدادي " (3) .

ويشير ابن الحاجب في ثانيا شرحه إلى اللغات بقوله : " وهي لغة ضعيفة " (4) .

و: " هي لغة فصيحة " (5) . و: " اللغة الفصيحة ترك الجزم بإذا . فيقال : إذا

تُكْرِمُنِي أَكْرِمُكَ . واللغة القليلة الجزم " (6) . و: " ما تمسك به الكوفيون لغة

ضعيفة " (7) . وقال ابن الحاجب في توجيه قراءة ﴿ وَلَا تَتَّبِعَانَّ ﴾ [يونس : 89]

: " والجملة النفيّة الفعلية يجوز أن تأتي بالواو وبغير واو . وقول من قال : إنها

نهيّة وإنّ النون نون التأكيد الخفيفة كسرت أو الثقيلة حذفت الأولى منهما ،

ضعيف، لا ينبغي أن تُؤوّل قراءة صحيحة عليه؛ لأنه لم يثبت في اللغة مثله " (8) .

(1) ابن الحاجب : أَمَاي ابن الحاجب ، 343/1 .

(2) السابق ، 713/2 .

(3) السابق ، 646/2 .

(4) السابق ، 157/1 .

(5) السابق ، 165/1 .

(6) السابق ، 185/1 .

(7) السابق ، 388/1 .

(8) السابق ، 200-199/1 .

وقال : " وأما حال الجرّ فاللغة الفصيحة : مررت بجوارٍ ، والشاذة :
مررت بجواري ، وهي رديئة " ⁽¹⁾ .

ومن الآراء اللغوية التي وردت في " الأمالي " :

1- " ... ولا جائزاً أن يكون معنوياً ؛ لأن المعنوي بألفاظ تُحفظ ولا يُقاس عليها " ⁽²⁾ .

2- " ... والأحكام اللغوية لا تثبت بقياس ، وإنما تثبت بالنقل ثم تعلل " ⁽³⁾ .

3- " ... وألفاظ التوقع إذا وردت من الله تعالى فهي محمولة على التوقع من
المخاطب ، كقوله تعالى : ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ ﴾ [طه : 44] " ⁽⁴⁾ .

4- " ... والكلام في حدود الألفاظ إنما هو باعتبار الوضع اللغوي لا باعتبار الدلالة
العقلية " ⁽⁵⁾ .

5- " الغلط لا يجري في القرآن ولا في الكلام الفصيح " ⁽⁶⁾ .

6- " يطلق الشاذ على أوجه : أحدها : أنه يطلق ويراد به أنه قليل الاستعمال ،

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 597/2 .

(2) السابق ، 812/2 .

(3) السابق ، 480/2 .

(4) السابق ، 209/1 .

(5) السابق ، 539/2 .

(6) السابق ، 604/2 .

أو خارج عن القياس ، أو غير فصيح ⁽¹⁾ .

وابن الحاجب يهتم بالسماع كثيراً ، فقد ورد مصطلح السماع في مواضع

كثيرة من " الأمالي " منها :

1- " فمنها ما لا يعرف إلا بالسماع " ⁽²⁾ .

2- " ضابط هذا أن يكون مسموعاً عن العرب مثني " ⁽³⁾ .

3- " حتى أن بعضهم لم يُجَوِّزه إلا سماعاً لا قياساً ، وهذا الباب جارٍ قياساً كثيراً

فحملة على الأكثر أولى " ⁽⁴⁾ .

وأما عبارات النحويين وجملهم فهي كثيرة ، وكأنَّ النحاة منذ نشأة

النحو قد صاغوا لقواعدهم ولتشبيتها والتمثيل لها كثيراً من العبارات بغرض

التوضيح للمتعلِّمين ، وتنزَّلت في كتبهم بمنزلة الجمل الأساسية التي صيغت

لتصبح أنموذجاً للأساليب التي يُقاس عليها ، وتلقانا هذه العبارات في

" الأمالي " ، للتمثيل على القواعد النحوية أو الصرفية ، فنجد مثلاً :

" ما زادَ إلا ما نقصَ " ⁽⁵⁾ ، و " سعيدٌ كُرزٌ " ⁽⁶⁾ ، " لقيته مُصعداً

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 774/2 .

(2) السابق ، 437/1 .

(3) السابق ، 433/1 .

(4) السابق ، 466/1 .

(5) السابق ، 708/2 .

(6) السابق ، 766/2 .

وَمُنْهَدْرًا ⁽¹⁾ ، و "لله دَره فارسًا" ⁽²⁾ ، و "إِنْ تَكْرَمْنِي أَكْرَمَكَ" ⁽³⁾ .

فهذه العبارات والجمل ليست شواهد ، وإنما هي عبارات وجمل يقاس عليها ويحتكم إليها في الشرح والتوضيح . فقد كان يملّي هذه المسائل النحوية على تلاميذه .

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 398/1 .

(2) السابق ، 367/1 .

(3) السابق ، 830/2 .

المبحث الثاني : موقف ابن الحاجب من القياس :

القياس لغةً : " قاسَ الشيء بالشيء ، يقيسه قَيْسًا ، وقياسًا واقتاسه وقيَّسه ، إذا قَدَّره على مثاله ، والمقياس : المقدار ⁽¹⁾ ، والقياس : " بمعنى التقدير ، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياسًا: قدرته ، ومنه المقياس أي المقدار ، وقيس رمح أي قدر رمح ⁽²⁾ .

القياس اصطلاحًا :

للقياس مفهومان في أصول النحو : الأول : يمثله قول أبي البركات الأنباري : " وأما القياس فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان وإن لم يكن كل ذلك منقولاً عنهم ؛ وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولاً عليه ، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب ⁽³⁾ .

ونص ابن سلام الجمحي (ت231هـ) على أن عبد الله بن أبي إسحق (ت137هـ) هو أول من استخدم هذه اللفظة بهذا المعنى ، حيث قال : " وكان

(1) ابن منظور : لسان العرب ، مادة (قيس) .

(2) أبو البركات الأنباري : لمع الأدلة ، ص93 .

(3) أبو البركات الأنباري : الإغراب في جدل الإعراب ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، دار الفكر -

بيروت ، ط2/، 1391هـ-1971م ، ص45-46 .

أول من بعج النحو ومدّ القياس والعلل⁽¹⁾.

ونجد عند عبد الله بن أبي إسحق استخدام لفظة القياس بمعنى المطرد في الظاهرة اللغوية ، وذلك عندما سأله يونس بن حبيب (ت 182هـ) :
هل يقول أحد من العرب : الصّويق " في السّويق ، فقال: وما تريد إلى هذا ؟
عليك بباب من النّحو يطرد وينقاس⁽²⁾.

وقد عبر الكسائي (ت 189هـ) عن هذا المعنى بقوله :

إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعُ وَبِهِ فِي كُلِّ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ⁽³⁾.

وكان سيبويه يستخدم هذه الكلمة في مواضع من كتابه ، مثل قوله:
وهو أقيس⁽⁴⁾، وقوله: " وهو القياس "⁽⁵⁾، وقوله: " على القياس "⁽⁶⁾، وقوله: " وقال
الخليل - رحمه الله - هو القياس "⁽⁷⁾. وهو في ذلك يقتدي بأستاذه الخليل
الذي كان يبني القياس على الكثير المطرد من كلام العرب⁽⁸⁾ ، والخليل كاشف

(1) ابن سلام الجمحي : طبقات فحول الشعراء ، تحقيق : محمود محمد شاكر، مطبعة المديني ، ط/2 ، 1974م ، 14/1 .

(2) السابق ، 15/1 .

(3) السيوطي : بغية الوعاة ، 164/2 .

(4) سيبويه : كتاب سيبويه ، 26/4 و 39/4 .

(5) السابق ، 317/3 .

(6) السابق ، 88/4 .

(7) السابق ، 187/2 .

(8) انظر : شوقي ضيف : المدارس النحوية ، ص 53 .

قناع القياس الذي وصل إلى ذروة نمائه على يديه ويدي تلميذه⁽¹⁾.

والثاني : هو الذي نصّ عليه أبو البركات الأنباري بقوله : " وهو عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل ، وقيل : هو حمل فرع على أصل بعلة جامعة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع ، وقيل : هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع ، وقيل : " هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع . وهذه الحدود كلها متقاربة "⁽²⁾ .

وأركان القياس أربعة هي : الأصل والفرع والحكم والعلّة ، وذلك مثل أن تركيب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يُسمَّ فاعله فتقول : اسمٌ أُسند الفعل إليه مقدّمًا عليه فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل ، فالأصل هو الفاعل والفرع هو ما لم يُسمَّ فاعله ، والعلّة الجامعة هي الإسناد ، والحكم هو الرفع⁽³⁾.

وظهور القياس النحوي يرجع إلى بداية نشأة النحو ، فإنّ النحاة لاحظوا وهم يجمعون موادّ اللغة ويستقرونها أطراد الظواهر في كلام العرب أو في الكثرة منه ، وقد اتخذت هذه الظواهر شكل القانون الجامع الذي ينتظم تحته عددٌ كبيرٌ من الجزئيات .

(1) انظر : منى إلياس : القياس في النحو " مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي " ، دار الفكر - دمشق ، ط 1/ ، 1405 هـ - 1985 م ، ص 22 .

(2) أبو البركات الأنباري : لمع الأدلة ، 93 .

(3) انظر : السابق ، ص 93 .

وكان القياس النحوي في بدايته محاولةً لإيجاد ضوابط عامة للظواهر اللغوية المختلفة ، أما فيما بعد فقد اختلفت طبيعة الحياة اللغوية حيث أصبحت الأحكام النحوية ثابتةً في كتب النحاة ، كما كانت الأحكام الفقهية ثابتة في كتب الفقهاء ، ولكن الأمر يحتاج إلى أصولٍ يقوم عليها وضع قوانين جديدة للأحكام المستجدة ، فتأثر النحاة بالقياس الفقهي الذي يستند إلى أصولٍ خاصةٍ ، ويتمُّ من خلاله استنباط قواعد جديدة للأحكام المستجدة ، حتى أصبح القياس من الأصول التي يقوم عليها النحو .

وفي مبحث القياس تثار قضية الشاذ أيقاس عليه أم لا يقاس ؟ وهنا نجد ابن الحاجب يسير على سنن سابقيه من النحاة ، فهو لا يرفض القياس على الشاذ المخالف لما اطرّد من الأحكام . وهو يصرح في " الأمالي " بقوله: " يطلق الشاذ على أوجه : أحدها : أنه يطلق ويراد به أنه قليل الاستعمال، أو خارج عن القياس ، أو غير فصيح"⁽¹⁾ ، ويكثر في الأمالي من قوله : " وهو جائز قياسًا " ⁽²⁾ ، وقوله : " مخالفة قياسين " ⁽³⁾ ، وقوله : " والحال لا تكون بالمصدر إلا على غير القياس " ⁽⁴⁾ ، وقوله : " وحروف الجر تُحذف مع أنْ وأنَّ ، وتثبت قياسًا مطردًا ،

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 774/2 .

(2) السابق ، 879/2 .

(3) السابق ، 783/2 .

(4) السابق ، 745/2 .

لذلك حسن الحذف" ⁽¹⁾ ، وقوله : " القياس إبراز ضمير الشأن ، وحذفه ضعيف ⁽²⁾ ". وإلى غير ذلك من العبارات التي تدلُّ على أنَّ ابن الحاجب لا يعتدُّ بالقليل النادر ولا يبني قاعدةً منه .

ومن أقواله في القياس :

1-: " لغة أهل الحجاز على خلاف القياس عند النحويين، ولغة بني تميم موافقة للقياس" ⁽³⁾ .

2-: " ولا يعنون بالقياس العقلي الموجب العقلي الذي يستحيل خلافه ، وإمَّا أرادوا القياس العقلي باعتبار الاستحسان" ⁽⁴⁾ .

3-: " ... فوجب أن يكون " عسى " هو العامل فيها نصبًا وإن لم يكن من أصل عمله النصب في غيره قياسًا على لَدُنْ " ⁽⁵⁾ .

4-: " ... فقياس الكلام في مثل ذلك أن يقال : فتذكرها الأخرى ؛ لأنه قد تقدم الذكر ، فلم يحتج إلى إعادة الظاهر" ⁽⁶⁾ .

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 207/1 .

(2) السابق ، 634/2 .

(3) السابق ، 422/1 .

(4) السابق ، 833/2 .

(5) السابق ، 489/2 .

(6) السابق ، 127/1 .

5-: "... فثبت أنَّ الوجه مذهب سيبويه ، ولا يلزمه إلا حذف المبتدأ ، وهو سائغ في كلِّ موضع عند قيام القرينة . وفي هذا الباب قياس للزوم القرينة " ⁽¹⁾ .

6-: "الضمير في قوله : " ربه رجلاً " مفرد على كل حال ؛ لأنه مضمَر على خلاف القياس ، أتى به لغرض الإبهام ، فوجب أن يكون مفردًا قياسًا على الضمير في نعم " ⁽²⁾ .

7-: "جَوَارٍ جمع على صيغة منتهى الجموع بغير هاء ، فوجب امتناعه من الصرف قياسًا على ضوارب " ⁽³⁾ .

ومن أمثلة القياس قياسه النظير على نظيره ، وذلك عندما أُملي على قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ {200/26} لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ {201/26} فَيَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ {202/26} فَيَقُولُوا هَلْ نَحْنُ مُنْظَرُونَ ﴾ [الشعراء: 200-203] ، وجه الشاهد ﴿فَيَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً﴾ ، عقب الإتيان بغتة بعد الرؤية ، لا يستقيم ظاهرًا إتيانه بغتة بعد أن شوهد ورئي ، فالمراد بالرؤية مشارفتها ومقاربتها، فعلى ذلك يستقيم تعقيبته بالإتيان بغتة ، وإطلاق الفعل بمعنى مشارفته وقربه كثير ، ومنه قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا﴾ [البقرة: 180] ،

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 149/1 .

(2) السابق ، 302/1 .

(3) السابق ، 484/2 .

والمعنى: إذا قارب حضور الموت ، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ﴾ [البقرة : 231] ، والمعنى قاربن بلوغ الأجل ⁽¹⁾ .

ومن قياس النظير، حمل " واو المعية " على " الفاء السببية " في نصب المضارع بأن مضمرة ، وأما الفاء فتكون بعد الأشياء الستة " الأمر والنهي والاستفهام والنفي والتمني والعرض " سببية ، فكان ذلك علامة لاقتضاءها للنصب ، فلم يُحتج إلى إظهارها. وأما الواو فلأنها محمولة عليها في كونها بعد الأشياء الستة السابقة الذكر للجمعية ⁽²⁾ .

ومن قياس الشبه ، قياس " ما " النافية على " ليس " ، ووجهه أن الشبه لما قوي بين " ما " و " ليس "، أُجريت مجراها في العمل ، ويبطل عملها إذا انتقض النفي بإلا أو تقدم خبرها ⁽³⁾ .

ومن قياس الموافقة ، تقدير " إلا " بـ " لكن " ، في باب الاستثناء المنقطع، لموافقتها لها في العمل والمعنى. أما العمل فالنصب كما تنصب " لكن "، وأما المعنى فللمغايرة التي بين الأول والثاني ⁽⁴⁾ .

(1) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 110/1-111 .

(2) انظر : السابق ، 600/2 .

(3) انظر : السابق ، 423/1 .

(4) انظر : السابق ، 762/2 .

ومن قياس الإبهام ، جعل " أي " وصلة لنداء ما فيه الألف واللام ؛
لأنها مبهمة يصح تفسيرها بكل ما فيه الألف واللام ، وأسماء الإشارة لما كانت
بهذا الوصف وقعت هذا الموقع ، فقل : يا هذا الرجل ، ويا هؤلاء الرجال⁽¹⁾ .
مما سبق تجلّى لنا مدى اعتماد ابن الحاجب على القياس ، في صورته
المختلفة ، ويلاحظ أنّ ابن الحاجب نهج في اعتماده على القياس طريق سابقه
من العلماء ، ويمكن القول إنّ موقف ابن الحاجب من القياس يكاد يكون
منسجماً تمام الانسجام وقريباً من المذهب البصري في القياس ، فتجلّى لديه
الاتساع في القياس واحترام السّماع ، والحرص على ما يطرد وينقاس .
وهكذا فإنّ مادتي السّماع والقياس عنصران مهمان بل رئيسيان في
الحفاظ على اللغة ونحوها وصرفها ، وتدعيم قواعدها حيث أصبحت القانون
المتبع في التخریجات والتعليلات وغدت كلّ واحدةٍ منهما محطّ أنظار العلماء
على اختلاف مذاهبهم في دعم حججهم واستنباط قواعد العربية من خلال
النصوص والأمثلة وقد اعتمد الخليل في تأصيله لقواعد النحو وإقامة بنيانه على
السّماع والتعليل والقياس⁽²⁾ ، وهذا ما اعتمده تلميذه سيبويه ، ومن جاء بعده
كأبي علي الفارسي وابن جني .

(1) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 835/2 .

(2) انظر : شوقي ضيف : المدارس النحوية ، ص 46 .

المبحث الثالث : موقف ابن الحاجب من الإجماع .

الإجماع لغةً " : العزم ، يُقال أجمع فلان على كذا أي عزم والاتفاق ،
يُقال أجمع القوم على كذا أي اتفقوا " ⁽¹⁾ .

والإجماع اصطلاحًا عند الفقهاء : " هو اتفاق المجتهدين من أمة محمد -
ﷺ - في عصر على أمر أو على حكم شرعي " ⁽²⁾ .

وورد الإجماع اصطلاحًا عند النحاة ، فقد عرفه ابن جني بقوله " : اعلم
أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حُجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف
المنصوص ، والمقيس على المنصوص ... وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه
اللغة " ⁽³⁾ .

والمقصود به إجماع نحاة البصرة والكوفة على قاعدة نحوية ، أو صرفية
، أو حكم في مسألة ما لا مجال لردها ، أو رفضها .

(1) محمد علي التهانوي : كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، 103/1 ، وانظر : ابن الحاجب :
منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط/1 ، 1405هـ -
1985م ، ص 52 .

(2) ابن الحاجب : منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل ، ص 52 ، ومحمد علي
التهانوي : كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، 103/1-104 ، وانظر: بدران أبو العينين بدران :
أصول الفقه الإسلامي ، الناشر : مؤسسة شباب الجامعة - الإسكندرية ، د.ط ، د.ت ، ص 111-
112 .

(3) ابن جني : الخصائص ، 189/1 ، وانظر : السيوطي : الإقتراح ، ص 66 .

وكان سيبويه يستدل بالإجماع في مسائله النحوية في الكتاب فيقول: " وإن كنا لنحن الصالحين . فالعرب تنصب هذا والنحويون أجمعون " ⁽¹⁾ ، وقوله: " وإلا خالف جميع العرب والنحويين " ⁽²⁾ .

وهذا الدليل استخدمه ابن الحاجب كثيراً في كتابه " الأمالي " ، فهو يكثر من ذكر هذا الدليل بمصطلح الإجماع والاتفاق والإطباق وهي بمعنى واحد كقوله: " بالإجماع " ⁽³⁾ ، وقوله: " جائز بالاتفاق " ⁽⁴⁾ ، وقوله: " إطباقهم " ⁽⁵⁾ ، وقوله: " فهو ضعيف باتفاق " ⁽⁶⁾ ، وقوله: " وهو منصرف بإجماع " ⁽⁷⁾ ، وقوله: " معرفة بالاتفاق " ⁽⁸⁾ ، وقوله: " إطباق العرب " ⁽⁹⁾ ، وقوله: " لا يجوز باتفاق " ⁽¹⁰⁾ ، وقوله: " هو خلاف الإجماع " ⁽¹¹⁾ .

(1) سيبويه : كتاب سيبويه ، 391-390/2 .

(2) السابق ، 19/2 .

(3) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 801/2 .

(4) السابق ، 315/1 .

(5) السابق ، 310/1 .

(6) السابق ، 158/1 .

(7) السابق ، 595/2 .

(8) السابق ، 606/2 .

(9) السابق ، 482/2 .

(10) السابق ، 337/1 .

(11) السابق ، 166/1 .

استعمل ابن الحاجب الإجماع في مواضع كثيرة ، منها : قوله حينما أُملى على إعراب قوله تعالى : ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ [مريم : 69] ، : " و " أَيُّهُمْ " الموصولة تُبنى عند حذف صدر صلتها على الأفصح ، فإن جاءت كاملة الصلة أُعربت باتفاق ، كقولك : ضربتُ أَيُّهُمْ هو قائم ⁽¹⁾ .

وقال في الإملاء على الإضافة اللفظية والمعنوية : " فكما لا يجوز: الغلام زيد ، بالإجماع ، كذلك لا يجوز: الخمسة الأثواب " ⁽²⁾ .

وقوله عندما أُملى على حد الفاعل : " فقولنا إذن : زيد قام ، هل فيه ضميرٌ أو لا ؟ فالإطباق على أن فيه ضميراً ، ذلك الضمير هو الفاعل " ⁽³⁾ .

وقال في صرف ﴿ سَلَسِيلاً ﴾ [الإنسان : 18] : " ويجوز أن يكون صُرف لتناسب رؤوس الآي كما في قوله : ﴿ قَوَارِيرًا ﴾ [الإنسان : 16] ، وإجماع القراء على صرفه لا يمنع من ذلك . فقد يجمعون على أحد الجائزين إذا كان قوياً ، وإن لم يجمعوا على أحد الجائزين إذا كان ضعيفاً " ⁽⁴⁾ .

وقال مملياً " مسألة في العلم المنقول عن فعل الأمر " : بوحشٍ أصمتَ

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 148/1 .

(2) السابق ، 389/1 .

(3) السابق ، 530/2 .

(4) السابق ، 266-265/1 .

*: "فكان يجب فتحُ الشين ، والاتفاق على كسرهما، فدلّ على أنه مضاف ومضاف إليه وهو المقصود" ⁽¹⁾ .

وقال في الإملاء على صرف " أحمر " : " ويدل على أن الوصفية الأصلية معتبرة مع غير العلمية إطباق العرب على منع الصرف : أسودَ وأرقمَ ، للحية " ⁽²⁾ .

وقال في شرط المعرفة المانعة من الصرف : " ولو سميت بأرنب فجعلته علماً لامتنع من الصرف بالإجماع " ⁽³⁾ .

وقال عندما أملى على ضعف تمييز المضمَر : " عارضاً " تمييز للضمير المبهم في رأوه . ومثله باتفاق التمييز في قولهم : نَعَمْ رجلاً ، وبئس رجلاً ، فإنه تمييز للمضمَر نفسه لا لما يتعلّق به " ⁽⁴⁾ .

* الشاهد : أَشْلَى سَلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا بِوَحْشٍ إِصْمِتَ فِي أَصْلَابِهَا ، البيت للراعي النميري ، انظر : الراعي النميري : ديوان الراعي النميري ، تحقيق : رينهرت فاييرت ، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت ، دار النشر : فرانتس شتاينر بفيسيادن - بيروت ، ط/1 ، 1401هـ - 1980م ، ص69 ، وانظر : ابن يعيش : شرح المفصل ، 30-29/1 .

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 306/1 .

(2) السابق ، 482/2 .

(3) السابق ، 544/2 .

(4) السابق ، 654/2 .

وقال في موضع " أنَّ " و " أنْ " إذا حُذِفَ عنهما حرف الجر : " والخفض بإضمار حرف الجر قليل شاذ باتفاق ⁽¹⁾ . وأجاز سيبويه إضمار حرف الجر مع ضعفه ⁽²⁾ .

وقال في ردِّ له على حدِّ المبني : " توهم بعضُ طلبة الأدب أنَّ عصا وموسى، سكون آخره لا بعامل ، وهو معرب باتفاق ⁽³⁾ .

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 713/2 .

(2) انظر : سيبويه : كتاب سيبويه ، 263/1 .

(3) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 301/1 .

المبحث الرابع : موقف ابن الحاجب من استصحاب الحال:

عرّف أبو البركات الأنباري استصحاب الحال، فقال : " هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل " ⁽¹⁾ . وشرح هذا التعريف الدكتور محمد خير الحلواني ، فقال : " ويعني أن تُراعى الأصول في استنباط الأحكام النحوية إلا إذا كان هناك دليل واضح على انتقال من الأصل المعروف إلى ظاهرة أخرى " ⁽²⁾ .

وذكر أبو البركات الأنباري تعريفاً ثانياً له وهو قريب من التعريف الأول ، فقال : " والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب ، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء ، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب " ⁽³⁾ .

وعرّف ابن الحاجب الاستصحاب بقوله : " إن ما تحقق وجوده أو عدمه في حال من الأحوال ، ولم يطرأ معارض قطعي أو ظني ، فإنه يستلزم ظن بقاءه والظن حجة شرعية " ⁽⁴⁾ .

وتعريفه في اصطلاح علماء الفقه : " هو الحكم على الشيء بالحال التي

(1) أبو البركات الأنباري : الإعراب في جمل الإعراب ، ص 46 .

(2) محمد خير الحلواني : أصول النحو العربي ، ص 126 .

(3) أبو البركات الأنباري : لمع الأدلة ، ص 141 .

(4) ابن الحاجب : منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل ، ص 204 .

كان عليها من قبل ، حتى يقوم دليل على تغير تلك الحال ، أو هو جعل الحكم الذي كان ثابتاً في الماضي باقياً في الحال حتى يقوم دليل على تغيره " (1).

وبَيَّنَ الدكتور تمام حسان المقصود باستصحاب الحال ، فقال : " ويقصدون به مطابقة المقيس عليه لما جرده النحاة من أصل - لأن المقيس عليه قد يختلف عن الأصل فشرطه الاطراد لا مطابقة الأصل - ، فإذا طابق المقيس عليه الأصل نشأت الحالة التي يسمونها الاستصحاب " (2).

واستصحاب الحال من الأدلة المعتبرة عند أبي البركات الأنباري ، وهو من أضعف الأدلة ، ولذلك لا يجوز التمسك به عند وجود الدليل . وقد اعتمد عليه النحاة في الاستدلال على صحة كلامهم ، وفي استنباط القواعد والأحكام التي قرروها ، وهو موجود في ثانيا مؤلفات كثير منهم .

وقد استدل به ابن الحاجب في مواضع متعددة في كتابه " الأمالي " ، لترجيح حكم أو استنباط قاعدة ، أو شرح مسألة نحوية ، ومن تلك المواضع قوله على قراءة حفص " يَهْدِي " بفتح الياء وكسر الهاء وتشديد الدال ، إلا أنه كُسرت الهاء لالتقاء الساكنين ، ولم يُراع ذلك الأصل المتقدم من حيث كان

(1) عبد الوهاب خلاف : علم أصول الفقه ، الناشر : دار القلم ، ط/12 ، 1398هـ-1978م ، ص91 .

(2) تمام حسان : الأصول " دراسة ايستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي " ، دار الثقافة - الدار البيضاء، د.ط ، 1411هـ-1991م ، ص216 .

الأصل للتنبيه على ما تختلف حركته ؛ لأنَّ عينَ الفعل تكون مفتوحة ومضمومة ومكسورة، فلو لم يفعلوا ذلك لأدى إلى اللَّبس بخلافه ههنا، فإنَّ تاء الافتعال لا يُلبس أمرها في أنَّها بالفتح ، فلا حاجة إلى التنبيه عليها ، فلذلك كُسِرَ الأول من الساكنين على أصل الساكنين " (1) .

واستدل بالأصل في مسألة عن إذ : " وحسن التعبير بإذ دلالة بها على تحقيق ذلك ؛ لأنها في أصل وضعها لتحقيق الشيء لكونها للماضي " (2) .

وقال في الإملاء على العلم المركب : " والجمل إذا سُمي بها تُحكى على ما هي عليه في أصل وضعها . ولهذا لو سميت رجلاً بقولك : اضرب . فلا يخلو إما أن تقصد إلى الضمير أو لا . فإن قصدت إلى الضمير : قلت : جاءني اضربُ ورأيتُ اضربُ ومررتُ باضربُ ، لا خلاف في ذلك . وإن لم تقصد إلى الضمير ألبتة بل سميت بهذا اللفظ مجرداً عنه قلت : جاءني اضربُ ورأيتُ اضربُ ومررتُ باضربُ " (3) .

واستدل بالأصل عن الاسم المنصوب بلا التي لنفي الجنس : " ولم يُبنَ إذا كان مضافاً لوجهين : أحدهما : أنهم كرهوا أن يبنوا متعدّدات . والآخر : أنَّ

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 206/1 .

(2) السابق ، 216/1 .

(3) السابق ، 340/1 .

الإضافة أقوى خواص الأسماء ، فقابلت ذلك التضمّن ، فرجع الاسم إلى أصله⁽¹⁾ .

واستدل بالأصل في الإملاء على تنوين غير : " فقال كل ما يُتكلم به إنّما هو اسم أو فعل أو حرف . فإن كانت أفعالاً أو حروفاً ، فالأحسن أن تذكرها على ما كانت عليه في أصل وضعها "⁽²⁾ .

وقال مُجيباً عن وجه النصب في قول الشاعر : إلّا الثّمامَ : " فوجه النصب في الثّمام ظاهر ، وهو أنه مستثنى من كلام موجب مع كونه من غير الجنس ، فقوي النصب من الوجهين جميعاً ، والرفع ضعيف جداً . وإِنّما جاء الوهم فيه من جهة أن القوافي كلها إذا رفعت استقامت إعراباً ووزناً على أصل عروضه لأنه من المتقارب ، وأصل المتقارب فعول ثماني مرات كاملة "⁽³⁾ .

وقال في مسائل في الخبر إذا وقع ظرفاً : " ومن قال : متعلق بمفرد ، نظر إلى أنه خبر مبتدأ ، وخبر المبتدأ أصله أن يكون مفرداً ، فقدّره مفرداً لذلك ، والأول أولى من وجهين : أحدهما : أن وقوعه خبراً عارض ووقوعه متعلقاً أصل ، فكان اعتبار الأصل أولى "⁽⁴⁾ .

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 412/1 .

(2) السابق ، 555/2 .

(3) السابق ، 334/1 .

(4) السابق ، 578/2 .

واستدل بالأصل في ردّه على حدّ المعرب : " أيُّ " ، فإنها أشبهت مبنيّ الأصل وهي معربة . فجوابه : أن " أيّا " لما كانت مضافة والإضافة من خواص الأسماء قابلت ذلك الشّبه ، فرجع الاسم إلى أصله في الإعراب ، إذ أصله ذلك على ما قرّر⁽¹⁾ .

واستدل بالأصل عند دخول الفاء في جواب الشرط : " إن جعلت " لا " لمجرد النفي أفاد الشرط الاستقبال ، فلا فاء ، وإن جعلت " لا " مفيدة للاستقبال على ما هو الأصل فيها كانت مثل " لن " فتدخل الفاء كما تدخل في " لن"⁽²⁾ .

واستصحب الحال استخدمه ابن الحاجب كثيراً في كتابه " الأمالي " ، فهو يكثر من ذكر هذا الدليل بمصطلح الأصل كقوله : " فرجع الاسم إلى أصله في الصرف "⁽³⁾ ، وقوله : " وهو الوضع الأصلي له "⁽⁴⁾ ، وقوله : " حيث كانت باقية على أصلها "⁽⁵⁾ ، وقوله : " وإنما جاز في مثل ذلك لأن الأصل : سلاماً

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 608/2 .

(2) السابق ، 732/2 .

(3) السابق ، 528/2 .

(4) السابق ، 725/2 .

(5) السابق ، 857/2 .

عليكم⁽¹⁾، وقوله: "فالتزموا الفتح الذي هو الأصل"⁽²⁾، وقوله: "وما زاد فعلى أصل الاستثناء"⁽³⁾.

وهكذا فإنَّ الإجماع واستصحاب الحال عنصران مهمان في أمالي ابن الحاجب ، فهو يعتمد عليهما في شرحه وتفسيره ومناقشاته وردوده على النحاة في أماليه ، ويكثر من ذكرهما - كما مرّ بنا - ، وذلك لأنَّ ابن الحاجب متأثر بالفقه وأصوله ، فقد كان عالماً بالفقه وأصوله ، وله كتب في ذلك .

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 577/2 .

(2) السابق ، 523/2 .

(3) السابق ، 715/2 .

الفصل الثاني

العلّة النحوية والتعليل والعامل النحوي

المبحث الأول : العلة النحوية .

أولاً : العلل اللفظية :

ثانياً : العلل المعنوية :

المبحث الثاني : التعليل .

المبحث الثالث : العامل النحوي .

المبحث الأول : العلة النحوية :

العلّة لغّة :

:" العِلَّةُ الْمَرَضُ عَلٌّ يَعِلُّ وَاعْتَلَّ أَي مَرِضٌ ... وَهَذَا عِلَّةٌ لِهَذَا أَي سَبَبٌ"⁽¹⁾

، و : " العِلَّةُ بِالْكَسْرِ مَعْنَى يَحُلُّ بِالْمَحَلِّ فَيَتَغَيَّرُ بِهِ حَالُ الْمَحَلِّ وَمِنْهُ سُمِّيَ الْمَرَضُ عِلَّةً ؛ لِأَنَّ بِحُلُولِهِ يَتَغَيَّرُ الْحَالُ مِنَ الْقُوَّةِ إِلَى الضَّعْفِ "⁽²⁾.

العلّة اصطلاحًا :

عرّف الشريف الجرجاني العِلَّةَ بقوله : " العِلَّةُ هِيَ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ وَجُودُ الشَّيْءِ وَيَكُونُ خَارِجًا مُؤَثِّرًا فِيهِ "⁽³⁾.

أما العِلَّةُ النحوية فقد عرّفها الدكتور محمد الحلواني بقوله : " هي تفسير الظاهرة اللغوية والنفوذ إلى ما وراءها ، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه ، وكثيراً ما يتجاوز الأمر الحقائق اللغوية ويصل إلى المحاكمة الذهنية الصّرف "⁽⁴⁾.

(1) ابن منظور : لسان العرب ، مادة " علل " ، وانظر : الزبيدي : تاج العروس ، تحقيق : عبد الستار أحمد فراج ، ط/2 ، 1407هـ-1986م ، مادة " علل " .

(2) الشريف الجرجاني : الكليات ، ص154 ، والزبيدي : تاج العروس ، مادة " علل " .

(3) الشريف الجرجاني : الكليات ، ص154 .

(4) محمد خير الحلواني : أصول النحو العربي ، ص 108 .

وقد اهتم علماء العربية بالعلّة النحوية اهتمامًا كبيرًا، وذكروا أسماء كثير من العلل التي استنبطوها من استقراء كلام العرب ، وتناثرت علل الخليل النحوية في كتاب سيبويه، مضافًا إليها علل سيبويه ، ويُعدُّ الزجاجي من أشهر النحاة الذين كتبوا في العلل فقد ألّف كتاب " الإيضاح في علل النّحو "، وقسّم فيه علل النحو ثلاثة أنواع :

1- علل تعليمية وهي التي يتوصل بها إلى تعلّم كلام العرب ، كقولك لمن قال لك : بم رفعتَ زيدًا في قولك : قام زيدٌ ؟ قلت : لأنّه فاعلٌ اشتغل فعله به فرفعه .

2- علل قياسية كقولك لمن قال : لم نصبتَ زيدًا بـ " إنّ " في قولك : " إنّ زيدًا قائم " ، ولمّ وجب أن تنصب " إنّ " الاسم ؟ فالجواب في ذلك أنّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعولٍ به ، فحُمِلت عليه فأعملت إعماله ممّا ضارعتّه ، فالمنصوب بها مشبّه بالمفعول به لفظًا فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله نحو : ضرب أخاك محمدٌ .

3- علل جدلية نظرية : وهي كلّ ما يُعتلّ به في باب " إنّ " بعد ما سبق ذكره ، كأن نسأل إذا كانت " إنّ " قد شُبّهت بالفعل فبأي الأفعال شُبّهت ؟ وإذا كانت قد شُبّهت بالفعل فلماذا شُبّهت بما تقدّم مفعوله على فاعله؟ وهلا أجزتم تقديم فاعلها على مفعولها ؟ كما أجزتم ذلك في المشبّه به في قولكم : ضرب

أخاك محمد ... وكلّ شيءٍ اعتلّ به المسؤول جواباً من هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر⁽¹⁾.

وكان الخليل بن أحمد الفراهيدي سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو: "ف قيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : " إن العرب نطقت على سجيّتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتلت أنا بما عندي أنّه علّة لما علّته منه . فإن أكن أصبت العلّة فهو الذي التمسست . وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء ؛ عجيبة النظم والأقسام ؛ وقد صحت عنده حكمة بانيها ، بالخبر الصادق والبراهين الواضحة والحجج اللائحة ، فكما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنّما فعل هذا لعلّة كذا وكذا ، ولسبب كذا وكذا ... فإن سنح لغيري علة لما علّته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها " ⁽²⁾ .

أملّى ابن الحاجب على أكثر من خمسين "50" علّة في كتابه " الأما لي " ، وهو يصرّح في بعض المواضع بذكر العلّة كقوله : علة بناء " كيت وذيت " ، وعلة جعل الإعراب آخر الكلمة ، وعلة بناء الاسم لشبه واحد ، وفي بعض

(1) انظر : الزجّاجي : الإيضاح في علل النحو ، تحقيق : د. مازن المبارك ، دار النفائس - بيروت ، ط/5 ، 1406هـ-1986م ، ص 64-65 .

(2) الزجّاجي : الإيضاح في علل النحو ، ص 65-66 .

المواضع يُسمَّى العلة وجهًا كقوله : وجه حذف حرف الجر في باب " أن " و " أن " ،
" ، ووجه إضافة " سَعِيدٌ كُرْزٍ " وبابه ، ويسمي العلة سرّ كون كقوله : سر كون
الضمائر الغائبة لا تعود إلا على متقدم الذكر ، ويسمي العلة عدم استقامة
كقوله : لا يستقيم تقدير التمييزات كلها بمن .

وهذه العلل تنقسم قسمين : العلل اللفظية ، والعلل المعنوية ،
وسنتعرف عليها في ما هو آتٍ :

أولاً : العلل اللفظية :

1- العلة في إمالة " دعا " وعدم إمالة " قال " :

ذكر ابن الحاجب العلة في إمالة " دعا " وعدم إمالة " قال " ، فقال : " إن
قيل لِمَ أمالوا " دعا " ولم يميلوا " قال " والعلة المقتضية للإمالة في " دعا "
موجودة فيه وأمثاله . وذلك أنّ العلة للإمالة هي صيرورة الألف إلى الياء إذا
بُني الفعل لِمَا لم يسمَّ فاعله في قولك : دُعي ، فليكن كذلك في قولهم : قال ولام
من اللوم ، وما شاكل ذلك . فإنك تقول فيه : قِيلَ وليمَ ، فتقلب الألف ياء ،
فليكن مثل : دعا ؟

فأجاب عنه من وجهين : أحدهما : أنّ الياء في " دُعِيَ " يجب قلبها
متحركة ، فصارت كالأصلية لقوتها ، والياء في " لِيَمَ " و " قِيلَ " لا تتحرك بل
ميتة ساكنة ، فجُعل للمتحرك على الساكن مزيّة . والثاني : أن قلبها في "

دُعِيَّ " واجب لا ينتقل فيه إلى غيره والكسرة قبلها لازمة لا تقبل غير ذلك
بخلاف " لِيَمَّ " و " قِيلَ " ، فإنه قد يُقال فيه " لُومَ [lüma] و " قُولَ " [qūla]
وقد يُشَمُّ الحرف المكسور الضم على لغة فصيحة ، فجعل لما قبلها فيه
واجب ، والكسرة لازمة على ما ليس كذلك مَزِيَّةً ⁽¹⁾ .

فالعلة التي علل بها ابن الحاجب إمالة " دعا " هي علة صيرورة -
قلب الألف ياء - إذا بني الفعل للمجهول " دُعِيَّ " ، وعلة عدم إمالة " قال " -
إذا بني للمجهول " قِيلَ " ، هي علة سكون الياء .
ويرى أبو البركات الأنباري منع حروف الاستعلاء والإطباق الإمالة ، إلا
إذا وقعت مكسورة قبل الألف لم تمنع الإمالة ⁽²⁾ .

2- العلة في حذف بني تميم خبر " لا " التي لنفي الجنس :

يَبِّنَ ابن الحاجب العلة في حذف بني تميم خبر " لا " النافية للجنس ،
بقوله : " يحتمل أمرين : أحدهما : أنَّ الخبر مراد ولكنهم حذفوه حذفًا لازمًا كما
حذف الجميع خبر المبتدأ في مواضع ، فتكون " لا " حرفًا " مثلها ، في من يُثبت
الخبر . والثاني : أنَّ تكون " لا " عندهم اسمًا من أسماء الأفعال بمعنى :

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 470-469/1 .

(2) انظر : أبا البركات الأنباري : أسرار العربية ، تحقيق: محمد بهجة البيطار وعاصم بهجة
البيطار ، دار البشائر - دمشق ، ط/2 ، 1425هـ-2004م ، ص355 .

نَفَيْتُ ، فلا تحتاج إلى تقدير خبر محذوف ؛ لأنَّ اسم الفعل مع معموله يستقلُّ كلامًا . والوجه الأول أظهر لموافقة اللغة الفصحى في التقدير ولقلة ...*، ولكون اسم الفعل لم يأتِ على مثل هذه الصيغة ⁽¹⁾ .

وأورد ابن الحاجب علتين في حذف بني تميم خبر " لا " النافية للجنس هي علة حذف لازم وهي العلة الأولى ، والثانية علة معنى .

3- وجه تسمية حروف العلة بذلك :

ذكر ابن الحاجب العلة في تسمية حروف العلة بذلك ، فقال : " إمّا لأنها تُعِلُّ ما تكون فيه بالتغيير ، أي : تغييره ، فتكون إضافتها كإضافة حروف الجر ، فإننا أضفناها إلى أثرها . وإمّا لأنها حروف تعتلّ في أنفسها فتكون إضافتها كإضافة حروف الاستعلاء ، فأضفناها إلى صفة من صفاتها ، كما تقول : رجلٌ علم . وليس المراد هنا الإضافة التي في اصطلاح النحويين من منعهم إضافة الصفة إلى موصوفها أو العكس ، فإننا ههنا قد بيّنا المراد من قولنا: إنّها مضافة إمّا إلى أثرها أو إلى صفة من صفاتها، فليتأمل ذلك ⁽²⁾ .

فالعلة التي ذكرها ابن الحاجب في تسمية حروف العلة بذلك ، هي

علة التغيير .

* هناك كلمة محذوفة من مخطوطة الأمالي ، لم يتوصل محققا الأمالي إلى معرفتها .

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 2 / 603-604 .

(2) السابق ، 2 / 701-702 .

4- علة امتناع بناء " كان " الناقصة وأخواتها لما لم يسم فاعله :

ذكر ابن الحاجب علة امتناع بناء " كان " الناقصة وأخواتها لما لم يسم فاعله ، فقال: " لأنها لو بنيت لم يخل إما أن يُحذف معمولها جميعاً أو يثبتا جميعاً، أو أحدهما دون الآخر ، والجميع باطل ، فكان باطلاً " ⁽¹⁾ .

والعلة في امتناع بناء " كان " الناقصة وأخواتها لما لم يسم فاعله عند ابن الحاجب، هي علة بطلان الحذف والإثبات .

5- علة بناء " كيت وذيت " :

أشار ابن الحاجب إلى علة بناء " كيت وذيت "، فقال : " لأنها شاركت " كم " و " كذا " في أصل وضعها ، وهو كونهما للكناية عن متعدّد ، وهذه كذلك . ولا يقوى أن يقال : إنها مثلهما في الكناية لئلا يردّ علينا : فلان وفلانة ، فإنهما كنايةتان ومع ذلك هما معربان " ⁽²⁾ .

وعلة بناء " كيت وذيت " التي أوردها ابن الحاجب في هذا القول هي علة مشاركة، أو علة استصحاب الحال .

6- علة حذف الواو من نحو : " يَعدُّ " :

ذكر ابن الحاجب علة حذف الواو من " يعد "، فقال: " إنما حذفوا

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 723-722/2 .

(2) السابق ، 730/2 .

الواو من "يَوْعِدُ" ولم يحذف * من "يَنْعُ" و"يَسِرُّ" لأوجه ثلاثة: أحدها: أن الواو أثقل والياء أخف ، فلا يلزم من حذف ما هو ثقل حذف ما هو خفيف .
والآخر : أن وقوع الواو أكثر فلا يلزم من حذف ما كثر حذف ما قل . والآخر : أن الحذف في الواو لا يؤدي إلى لبس وفي الياء يؤدي إلى اللبس، وهو لبس صيغة الماضي بالمضارع، وليس كذلك في الواو ؛ لأنها لا تكون حرف مضارعة ⁽¹⁾ .

وقد فصل أبو البركات الأنباري القول في هذه المسألة في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف ، وبين أن علة حذف الواو من "يعد"، هي علة التخفيف ⁽²⁾ . أما ابن الحاجب فذكر ثلاث علل في حذف الواو من "يعد" ، هي علة ثقل ، وعلة كثرة ، وعلة عدم اللبس، فنلاحظ الاختلاف في علل ابن الحاجب عن علة أبي البركات الأنباري ، وذهب الكوفيون إلى أنها علة فرق ، وما ذكره ابن الحاجب وأبو البركات من علل لحذف الواو من "يعد" ، هو الصحيح في هذه المسألة .

7- علة من اشترط وجود "فَعَلَى" في الألف والنون إذا كان صفة :

ذكر ابن الحاجب علة من اشترط وجود "فَعَلَى" في الألف والنون إذا

* يقصد ابن الحاجب : لم يحذفوا الياء .

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 738-737/2 .

(2) انظر : أبا البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة 112 ، 787-782/2 .

كان صفة، بقوله : " لأنّ امتناع تاء التأنيث في " فعلان " إنّما كان لوجود صيغة التأنيث المستغني عن تاء التأنيث . فإذا كانت لها صيغة " فَعْلَى " حصل شبهها فاعتبر عِلّة " ⁽¹⁾ .

وعِلّة من اشترط وجود " فَعْلَى " في الألف والنون إذا كان صفة ، هي علة الشّبه .

8- علة كون النّسب بالياء المشددة :

ذكر ابن الحاجب علة كون النسب بالياء المشددة ، فقال : " لأنهم لما قصدوا إلى معنى النسب إلى الاسم ، ولم يكن بد من زيادة تدل عليه ، وأكثر الزيادات لحروف المد واللين ، فكانت أولى .

واختصت الياء لأن الواو مستقلة ، والألف لا يمكن تشديدها ، فتلبس بما في آخره ألف لا للنسب ك : فَعْلَى وفُعْلَى وفِعْلَى ، وشبهها ، فتعينت الياء لأنها غير مستقلة منها ، ويمكن تشديدها ، فيذهب اللبس بين قولك : حصيريّ وحصيريّ ، بالتشديد والتخفيف . أي : إذا شُدّدت علم أنه منسوب ، وإذا خففت علم أنّه مضاف " ⁽²⁾ .

ويرى أبو البركات الأنباري أنّ النّسب يكون بالياء المشدّدة ؛ لأنّ

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 803/2 .

(2) السابق ، 840-839/2 .

النَّسبُ أبْلَغُ مِنَ الْإِضَافَةِ فَشَدَّدُوا لِيَدُلُّوا عَلَى هَذَا الْمَعْنَى ⁽¹⁾. فَالْعِلَّةُ فِي قَوْلِ أَبِي الْبَرَكَاتِ الْأَنْبَارِيِّ عِلَّةٌ بِلَاغَةٌ ، أَمَا ابْنُ الْحَاجِبِ فَذَكَرَ عِلَّتَيْنِ فِي كَوْنِ النَّسَبِ بِالْيَاءِ الْمَشْدُودَةِ ، الْأُولَى عِلَّةٌ أَوَّلَى ، وَالثَّانِيَّةُ عِلَّةٌ عَدَمِ اسْتِقْلَالٍ ، وَكِلَا الرَّأْيَيْنِ صَحِيحٌ .

9- عِلَّةُ جَعْلِ الْإِعْرَابِ آخِرَ الْكَلِمَةِ :

ذَكَرَ ابْنُ الْحَاجِبِ عِلَّةَ جَعْلِ الْإِعْرَابِ آخِرَ الْكَلِمَةِ وَلَمْ يُجْعَلْ لَا أَوَّلًا وَلَا وَسْطًا، بِقَوْلِهِ : " لِأَنَّهُ لَيْسَ مِمَّا تَعُدُّ حَرَكَتَهُ وَسُكُونُهُ مِنْ بَنِيَّةِ الْكَلِمَةِ ، بِدَلِيلٍ أَنَّهُ مَحَلُّ التَّغْيِيرِ وَالْوَقْفِ وَالْحَذْفِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ . فَلَوْ وَضَعَ الْإِعْرَابُ فِي غَيْرِهِ ، لَأَدَّى إِلَى الْإِخْلَالِ بِالْبَنِيَّةِ وَإِلَى اللَّبْسِ . فَإِنَّهُ لَا يُدْرَى حِينَئِذٍ هَلْ حَرَكَتُهُ لِبَنَاءِ الصِّيغَةِ أَوْ لِلْإِعْرَابِ .

وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ الْإِعْرَابَ دَلِيلٌ مَعَانَ زَائِدَةٌ عَلَى مَعْقُولِيَّةِ الْمَدْلُولِ ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُؤْتَى بِهَا إِلَّا بَعْدَ ثَبُوتِ ذِكْرِ الْمَدْلُولِ ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ آخِرًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَثْبُتُ ذِكْرُ

الْمَدْلُولِ حَتَّى تَتِمَّ صِيغَتُهُ . فَلَوْ جَعَلَ فِي أَوَّلِهِ أَوْ وَسْطِهِ لَكَانَ دَالًّا عَلَى شَيْءٍ قَبْلَ ثَبُوتِ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ " ⁽²⁾ .

وَيَرَى الزَّجَاجِيُّ أَنَّ جَعْلَ الْإِعْرَابِ فِي آخِرِ الْأِسْمِ ؛ لِأَنَّ الْوَقْفَ يَدْرِكُهُ

(1) انظر : أبا البركات الأنباري : أسرار العربية ، ص 326 .

(2) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 822/2 .

فيسكن ، فيعلم أنه إعراب، وإذا كان وسطاً لم يمكن ذلك فيه⁽¹⁾. فالعلة في قول الزجاجي علة سكون ، وأما العِلل التي أوردها ابن الحاجب في جعل الإعراب آخر الكلمة ، هي علة الإخلال بالبنية وعلة اللبس ، وكلا الرأيين صحيح .

10- علة بناء " لَدُنْ " مع الإضافة :

بيّن ابن الحاجب علة بناء لدن مع الإضافة ، بقوله : " إنّما بُنيت " لدن " مع الإضافة ولم تبَن " قبل " و " بعد " إلا عند الاقتطاع [إذا نوي معنى المضاف إليه دون لفظه]. لأنّ من جملة لغات " لدن " " لَدُ " ، وهي موضوعة وضع الحروف ، فبنيت كما بنيت " مذ " الاسمية و " عن " الاسمية " وكم " و " من " . وليس كذلك " قبل " و " بعد " و " عند " ، وإن كانت " لَدُنْ " بمعنى عند ؛ لأنّ هذه لم توضع وضع الحروف . والأحكام لا تثبت بالعلل ، وإنما التعليل للواقع ، وهذا تعليل مناسب والحكم ثبت على وفقه فيصحّ التعليل به "⁽²⁾ .

وأشار ابن الوراق إلى علة بناء " لَدُنْ "؛ لأنّها ليس لها حال تنفكُّ بها من الإضافة، ولأنّ البناء ملازم لها في حال إضافتها، فجاز بناؤها، ولم يجر إعرابها⁽³⁾ .

(1) انظر : الزجاجي : الإيضاح في علل النحو ، ص 76 .

(2) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 829/2 .

(3) انظر : ابن الوراق : علل النحو ، تحقيق : د. محمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشيد

- الرياض ، ط 1، 1420هـ-1999م ، ص 336 .

وذكر ابن الحاجب علتين لبناء " لدن " مع الإضافة ، الأولى علة سماع ،
والثانية علة شبه .

11- علة بناء " كيت وكيت " على الضم :

ذكر ابن الحاجب عِلَّةَ بناء " كيت وكيت " على الضم ؛ لأنها كناية عما
أحد جزأيه مضموم ، وهو إما الجملة الاسمية أو الفعلية ⁽¹⁾.

وأضاف ابن الحاجب في كتابه الإيضاح في شرح المفصل : " فبنيت
تشبيهاً لها بما كُني بها عنه " ⁽²⁾.

والعِلَّةُ التي أوردها ابن الحاجب لبناء " كيت وكيت " على الضم ، هي
علة الشَّبه .

12- علة بناء الاسم لشبه واحد :

بَيَّنَ ابن الحاجب عِلَّةَ بناء الاسم لشبه واحد ، فقال : " إن قيل : لم بُني
الاسم لشبه واحد وامتنع من الصرف لشبهين ، وكلا الأمرين خروج عن أصله ؟
فالجواب : أن الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ويقربه مما ليس
بينه وبينه مناسبة إلا في الجنس الأعم ، وهو كونه كلمة ، وشبه الاسم بالفعل
وإن كان نوعاً آخر إلا أنه ليس في البعد عن الاسم كالحرف . ألا ترى أنك إذا

(1) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 836/2 .

(2) ابن الحاجب : الإيضاح في شرح المفصل ، 524/1 .

قسمت الكلمة خرج الحرف أولاً ؛ لأنه أحد القسمين ، ثم يبقى الاسم والفعل مشتركين ، فتفرق بينهما بوصف أخص من وصفهما بالنسبة إلى الحرف .

فوزان الحرف من الاسم كالجَماد بالنسبة للآدمي، ووزان الفعل من الاسم كالحيوان من الآدمي . فشبه الآدمي بالجَماد ليس كشبهه بالحيوان .

فقد علمت بهذا أن المناسبة بين الشيء وبين ما هو أبعد لا تقاوم مناسبات متعددة بينه وبين ما هو قريب منه ⁽¹⁾ .

والعلة التي ذكرها ابن الحاجب في بناء الاسم لشبه واحد ، هي علة الاشتراك .

13- وجه بناء " مثل " و " غير " على الفتح مع " ما " و " أن " .

يَن ابن الحاجب علة بناء " مثل " و " غير " على الفتح مع " ما " و " أن " ، بقوله : " إِنَّمَا خُصَّت " مثل " و " غير " في بنائهما على الفتح مع " ما " و " أن " في مثل قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَحَقُّ مَثَلٍ مَّا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ ﴾ [الذاريات:23] ، وغير أن نَطَقْتُ ⁽²⁾ ، لكثرتهما في الكلام ككثرة الظروف . فلما أُضيفتا إلى المبني أُجريتَا مجرى الظروف في جواز البناء ، كما بنوا " غير " على الضم لما قُطعت عن الإضافة تشبيهاً بالغايات ، حيث قالوا : لا غيرٌ وليس غيرٌ . وكان مع " ما "

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 841/2 .

(2) البيت بتمامه : لم يمنع الشُّربَ منها غيرَ أنْ نطقت حمامةٌ في غصونٍ ذاتِ أوقالٍ ، هذا الشاهد من شواهد سيبويه ، ونسبه للكناني ، انظر : سيبويه : كتاب سيبويه ، 329/2 .

و" أن " المصدرتين لوقوع الجمل بعدهما . وقيل لأنهما حرفان " (1) .

ورواية سيبويه بالرفع " غيرُ أنْ نَطَقْتُ " ، وقال : " وزعموا أنْ ناسًا من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع ، فقال الخليل رحمه الله : هذا كنصب بعضهم " يومئذٍ " في كلِّ موضع ، فكذلك " غيرُ أنْ نَطَقْتُ " (2) . وذكر مكيُّ بن أبي طالب القيسي أنْ مثل بُنِيت لإضافتها إلى اسم غير متمكّن، وهو " أنْ " كما بُنِيت " غير " لإضافتها إلى " أنْ " (3) .

وعلة بناء " مثل " و " غير " على الفتح مع " ما " و " أنْ " ، التي وردت في قول ابن الحاجب السابق ، هي علة كثرة الاستعمال .

14- وجه جواز الإضمار في باب " نعم " و " بئس " دون حبذا .

بيّن ابن الحاجب علة جواز الإضمار في باب " نعم " و " بئس " دون " حبذا " ، بقوله : " لأنَّ " نعم وبئس " كثرتا فاستعمل فيهما ما هو أخصر لوجوب الاستتار ، ولأجل الاختصار التزموا الإفراء حتى يؤدي إلى زيادة لفظ عند الإبراز ، بخلاف حبذا فإنه لم يكثر ، فاغترفوا فيها التلّفُظَ بهذا مع كونهم وقّوا بأصل المعنى في الإبهام والتفسير " (4) .

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 825-824/2 .

(2) سيبويه : كتاب سيبويه ، 330/2 .

(3) انظر : مكيُّ بن أبي طالب القيسي : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، تحقيق: د. محيي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط/5 ، 1418هـ-1997م ، 287/2 .

(4) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 889/2 .

وذكر أبو البركات الأنباري علة جواز الإضمار في باب " نعم " و " بئس " دون " حبذا " ، أنهم فعلوا ذلك طلباً للتخفيف والإيجاز والاختصار⁽¹⁾ . وأما ابن الحاجب فذكر علة جواز الإضمار في باب " نعم " و " بئس " دون " حبذا " ، وهي علة الكثرة والاختصار . فما ذكره ابن الحاجب قريب مما قاله أبو البركات الأنباري في هذه العلة .

15- علة صرف ما لا ينصرف إذا دخلته اللام أو الإضافة :

ذكر ابن الحاجب علة صرف ما لا ينصرف إذا دخلته اللام أو الإضافة ، بقوله : " إن قيل : لِمَ انصرف ما لا ينصرف إذا دخلته اللام أو الإضافة ، والعلتان باقيتان كنحو : الأحمر وأحمركم ، فإنّ الصفة ووزن الفعل باقية . فالجواب عنه من وجهين : أحدهما : أنّه منجرّ بالكسرة غير منصرف . وإنّما انجرّ بالكسرة ؛ لأنّ الموجب للفتحة موضعها تَبَعُهَا لذهاب التنوين للعلتين .

فإذا كان التنوين قد ذهب لأجل اللام والإضافة انتفى موجب حذف الكسرة ، فبقي منجرّاً بالكسرة على أصله . هذا إذا قلنا : إنّ موجب العلتين حذف التنوين وموجب الفتحة موضع الكسرة حذف التنوين للعلتين . فإذا قلنا : إنّ موجب العلتين حذف التنوين والكسرة معاً ، لا أنّ الكسرة

(1) انظر : أبا البركات الأنباري : أسرار العربية ، ص 112 .

تبع للتنوين الذهاب للعلتين ، فإنه يحتاج إلى غير هذا الجواب ، وهو أن يقال :
لما اختص هذا الاسم بخاصةٍ ممتزجة معه حتى صارت كالجزء ، وهي من
خصائص الأسماء قابلت بقوتها ذلك الشبه، فرجع الاسم إلى أصله في الصرف،
ولا تنوينَ لتضاده مع الألف واللام ، ثم حُمِلت الإضافة على اللام لاشتراكهما في
المعنى والموجب . ألا ترى أنه لا يُجمع بينه وبين التنوين كاللام ، وأنها توجب
التعريفَ كاللام " (1) .

والعلة في صرف ما لا ينصرف إذا دخلته اللام أو الإضافة التي أوردتها
ابن الحاجب في هذا القول هي علة استصحاب الحال ، وقد أشار المبرد إلى هذه
العلة بالرجوع إلى الاسمِية الخالصة (2) .

إنَّ علل ابن الحاجب أقرب إلى المنطق وفيها براعة عقلية ، فهو يميل إلى
التعليل والإغراق فيه ، وذلك لتأثره بالفقه والمنطق وأصولهما ، ومن عله
اللفظية التي وردت في الأمالي ما يأتي :

1- علة عدم تقدم خبر " كاد " على اسمها :

والعلة التي ذكرها ابن الحاجب في عدم تقدم خبر " كاد " على اسمها ،
هي علة امتناع التقديم (3) .

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 791/2-792 .

(2) انظر : المبرد : المقتضب ، 313/3 .

(3) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 810/2-811 .

- 2- علة جواز حذف التمييز في " حَبَّ " وامتناعه في " نِعْمَ " :
- وعِلَّةُ جواز حذف التمييز في " حَبَّ " وامتناعه في " نِعْمَ " ، عند ابن الحاجب هي علة الفرق ⁽¹⁾ .
- 3- وجه إضافة " سَعِيدُ كُرْزٍ " وبابه :
- أورد ابن الحاجب علتين في إضافة " سَعِيدُ كُرْزٍ " ، العلة الأولى هي علة الكثرة ، والثانية علة الفائدة ⁽²⁾ .
- 4- وجه عدم نصب الظرف المختص من الأمكنة بتقدير في :
- يُلاحظ أنَّ ابن الحاجب يعلِّل عدم نصب الظرف المختص من الأمكنة بتقدير في ، بثلاث علل ، الأولى علة اللَّبس ، والثانية علة الشَّبه ، والثالثة علة الكثرة ⁽³⁾ .
- 5- وجه حمل النَّصب على الجرِّ والجرِّ على النَّصب :
- وأورد ابن الحاجب علتين لحمل النَّصب على الجرِّ والجرِّ على النَّصب ، هما علة الخفة ، وعلة استصحاب الحال ⁽⁴⁾ .
- 6- وجه طرح المثنى المؤنث في باب الإضمار :

(1) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 316/1 .

(2) انظر : السابق ، 766/2 .

(3) انظر : السابق ، 774-773/2 .

(4) انظر : السابق ، 833/2 .

ويُلاحظ أنَّ ابن الحاجب أورد علتين لطرح المثنى المؤنث في باب الإضمار، هما علة كثرة ، وعلة الاختصار ⁽¹⁾.

7- علة حذف التنوين والألف من " ابن " إذا وقع صفة بين علمين :

والعلة التي ذكرها ابن الحاجب في هذا القول ، هي علة كثرة الاستعمال ⁽²⁾.

8- إيراد على علة بناء " مَنْ " الموصوفة والجواب عنه :

فالعلة التي أوردتها ابن الحاجب في بناء " مَنْ " الموصوفة ، هي علة الشُّبه ⁽³⁾.

9- علة عدم وقوع المبتدأ جملة :

وعلة عدم وقوع المبتدأ جملة التي ذكرها ابن الحاجب في هذا القول، هي علة عدم صحة ⁽⁴⁾.

10- علة إعراب المضاف إلى ياء المتكلم تقديرًا :

ويُلاحظ أنَّ ابن الحاجب ذكر عِلل إعراب المضاف إلى ياء المتكلم تقديرًا في الأحوال الثلاث ، بعلة التَّعذر ⁽⁵⁾.

(1) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 889/2 .

(2) انظر : السابق ، 741 /2 .

(3) انظر : السابق ، 823/2 .

(4) انظر : السابق ، 764/2 .

(5) انظر : السابق ، 853/2 .

11- وجه دخول أن المخففة على " ليس " و " عسى " :

وأورد ابن الحاجب ثلاث علل لدخول أن المخففة على " ليس " و " عسى " ، العلة الأولى علة عدم الصّحة ، والثانية علة عدم اللزوم ، والثالثة علة التّضمن⁽¹⁾ .

12- وجه حذف حرف الجر في باب " أن " و " أنّ " :

والعلة التي جاء بها ابن الحاجب في هذا القول ، هي علة التّخفيف⁽²⁾ .

13- لا يستقيم تقدير التّمييزات كلها بـ " مِنْ " :

والعلة التي ذكرها ابن الحاجب في عدم جواز تقدير التّمييزات كلها بـ " مِنْ " ، هي علة عدم الاستقامة⁽³⁾ .

14- وجه النّسب إلى الصدر في المركّبات :

وأورد ابن الحاجب علّتين للنّسب إلى الصدر في المركّبات ، هما علة السّبق وعلة الشّبه⁽⁴⁾ .

(1) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 213-211/1 .

(2) انظر : السابق ، 818/2 .

(3) انظر : السابق ، 704/2 .

(4) انظر : السابق ، 763-762/2 .

ثانيًا : العلل المعنوية :

1- علة كون الإنشاء بالحروف :

بيّن ابن الحاجب علة كون الإنشاء بالحروف ، بقوله : " لأنه معنى يتعلق بجزأين : مسند ومسند إليه . إذ الجمل الإنشائية كالإخبارية في الإسناد . فكما أن المعاني التي تتعلق بالجزأين في الإخبار لا تكون إلا بالحروف كـ " إن " ولام الابتداء وأشباههما والنفي ، فكذلك المعاني التي تتعلق بالجزأين في الإنشاء كحرف الاستفهام وليت ولعل ولام الأمر ولا في النهي ، وأشباه ذلك " (1) .

فالعلة في كون الإنشاء بالحروف التي أوردها ابن الحاجب في هذا القول ، هي علة معنى .

2- سر كون الضمائر الغائبة لا تعود إلا على متقدم الذكر :

ذكر ابن الحاجب علة كون الضمائر الغائبة لا تعود إلا على متقدم الذكر لفظًا أو معنًى أو حكمًا ، بقوله : " إنَّ الضمائر مُلبَّسة باعتبار حقائق مدلولها لصحة إطلاقها على المختلفات ؛ لأنك إذا قلت : قاموا ، وما أشبهه ، احتمل الزيّدين والعمرين والمسلمين والمشرّكين ، فأرادوا أن لا يعيدوها إلّا على ما يتقدم ذكره رفعًا لهذا الالتباس " (2) .

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 2 / 757 .

(2) السابق ، 2 / 771-772 .

فالعلة التي جاء بها في كون الضمائر الغائبة لا تعود إلا على متقدم
الذكر لفظاً أو معنًى أو حكماً ، هي علة اللبس .

3- علة عدم وقوع ظروف الزمان أخباراً عن الجثث :

بيّن ابن الحاجب علة عدم وقوع ظروف الزمان أخباراً عن الجثث،
بقوله : " لعدم الفائدة فيه ؛ لأنها لو أُوقعت خبراً لكان التقدير أنّها حاصلة
وثابتة فيه . وقد عُلِمَ اشتراك الجثث كلها في ذلك المعنى على جهة ، فلا معنى
للإخبار بها عنها ، بخلاف ظروف المكان فإن كل جزء من الجثث مختص بمكان
دون مكان ، فكان في الإخبار عنها بالمكان فائدة لم تكن عند المخاطب . ولما
كانت معاني المصادر كالجثث بالنسبة إلى المكان في الزمان والمكان ، صحّ الإخبار
عنها بالمكان والزمان جميعاً كقولك : القتالُ غداً ، والقتالُ يومَ الجمعة ، والقتالُ
أمامك ، والقتالُ خلفك " ⁽¹⁾ .

ويرى أبو البركات الأنباري أنّ علة عدم وقوع ظروف الزمان أخباراً عن
الجثث، هي علة عدم الفائدة ⁽²⁾ ، وهي العلة نفسها التي ذكرها ابن الحاجب
في قوله السابق .

4- علة وجوب حذف العامل من الحال المؤكّدة :

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 854/2 .

(2) انظر : أبا البركات الأنباري : أسرار العربية ، ص 89 .

ذكر ابن الحاجب علة وجوب حذف العامل من الحال المؤكدة دون غيرها ، بقوله : " لأنه لا بد أن يتقدمها جملة تتضمن في المعنى ثبوتها . فلو أظهر العامل لأظهر الثبوت وهو عين ما دلّ عليه اللفظ الأول ، فكان إظهاره كإظهار العامل في المصدر بعد أن تقدم ما يُشعر به : هذا عبدُ الله حقًا ، وكقوله تعالى : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ ﴾ [النساء : 122] ، وقوله تعالى : ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء : 24] ، وأمثال ذلك كثير " ⁽¹⁾ .

والعلة التي جاء بها ابن الحاجب لوجوب حذف العامل من الحال المؤكدة دون غيرها ، هي علة إظهار المعنى .

5- علة وقوع " أن " في خبر " عسى " دون السين وسوف :

بيّن ابن الحاجب علة وقوع " أن " في خبر " عسى " دون السين وسوف ، بقوله : " لأمرين : أحدهما : أنها تُؤوّل بالاسم الذي هو المصدر ، والمعنى عليه ، فكانت أولى مما لا يُؤوّل بذلك وهما السين وسوف . والثاني : أن " عسى " فيها معنى الإنشاء ، والسين وسوف مع ما بعدهما يستقلان جملة خبرية ، بخلاف " أن " مع فعلها ، فإنّها لا تستقل جملة أصلاً ، فكان وقوع ما لا تكون فيه في الظاهر منافاة بينه وبين ما هو في حيّزه أولى من وقوع ما بينهما المنافاة وهما الإنشاء والخبر .

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 855/2 .

أما امتناع "لا" و "و" لن" فواضح ؛ لأنهما للنفي ، وهذه للإثبات ، وهما متنافيان⁽¹⁾.

وبيّن أبو البركات الأنباري علة وقوع "أن" في خبر "عسى" دون السين وسوف، لأنّ "عسى" وضعت لمقارنة الاستقبال ، و"أن" تخلص الفعل للاستقبال إذا دخلت عليه ، فألزموا الفعل "أن"⁽²⁾، فالعلة هي علة إخلاص الاستقبال ، وأما ابن الحاجب فذكر علتين في هذه المسألة ، الأولى علة الأولى ، والثانية علة معنى .

6- علة منع "الذي" من الجزم إذا تضمنت معنى الشرط :

ذكر ابن الحاجب علة منع "الذي" من الجزم إذا تضمنت معنى الشرط ، بقوله: "إن قيل لم جزمتم متى" وشبهها ولم تجزم "الذي" إذا تضمنت معنى الشرط في قولهم : الذي يأتيني فله درهم ؟

فالجواب : أن "الذي" وُضعت وصلة إلى وصف المعارف بالجمل ، فأشبهت لام التعريف ، فكما أن لام التعريف لا تجزم فكذلك الذي . الآخر : أن الجملة التي توصل بها لا بدّ أن تكون معلومة للمخاطب ، والشرط لا يكون إلا مبهما . الآخر : أنّ "الذي" مع ما يُوصَل به اسم مفرد ، والشرط مع ما يقتضيه

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 865/2-866 .

(2) انظر : أبا البركات الأنباري : أسرار العربية ، ص 131 .

كلمتان مستقلتان⁽¹⁾ .

ذكر ابن الحاجب علتين في منع " الذي " من الجزم إذا تضمنت معنى الشرط ، هما علة الشبه ، وعلة عدم توفر شرط الإبهام .

7- العلة في عدم كون المصدر مع فاعله جملة :

بيّن ابن الحاجب العلة في عدم كون المصدر مع فاعله جملة ، بقوله " :
إنما كان الفاعل مع فعله جملة ولم يكن المصدر مع فاعله جملة ؛ لأنك إن جعلته جملة باعتبار كونه مبتدأ كان فاسدًا ، لأن الغرض في كونه رافعًا فاعلاً .
وأيضًا فإنه لا يستقيم لأنك إن جعلت " ضرب " مبتدأً تعذر الخبر بزيد ، وإن جعلت زيدًا مبتدأً تعذر الخبر بضرب ، إذ زيد لا يكون ضربًا ، ويؤدي إلى أن يكون المبتدأ نكرة من غير شرط ، أو إلى أن يكون " عمراً " منصوبًا بمصدر مفصول بينه وبينه بأجنبي وهو زيد الذي قُدّر مبتدأ . ولا يستقيم أن يكون جملة باعتبار كونه فعلاً وفاعلاً ، إذ المصدر ليس بفعل ، وقد ثبت أنه لا يكون جملة إلا من مبتدأ وخبر ، أو فعلٍ وفاعل ، وهذا ليس واحدًا منهما⁽²⁾ .

وذكر ابن الحاجب علتين في عدم كون المصدر مع فاعله جملة ، هما علة الفساد ، وعلة عدم الاستقامة .

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 880/2 .

(2) السابق : 880/2-881 .

8- العلة في عدم كون الفاعل جملة :

أشار إلى العلة في عدم كون الفاعل جملة ، بقوله : "إنَّما لم يكن الفاعل جملة ؛ لأنَّه محكوم عليه ، والمحكوم عليه لا يكون إلا مفردًا ، بخلاف الأحكام فإنَّه يُعبَّر عنها بالمفرد تارة والجملة أخرى . وإنَّما كان ذلك لاتساعهم في الأحكام . ألا ترى أنَّهم وضعوا جملة باب الأفعال مشروطةً بأن تكون أحكامًا لغرض الاتساع فيها والاختصار ، ولم يُوضع المحكوم عليه ذلك الوضع . ومن ثمَّ لم يقع الفاعل ولا المبتدأ جملة إلا إذا قُصد به نفس اللفظ فيكون حينئذ كالمفرد في الحكم كقولك : زيد قائم ، جملة اسمية ، وما أشبه ذلك . وقولهم تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه ، المراد: أن تسمع ، نصبت أو رفعت " ⁽¹⁾ .

والعلة التي أتى بها ابن الحاجب في عدم كون الفاعل جملة ، هي علة معنى .

ذكر ابن هشام الخلاف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة أم لا ؟ فالمشهور المنع مطلقًا ، وأجازه هشام وثعلب مطلقًا نحو " يُعجبني قام زيد " ، وفصل الفراء وجماعة ونسبوه لسيبويه فقالوا : إن كان الفعل قلبياً ووجد مُعلّق عن العمل نحو "ظهر لي أقام زيد" صحَّ ، وإلا فلا ، وحملوا عليه قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَجُنَّهُ حَتَّى حِينٍ ﴾ [يوسف:35] ، ومنعوا

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 882/2 .

" يُعجبني قام زيد"، وأجازهما هشام وثعلب ، واحتجا بقوله :

وما راعني إلا يسيرُ بشرطٍ وعهدي به قينًا يسير بكير .

ومنع الأكثرون ذلك كله ، وأولوا ما ورد ممّا يوهمه ، فقالوا : في بدا

ضمير البداء ، وتسمع ويسير على إضمار أن⁽¹⁾ .

وأشار عبد السلام هارون محقق كتاب سيبويه بعد ورود الآية السابقة

، إلى قول سيبويه : " بدا لهم فعل . والفعل لا يخلو من فاعل ، ومعناه عند

النحويين أجمعين : بدا لهم بدو قالوا ليسجنه . وإنما أضمروا البدو ؛ لأنه

مصدر يدل عليه قوله : بدا لهم ، وأضمر كما قال تعالى جده : ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ

يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ {23/13} سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ﴾ [الرعد: 23-24] . ولا

يكون ليسجنه بدلاً من الفاعل ؛ لأنه جملة ، والفاعل لا يكون جملة⁽²⁾ .

والرأي الراجح في هذه المسألة هو المنع مطلقاً ، وهو الذي عليه أكثر

النحويين ، وما جاء مخالف أولوه كما رأينا في الآية وبيت الشعر .

9- وجه حمل النصب على الجزم :

ذكر ابن الحاجب علة حمل النصب على الجزم ، بقوله : " لأنّ الجزم في

الأفعال نظير الجر في الأسماء ، وقد حُمِلَ النصب على الجرّ في الأسماء فيما أعرب

بالحروف ، فوجب أن يُحمل النصب على الجزم في الأفعال فيما أعرب بالحروف ،

(1) انظر : ابن هشام : مغني اللبيب ، ص 559 .

(2) سيبويه : كتاب سيبويه ، 110/3 ، الهامش الثالث .

لئلا يكون للأفعال على الأسماء مزية .

ومعنى قولنا : نظير الجر في الأسماء ، أن الفعل لما أشبه الاسم أعرب بالرفع والنصب ، وتعذر الجر ، فجعل الجزم عوضاً عنه ، فصار الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ⁽¹⁾ .

والعلة التي أوردها ابن الحاجب في حمل النصب على الجزم ، هي علة النظر .

10- وجه جعل " أي " وصلة لنداء ما فيه الألف واللام :

بيّن ابن الحاجب علة جعل " أي " وصلة لنداء ما فيه الألف واللام ، بقوله : " إنما جعلت " أي " متوصلاً بها إلى نداء ما فيه الألف واللام ؛ لأنها مبهمةٌ يصحُّ تفسيرها بكلّ ما فيه الألف واللام ، والغرض ههنا أن يأتي ما فيه الألف واللام تفسيراً لها . فلما كانت كذلك صلحت لهذا المعنى . والذي يدل على ذلك أنّ أسماء الإشارة لما كانت بهذا الوصف وقعت هذا الموقع ف قيل : يا هذا الرجل ، ويا هؤلاء الرجال ⁽²⁾ .

والعلة في جعل " أي " وصلة لنداء ما فيه الألف واللام ، هي علة الإبهام .

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 770/2 .

(2) السابق ، 835/2 .

- ومن العلل المعنوية التي ذكرها ابن الحاجب في الأمالي ما يأتي :
- 1- وجه تسمية ما لا ينصرف بهذا الاسم :
 - والعلة في تسمية ما لا ينصرف بهذا الاسم ، هي علة معنوية⁽¹⁾ .
 - 2- وجه جعل الفاعل في " حبذا " اسم الإشارة دون غيره :
 - والعلة في جعل الفاعل في " حبذا " اسم الإشارة دون غيره ، هي علة الإبهام والاختصار⁽²⁾ .
 - 3- وجه تقدير إلّا بـ لكنّ في الاستثناء المنقطع :
 - والعلة في تقدير " إلّا " بـ " لكنّ " في الاستثناء المنقطع ، هي علة الموافقة⁽³⁾ .
 - 4- علة عدم جواز أن يكون ضمير الفصل توكيداً :
 - فالعلة في عدم جواز أن يكون ضمير الفصل توكيداً ، هي علة الحمل⁽⁴⁾ .
 - 5- تسمية حروف التنبيه بهذا الاسم أولى من تسميتها بحروف الاستفتاح :
 - والعلة التي ذكرها ابن الحاجب في تسمية حروف التنبيه بهذا الاسم ، هي علة الأولى⁽⁵⁾ .

(1) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 842/2 .

(2) انظر : السابق ، 888/2 .

(3) انظر : السابق ، 762/2 .

(4) انظر : السابق ، 812-811/2 .

(5) انظر : السابق ، 838/2 .

6- جواز حذف الموصوف وعدم جواز حذف الموصول :

والعلة في جواز حذف الموصوف وعدم جواز حذف الموصول، هي علة

معنى⁽¹⁾.

(1) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 835/2 .

المبحث الثاني : التعلييل :

رافق التعلييل نشأة النحو ، فمنذ البدايات رأينا النحاة يقرنون كل حكم بتعلييل يُسوِّغه ، والتعلييل قائمٌ على معنى السببية المتحصّل من اقتران الظواهر بعضها ببعض ، وفي عصر الخليل اجتُهد في التعلييل اجتهداً على نحوٍ واعيٍّ ، وكان التعلييل في كتاب سيبويه ظاهراً ، ثم جاء أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني ، فنما وتطور التعلييل على يديهما حتى بلغ الغاية والكمال .

وجاء ابن الحاجب ، واطلع على التراث النحوي لسابقه ، فتأثر بالتعلييل وخاصة أنّه شرح كتاب أبي علي الفارسي " الإيضاح " ، وسماه " المكتفي للمبتدي " ، ولم يصل إلينا الكتاب ، واهتم ابن الحاجب بالتعلييل كثيراً في أماليه فهو يكثر من التعلييل وكان مغرماً به ، ويعتمد عليه في مناقشاته وشرحه للمسائل النحوية ، وكلّ ذلك يرجع لتأثره بالفقه وأصوله والمنطق ، فهو يناقش مسائل النحو بأسلوب الفقهاء والأصوليين ، وسنتعرف على أسلوب ابن الحاجب في التعلييل من خلال عرض بعض المسائل التي كان يعللها

1- التعلييل في توجيه فتح وكسر همزة " أن " في قوله تعالى : ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ﴾ [الزخرف : 5] ، علل ابن الحاجب قراءة الآية الكريمة بفتح همزة " أن " وكسرها ، بقوله : " ف " أن كنتم " بالفتح تعلييل ، على قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم ، وعلة للضرب الذي

أنكر ، فأنكر أن يُهملوا بغير تذكير لأجل أنهم من المسرفين. فالتعليل للفعل الذي أنكر، فالإنكار إذن متعلّق بالفعل مقيّد بعلمته، لا مع انقطاعه عن علمته ، إذ قد يُنكر الفعل باعتبار تعليل علةٍ ولا يُنكر باعتبار أخرى ، كما تقول : أتضرب زيدًا إن أحسن إليك ؟ ولا تقول : أتضرب زيدًا إن أساء إليك ؟ وأما قراءة حمزة والكسائي بالكسر ، فشرط يدلُّ على جوابه ما تقدمه ، فانسحب معنى الإنكار على ما دلَّ على جوابه باعتباره ، فصار بهذا التقدير كمعنى المفتوحة ؛ لأن المفتوحة إذا كانت تعليلًا فمعناها : أن ما قبلها مسبب لما في حيزها⁽¹⁾.

وعلل مكيُّ بن أبي طالب القيسي فتح وكسر همزة " أن " ، بأنَّ من فتح " أن " جعله أمرًا قد كان وانقضى ، فالفتح على أنه مفعول من أجله ، والتقدير : من أجل أن كنتم ، ولأن كنتم ، ومن كسر " أن " جعله أمرًا منتظرًا لم يقع ، وجعل " إن " للشرط ، والشرط أمر لم يقع ، فيكون جواب الشرط ما قبله من جملة الكلام⁽²⁾.

فالتعليل عند مكي وابن الحاجب تقريبًا متشابه ولكن الاختلاف في أسلوب التعليل .

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 1 / 193 .

(2) انظر : مكي بن أبي طالب القيسي ، الكشف ، 255/2 .

2- التعليل في قوله تعالى : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾ [البقرة: 282] ، علل ابن الحاجب الجواب على إشكالين في الآية السابقة، بقوله : " فيه إشكالان : أحدهما : أن قوله : " أَنْ تَضِلَّ " ، ذكر تعليلاً لاستشهاد المرأتين موضع رجل ، ولا يستقيم في الظاهر أن يكون الضلال تعليلاً للاستشهاد ، وإثما العلة التذكير ، والإشكال الثاني : قال : فتذكر إحداهما الأخرى ، وقياس الكلام في مثل ذلك أن يقال : فتذكرها الأخرى ؛ لأنه قد تقدّم الذكر ، فلم يحتج إلى إعادة الظاهر .

والجواب عن الأول : أنَّ التعليل في التحقيق هو للتذكير ، ومن شأن لغة العرب إذا ذكروا علة ، وكان للعة علة قدموا ذكر علة العلة ، وجعلوا العلة معطوفةً عليها بالفاء لتخصل الدالتان معاً بعبارة واحدة ، كقولك : أعددتُ الخشبة أن يميل الحائطُ فأدعمها ؛ فالإدعام هو العلة في إعداد الخشبة ، والميل هو سبب الإدعام ⁽¹⁾ .

وأضاف قائلاً : " وليس التعليل واجباً فيه أن يكون مقصوداً وقوعه ، بل العلة هي المقتضية لذلك المعلوم " ⁽²⁾ .

وهذا التعليل ذكره سيبويه ⁽³⁾ قبل ابن الحاجب ، ولكن ابن الحاجب

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 127/1-128 .

(2) السابق ، 128/1 .

(3) انظر : سيبويه : كتاب سيبويه ، 53/3 .

أكثر الشرح في هذا التعليل .

3- ذكر ابن الحاجب التعليل في قوله تعالى ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُم فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ [الزخرف :39] ، بقوله : " ويجوز أن يكون تعليلاً ، فيكون المعنى : لأجل ظلمكم في الدنيا ، وفاعل " ينفعكم " إما : ﴿ أَنْكُم فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ ، على أنه لا يُسليكم التآسي ، وإمّا مضمّر يعود على ما قبله ، إما القول وإما القرين ، وتكون ﴿ إِذْ ظَلَمْتُمْ ﴾ على الوجهين المتقدمين على حاله ، و ﴿ أَنْكُم فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ تعليلاً ⁽¹⁾ .

والفاعل الذي ذكره ابن الحاجب في هذه المسألة أشار إليه أبو البقاء العكبري (ت616هـ) في كتابه " إملاء ما من به الرحمن " ونصّ عليه ⁽²⁾ .

4- بيّن ابن الحاجب التعليل حينما أملى على تعلق اللام في قول الزمخشري ، بقوله : " ولأنّ المتّصل أخصر " : إنّ اللام تتعلّق بمعنى قوله : " ولم يُسوّغوا تركه " ؛ لأنّ التعليل لنفي التسويغ لا للتسويغ ⁽³⁾ .

5- ذكر ابن الحاجب التعليل في قراءة أبي عمرو بن العلاء في كونه لم يترك الهمزة في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ تُصَبِّكَ حَسَنَةً تَسُوهُمْ ﴾ [التوبة:50] ، يعلل ذلك بوجهين :

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 143-142/1 .

(2) انظر : أبا البقاء العكبري: إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، تحقيق : إبراهيم عطوة عوض ، دار الحديث - القاهرة ، د.ط ، د.ت ، 227/2 .

(3) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 302/1 .

الأول : أنه إنما ترك الهمزات السواكن في أصل البناء ، وسكون هذه الأشياء عارض ، فأجراها مجرى المتحرك ، ولم يعتدّ بالعرض فلذلك لم يترك همزها .

الثاني : أنه لو ترك همز هذا الباب لأدى إلى أحد أمرين محذورين ، وهو إبقاء حروف العلة آخر الفعل مع الجازم أو حذفها ، وإبقاؤها على خلاف القياس ؛ لأنّ القياس أن يُحذف للجزم ما آخره واو أو ياء أو ألف ، وحذفها على خلاف القياس ؛ لأنّ أصلها همزة ، وإنما يُحذف ما ليس بهمزة ⁽¹⁾ .

6- بيّن ابن الحاجب التعليل في قول من قال : إنّ عوامل الجزم لا أصل لها في العمل ، يعلل ذلك بوجهين : الأول : أن الفعل في الإعراب غير أصل ، فعوامله غير أصلية في العمل . ولا خصوصية حينئذ لعوامل الجزم . والثاني : أن إعراب الفعل لما كان محمولاً على إعراب الاسم ، والاسم لا جزم فيه ، كان الجزم فرعاً في إعراب الفعل ، فوجب أن يكون عامله أيضاً فرعاً ⁽²⁾ .

7- علل ابن الحاجب بناء المنادى على حركةٍ ، للهرب من التقاء الساكنين في كثير من الأسماء كزيد وعمرو ثم حُمِلت البواقي عليها ، ولِعُرُوض البناء جعلوا المبنيّ عارضاً بالآلة العارضة ، وهي الحركة ؛ لأنّ أصل البناء السكون . وبُني على الضم ؛ لأنّهم لو بنوه على الفتح لالتبس بالمعرب ، إذ موضعه نَصَبٌ ، ولو بنوه على الكسر لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم عند حذف الياء منه ، وهو

(1) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 722-721/2 .

(2) انظر : السابق ، 799/2 .

كثير ، فلذلك بنوه على الضم لرفع هذا اللبس ⁽¹⁾ .

وذكر ابن يعيش تعليل بناء المنادى على الضم ؛ لأنَّ له أصلاً في التمكن فيجب تمييزه ممَّا بُني وليس له أصل في التمكن مثل : " من وكم " ، وغيرها إذ ليس لها سابقة إعراب ⁽²⁾ .

وما ذكره ابن الحاجب من تعليل لبناء المنادى على الضم ذكره ابن يعيش ، وأضاف إليه ابن يعيش وجهًا آخر هو شبهه بالغايات مثل : " قبل وبعد " ، فوجه الشبه بينهما أنَّ المنادى يعرب إذا أضيف أو نُكر ، ويُبنى إذا كان مفردًا ، وكذلك " قبل وبعد " تعربان مضافتين ونكرتين وتبنيان في غير ذلك ⁽³⁾ .

وبعد عرض هذه النماذج من تعليقات ابن الحاجب يظهر لنا الاتصال الوثيق بين النحو والفقه وأصولهما ، فابن الحاجب يعرض المسألة النحوية ، ويعلل لها بالأدلة المنطقية، من خلال الأسئلة التي يثيرها لمناقشة المسألة النحوية، فيكثر من الجدل والحوار حتى يوضح المسألة النحوية ويكشف عن وجه الصواب فيها ، وفق ما يقرر بأسلوب الفقهاء الأصوليين ، وفي كتاب الأمالي مجموعة كبيرة من هذه التعليقات ، ولكن الباحث اكتفى بهذه النماذج لتوضيح أسلوب ابن الحاجب ومنهجه في التعليل النحوي .

(1) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 426/1 .

(2) انظر : ابن يعيش : شرح المفصل ، 130/1 .

(3) انظر : السابق ، 130/1 .

المبحث الثالث : العامل النحوي :

عرّف ابن بابشاذ (ت469هـ) العامل بقوله : " العامل هو ما عمل في غيره شيئاً من رفع أو نصب أو جرّ أو جزم ، على حسب اختلاف العوامل " ⁽¹⁾ .

وعرّف أبو عبد الله الدينوريّ (توفي في حدود490هـ) العامل بقوله : " العامل ما أثر في غيره شيئاً من رفع أو نصب أو جرّ أو جزم " ⁽²⁾ .

وعرّف الشريف الجرجانيّ (ت816هـ) العامل ، بقوله : " ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب " ⁽³⁾ .

وتعدّ نظرية العامل أصلاً من الأصول التي قام عليها النحو العربي ، وكان الخليل هو الذي ثبّت أصول نظرية العامل ومدّ فروعها في النحو العربي وأرسى قواعدها ⁽⁴⁾ ، وفي كتاب سيبويه تجلت نظرية العامل بفضل الخليل ثم تلميذه سيبويه ، فالناظر في كتاب سيبويه يرى العوامل ظاهرة في شرح سيبويه للمسائل النحوية ، ومن أمثلة ذلك قوله عن إنّ وأخواتها : " وزعم الخليل أنها عملت عملين : الرفع والنصب ، كما عملت " كان " الرفع والنصب ، حين

(1) ابن بابشاذ : شرح المقدمة المحسبة ، تحقيق : خالد عبد الكريم ، المطبعة العصرية - الكويت ، ط1 ، 1976م-1977م ، 344/2 .

(2) أبو عبد الله الدينوري : ثمار الصناعة ، تحقيق : د. حنا جميل حداد ، الناشر : وزارة الثقافة ، ط1 ، 1994م ، ص76 .

(3) الشريف الجرجاني : التعريفات ، ص145 .

(4) انظر : شوقي ضيف : المدارس النحوية ، ص38 .

قلت : كان أخاك زيدٌ " ⁽¹⁾. وقوله في باب " هذا مجاري أواخر الكلم من العربية " : " وإِنَّمَا ذَكَرْتُ لَكَ ثَمَانِيَةَ مَجَارٍ لِأَفْرَقَ بَيْنَ مَا يَدْخُلُهُ ضَرْبٌ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ مَا يُحْدِثُ فِيهِ الْعَامِلُ - وَلَيْسَ مِنْهَا شَيْءٌ إِلَّا وَهُوَ يَزُولُ عَنْهُ - وَبَيْنَ مَا يُبْنَى عَلَيْهِ الْحَرْفُ بِنَاءً لَا يَزُولُ عَنْهُ لغيره شيءٌ أَحْدَثَ ذَلِكَ فِيهِ مِنَ الْعَوَامِلِ ، الَّتِي لِكُلِّ مِنْهَا ضَرْبٌ مِنَ اللَّفْظِ فِي الْحَرْفِ ، وَذَلِكَ الْحَرْفُ حَرْفُ الْإِعْرَابِ " ⁽²⁾.

قام النحاة بعد سيبويه بدراسة نظرية العامل ، فأصلوها في بحوثهم ودراساتهم وصنف بعضهم فيها مثل عبد القاهر الجرجاني في كتابه " العوامل المئة " ، فالعوامل النحوية مئة عامل تنقسم قسمين ، عوامل لفظية ، وعوامل معنوية .

أولاً : العوامل اللفظية : " كالأفعال التي ترفع الفاعل ، وتنصب المفعول به ، وهي أقوى العوامل ؛ ولقوتها حُمِلت عليها الأسماء التي تتضمن معناها كالمصدر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، واسم التفضيل ... ، والحروف المشبهة بالفعل ، وحروف الجر التي تدخل على الأسماء أصلية وزائدة ، فتؤثر فيها الجرّ لفظاً أو محلاً ، وحروف النصب التي اختصت بالدخول على الأفعال المضارعة فتنصبها بنفسها أو بحرف مضمَر بعدها ، وحروف الجزم ، ومنها ما يعمل في فعل واحد ، ومنها ما يعمل في فعلين .

(1) سيبويه : كتاب سيبويه ، 131/2 .

(2) السابق ، 13/1 .

تشارك تلك العوامل في نقاط اتفق عليها النحويون ، أهمّها :

1- الأصل ألا يجتمع عاملان على معمول واحد ، وإن اجتمعا فلا بد من الإعراب التقديري أو المحلي* .

2- إذا تنازع عاملان معمولاً واحداً ، جاز إعمال أيّهما .

3- العمل في الأصل للأفعال ، فهي عوامل قوية ، لا يُسأل عن السبب في إعمالها، أمّا الأسماء والحروف فإنها عوامل ضعيفة، فإن عملت سُئل عن السبب.

4- يترك العامل أثراً واحداً في آخر الم معمول .

5- يجوز أن يكون للعامل غير معمول واحد .

ثانياً : العوامل المعنوية : وهي عند البصريين عاملان .

1- رافع المبتدأ ، والعامل فيه الابتداء ، وهو تعرّي الاسم من العوامل اللفظية .

2- رافع الفعل المضارع ، والعامل فيه هو وقوعه موقعاً يصلح للاسم " (1) .

* الإعرابُ التقديريُّ : أثرٌ غيرُ ظاهرٍ على آخر الكلمة ، يجلبه العاملُ ، فتكونُ الحركةُ مقدَّرةً ؛ لأنها غير ملحوظة . وهو يكونُ في الكلمات المعربة المعتلّة الآخر بالألف أو الواو أو الياء ، وفي المضاف إلى ياء المتكلم ، وفي المحكيّ ، إن لم يكن جملةً - الجمل المحكية إعرابها محلي - ، وفيما يُسمى به من الكلمات المبنية أو الجُمْل .

والإعرابُ المحليُّ : تَغْيِرُ اعتباريُّ بسبب العامل ، فلا يكون ظاهراً ولا مقدَّراً . وهو يكون في الكلمات المبنية ، ويكون في الجمل المحكية . انظر : مصطفى الغلاييني : جامع الدروس العربية ، المطبعة العصرية - لبنان ، ط/12 ، 1393هـ-1973م ، ص20 ، وص25 .

(1) خليل عمارة : العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ، ط/1 ، 1991م ، ص54-61 ، والتحليل اللغوي "منهج وصفي تحليلي وتطبيقه على التوكيد اللغوي والنفي اللغوي وأسلوب =

لم تكن هذه العوامل موضع اتفاق بين النحويين البصريين والكوفيين ،
إذ اختلفوا في بعضها ، وقد فصل أبو البركات الأنباري الحديث عن هذه العوامل
في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف ⁽¹⁾ .

ولم يتفق ابن مضاء القرطبي (ت 592هـ) مع جمهور النحاة حول
نظرية العامل، فطالب بإلغائها وهدمها ، ولم يقر بوجود العامل ، وقال في كتابه
الردّ على النحاة : " قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني
النحويُّ عنه ، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه ، فمن ذلك ادعاؤهم أن
النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي ، وأن الرفع منها يكون بعامل
لفظي وبعامل معنوي ، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا " ضرب زيدٌ
عَمراً " أن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو إنما أحدثه ضرب ... وأما
القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضاً فباطل عقلاً وشرعاً ، لا يقول به أحد من
العقلاء لمعان يطول ذكرها " ⁽²⁾ .

= الاستفهام " ، تقديم: د. سلمان العاني، مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن ، ط/1 ، 1407هـ -
1987م ، ص 56-63 .

(1) انظر مثلاً : المسألة الخامسة : الاختلاف في رافع المبتدأ ورافع الخبر ، انظر : أبا البركات
الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ، 44/1-51 .

(2) ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة ، تحقيق: د. شوقي ضيف ، دار المعارف - القاهرة ،
ط/2، 1982م ، ص 76-78 .

فابن مضاء القرطبي كان فقيهاً على المذهب الظاهري ، وكان تأثره بالمذهب الظاهري الذي يرفض القياس والعلل والعامل ، ويكتفي بالظاهر من القرآن الكريم والحديث الشريف ، واضحاً في هجومه على النحو والنحاة .

ناقش ابن الحاجب في أماليه عدداً من المسائل النحوية المتعلقة بموضوع العامل ، وبين العامل فيها ، وكان يؤيد البصريين في بعض المسائل ويخالفهم في أخرى ، وإن كان متأثراً بالعوامل كما جاءت عند البصريين ، فهو يقسم العوامل إلى لفظية ومعنوية، وأملى على العوامل اللفظية في الإملاء " 123 " من الأمالي المطلقة ، فقال : " العوامل اللفظية مطلقة على " كان " وأخواتها ، وعلى " ظننت " وأخواتها ، و " إنَّ " وأخواتها ، و " ما " الحجازية . وحروف الجر ، وإن كانت لفظية أيضاً، إلا أنها لما كانت تقتضي شيئاً واحداً لم تعدّ مع تيك بخلاف ما ذكر أولاً⁽¹⁾ .

1- ذكر ابن الحاجب العامل في "إذا" في قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ ﴾ [يوسف:110]، بقوله: " من الناس من يقول جواب إذا "جاءهم"، وهو العامل فيها على قول أكثر النحويين ؛ لأنَّ " إذا " عندهم مضافة إلى الفعل الذي هو شرطها عاملة فيه عمل كل مضاف في المضاف إليه . وإذا كان الفعل بعدها معمولاً لها تعذر أن يكون عاملاً فيها ؛ لئلا يؤدي إلى أن يكون عاملاً معمولاً

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 811/2 .

من وجه واحد وهو محال .

وقال بعض النحويين : العامل في " إذا " فعل الشرط الذي بعده ، وهي عند هؤلاء غير مضافة ، وقالوا : إنها في العمل كـ " متى " . والفعل الواقع بعد " متى " هو العامل فيها في قول أكثر النحويين ، فلو كانت " إذا " واجباً إضافتها إلى ما بعدها لإبهامها وجب تقدير إضافة " متى " إلى ما بعدها لإبهامها ⁽¹⁾ .

2- عاد ابن الحاجب وذكر العامل في " إذا " في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ﴾ [القصص: 55] ، والعامل في " متى " ، فالعامل في " إذا " هو جوابها عند أكثر النحويين ، والأقل على أن العامل شرطها ، وأما " متى " فعكسها في القولين السابقين ⁽²⁾ .

3- بين ابن الحاجب مسألة العطف على عاملين في قوله تعالى: ﴿وَتَضَرِّفُ الرِّيَّاحِ آيَاتٌ ۖ﴾ وآيات ⁽³⁾ ، [الجاثية : 5] ، في التزام العطف على عاملين فيهما ؛ لأن الرفع يحتاج إلى عامل كما أن النصب يحتاج إلى عامل . وأكثر الناس يفرض الإشكال في قراءة النصب لكون العامل لفظياً وهما سواء .

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 132-131/1 .

(2) انظر : السابق ، 187-184/1 .

(3) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم بالرفع ، وقرأ حمزة والكسائي بالكسر ، انظر : ابن مجاهد : السبعة في القراءات ، ص 594 .

اختلف الناس في مسألة العطف على عاملين، فمنهم من يمنعه وهم أكثر البصريين، ومنهم من يجيزه وهم أكثر الكوفيين⁽¹⁾. وعلل أبو البقاء المنع من العطف بقوله: إِنَّ حَرْفَ الْعُطْفِ نَائِبٌ عَنِ الْعَامِلِ، وَلَيْسَ مِنْ قُوَّتِهِ أَنْ يَنْوَبَ عَنْ اثْنَيْنِ، فَلَا يَصَحُّ إِظْهَارُهُمَا بَعْدَهُ⁽²⁾.

4- فصل ابن الحاجب القول في العامل في قوله تعالى: ﴿إِذْ تَدْعُونَ﴾ [غافر: 10] ، بقوله : على وجه " لمقت الله " الأول ، ومعناه : لمقت الله إياكم في الدنيا إذ تَدْعُونَ إلى الإيمان فتكفرون أكبر من مقتكم أنفسكم في الآخرة .
وقيل : العامل فيه " مقتكم " الثاني ، فيكون المعنى : لمقت الله إياكم أكبر من مقتكم أنفسكم إذ تَدْعُونَ .

ويجوز أن يكون العامل فيه " أكبر " على التقديرات كلها. ويجوز على الجواب الأول والثاني أن يكون لمقت الله إياكم في الدنيا ، ولمقت الله في الآخرة أيضًا صالح لهما⁽³⁾ .

5- بين ابن الحاجب العامل في " كم " في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [يس: 31] ، بقوله : " العامل في " كم " قوله :

(1) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 133/1-134 .

(2) انظر : أبا البقاء العكبري : اللباب في علل البناء والإعراب ، الجزء الأول ، تحقيق: د. غازي مختار طليمات ، والجزء الثاني ، تحقيق: د. عبد الإله نبهان ، دار الفكر المعاصر - بيروت ، ودار الفكر - دمشق ، ط/2 ، 1422هـ-2001م ، 434/1 .

(3) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 141/1-142 .

"أهلكنا"؛ لأنَّ "كم" لا يعمل فيها ما قبلها ، وتكون الجملة معمولة "يروا" ،
و"أنَّهم إليهم لا يرجعون" مفعول لأجله تقديره : "لأنَّهم" . وبعض البصريين
يجعل "كم أهلكنا قبلهم من القرون" معترضاً ، و"أنَّهم إليهم لا يرجعون"
معمول "يروا" .

وقال الزجاج : "أنَّهم إليهم لا يرجعون" بدل من "كم أهلكنا قبلهم
من القرون" ، وهذا يؤدي إلى مذهب الكوفيين في إعمال "يروا" في "كم" ؛
لأنَّ العامل في البديل عامل في المبدل منه . والبديل ههنا "أنَّهم إليهم" والعامل
فيه "يروا" ، والمُبدلُ منه "كم أهلكنا" . وإن اعتذر عنه بأنه أراد أن "يروا"
عامل في "كم أهلكنا" معنى ، فضعيف من جهة أنَّ "أنَّهم" معمول لفظاً ،
فلا يستقيم أن يكون بدلاً مما ليس معمولاً بعامله ⁽¹⁾ .

6- أملى ابن الحاجب على الصفات العاملة ، بقوله : "فالصفات العاملة على
قسمين : قسمٌ متعدّد كضارب ، وقسم غير متعدّد ، وهو على قسمين : أحدهما :
اسم فاعل كقائم وقاعد ، والآخر : الصفة المشبهة كقريب وبعيد .
والأصل في الإعمال فيهما لاسم الفاعل ، وحُمِلت الصفة المشبهة به عليه
، فإذا أعملت المتعدّي أعملته إعمال فعله فتعدّيه إلى واحد واثنين وثلاثة إن
كان متعدّياً إلى ذلك .

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 1/243-244 .

وإذا أعملتَ غيرَ المتعدّي والصفة المشبهة به أعملتهما في المرفوع لا غير ، إلا ما كان من المنصوبات غير مفعول فإنك تعملهما أيضًا فيه كالظروف والمصادر كقولك : هذا قائمٌ غلامُه يوم الجمعة ، وقائمٌ غلامُه قيامًا ⁽¹⁾ .

7- ذكر ابن الحاجب العامل في الحال، بقوله: " هو العامل في صاحب الحال : " قولهم " هذا زيدٌ قائمًا " . إن قيل : كيف صحَّ أن يكون العامل في الحال عن اسم الإشارة ما في معناه من معنى الإشارة مع الاتفاق على أنَّ العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال ؟ فإذا كان العامل في الحال معنى اسم الإشارة والعاملُ في صاحب الحال هنا الابتداء لم يَصْدُقْ أنَّ العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال لاختلاف العاملين .

فالجواب : أنَّ اسم الإشارة له جهتان ههنا : أحدهما : أنه مبتدأ ، والعامل فيه الابتداء ، وليس الحال له على هذه الجهة . والثاني : أنه في المعنى مفعول لِمَا تَضَمَّنَه معنى الإشارة ، فالحال له بهذا الاعتبار . ومعنى الإشارة عاملٌ فيه بهذا الاعتبار الذي كان به صاحب الحال ، وهو العامل في الحال ⁽²⁾ .

8- بيّن العامل في نصب " غير " في الاستثناء : " انتصب " غير " في قولهم " قامَ القوم غيرَ زيد ، بالفعل وبما تضمنته " غير " من معنى " إلا " . وهذا هو

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 742/2 .

(2) السابق ، 816/2 .

الذي عليه المعنى⁽¹⁾ .

9- ذكر ابن الحاجب عدم تقدّم التمييز على عامله ، بقوله : " ولقد أبى سيبويه تقدّم المميّز على عامله " ، لا يجوز تقدّم التمييز مطلقاً لأمرين : أحدهما : أنّ العامل فيه كله الأمر المحتاج إلى التبيين ، وليس هو بالفعل . فالعاملُ في " درهماً " قولك : عشرون ، لاقتضائه تفسيراً . والعامل في قولك : طابَ زيدٌ نفساً ، الإبهام في الأمور المحتملة المنسوب إليها الطيب ، وقد أجمعنا على أنّ : درهماً عشرون لا يجوز ، فكذا هذا .

والآخر: سلّمنا أنّ العامل في أحدهما ، ولكنّ التمييز في المعنى موصوف قدّمت صفته لغرض ، فإذا قُدّم زال ذلك الغرض فيفوت ذلك المعنى⁽²⁾ .

10- ذكر ابن الحاجب أنّ العامل في خبر كان يضمّر ، وخصّ كان بالذكر لئلا يُتوهم أنّ أخواتها مثلها ، ومثّل بقوله : " إنّ خيراً فخيرٌ " ⁽³⁾ .

11- بيّن ابن الحاجب أنّ الأفصح إلغاء " كأنّ " إذا خففت ، وقال : " وإمّا كانت " كأنّ " إذا خففت ألغيت على الأفصح لوجهين : أحدهما : بعدها عن شبه الفعل ؛ لأنّها إمّا عملت لشبهها به ، وبيانٌ بعدها دخول حرف الجر عليها .

(1) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 887/2 .

(2) السابق ، 408-407/1 .

(3) انظر : السابق ، 409/1 .

والثاني : أنها لم تكثر كثرة " إِنَّ " إذا خفت " (1) .

وذكر النحاة أحكام " كَأَنَّ " إذا خفت واختلفوا في إعمالها وإلغائها (2) ، ولكنهم لم يذكروا علة إلغاء عملها التي أوردها ابن الحاجب في هذه المسألة .

12- في تقديم " إِنَّ " على لام الابتداء ، قال ابن الحاجب : " إِنَّمَا قَدِّمْتُ " إِنَّ " وأخّرت اللام ؛ لأنَّ " إِنَّ " لها أخوات وجب تقديمها وهي : ليت ولعل وكأَنَّ ، واللام لا أخت لها ، فغُيِّرَت المنفردة وتُرِكَت ذات الأخوات لتكون كأخواتها .

والآخر أنَّ " إِنَّ " عاملةٌ واللام ليست عاملةٌ فما كان عاملاً قوي بالتقديم للعمل ؛ لأنَّ العامل أصله التقديم ، فكانت اللام بالتأخير أولى " (3) .

13- بيّن ابن الحاجب جواز إلغاء العامل الداخل على المبتدأ والخبر إذا زيد معه حرف ، وجاز اعتباره مثل قولهم : " إِنَّمَا زِيدَ قَائِمٌ " . ولم يجز ذلك في مثل قوله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾ [آل عمران : 159] ، والفرق هو : أنَّ في المسألة الأولى حيثُ جاز الوجهان ؛ لأنه ثُمَّ إذا لم يُعتبر العامل رجوع الكلام إلى أصله الذي كان عليه ، وليس كذلك ههنا ، فإنه لا جهة إلا إعمال الجار ، فلو لم نحكم على " ما " بالزيادة لبقى المجرور ولا جار (4) .

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 695/2 .

(2) انظر : أبا البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة 24 ، 197/1-198 ، وابن

يعيش : شرح المفصل ، 82/8-83 ، وابن عقيل : شرح ابن عقيل ، 389/1-392 .

(3) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 695/2-696 .

(4) السابق ، 881/2-882 .

وقد نصّ الأخفش على أنّ " ما " زائدة ⁽¹⁾ .

14- شرح ابن الحاجب وجه عمل " ليت ولعل وكأن " في الحال ، بقوله : " ولم تعمل إنّ وأنّ ولكنّ ، من وجوه : منها : أنّ " ليت ولعلّ وكأنّ " معانيها معاني أفعال محققة غير معاني التأكيد . ومعنى " إنّ " التأكيد المجرد ، والتأكيد لا يزيد في المعنى على ما كان عليه . ألا ترى أنّك إذا قلت : ما جاءني من أحد ، وجاء زيد زيد ، لم يجز أن يكون " من " ولا " زيداً " الثاني عاملاً في شيء لم يكن عاملاً فيه قبل ؛ لأن الأمر فيه على ما كان ، بخلاف ليت ولعل فإنّ معناهما : أتمنى وأتوقع . والثاني : هو أنّ " ليت ولعل وكأنّ " يتعلّق بالجزأين كل واحد منهما يصح أن يكون مقيّداً بحال باعتبار التمني والتوقع والتشبيه . ألا ترى أنّك إذا قلت " كأنّ زيداً راكباً الأسد ، إنّما أردت تشبيه زيد في حال ركوبه بالأسد . وكذلك إذا قلت : كأنّ زيداً الأسد مفترساً ، إنّما أردت تشبيه زيد في حال افتراسه ، بخلاف " إنّ " فإنّها لتوكيد النسبة ، والنسبة لا تقبل ما ذكرناه ؛ لأنّ ذلك من توابع المفردات لا من توابع النسب . الثالث : قالوا : ليت إنّ زيداً قائم ، بمعنى : أتمنى أنّ زيداً قائم ، وليت زيداً قائم ، في معنى : أتمنى زيداً قائماً . فلما استعملوها هذا الاستعمال أعملوها في الحال من طريق الأولى ⁽²⁾ .

(1) انظر : الأخفش : معاني القرآن ، 135/1 .

(2) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 856/2 .

15- أملى ابن الحاجب على إعراب الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور ، فمذهب الأخفش في قولهم : " في الدار رجلٌ " وشبهه أنه مرفوع بالفاعلية ، والتقدير : " استقر في الدار رجلٌ " ، فردّ ابن الحاجب عليه بأنه غير مستقيم والذي يدفعه الإجماع على جواز دخول العوامل عليه ، ولو كان فاعلاً لم يجز دخول عوامل الابتداء عليه ، ولما دخلت عليه دخولها على " زيد قائم " اندفع توهمه ⁽¹⁾ .

وهذه المسألة من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين ، فالكوفيون يذهبون إلى أنّ الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، والبصريون يذهبون إلى أنّ الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، وإنما يرتفع بالابتداء ⁽²⁾ .

16- الخلاف فيما يعمل من الفعلين في باب التنازع ، ذكر ابن الحاجب أنّ أعمال كل واحد من الفعلين الموجهين إلى ظاهر واحد في المعنى جائز ، فالبصريون يعملون الثاني، والكوفيون يعملون الأول ⁽³⁾ .
وقد فصل أبو البركات الأنباري القول في هذه المسألة في كتابه " الإنصاف في مسائل الخلاف " ⁽⁴⁾ .

(1) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب : 729/2 .

(2) انظر : أبا البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة 6 ، 55-51/1 .

(3) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 497/2 .

(4) انظر : أبا البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة 13 ، 96-83/1 .

الفصل الثالث : التأويل النحوي

المبحث الأول : التأويل وتوجيه القراءات .

المبحث الثاني : التأويل والإعراب .

المبحث الثالث : التأويل والحذف .

التأويل النحوي :

التأويل لغة :

:" مأخوذ من مادة " أَوَّل " التي تدلُّ على رَجَعَ وَدَبَّرَ وَقَدَّرَ وَفَسَّرَ ⁽¹⁾ .

والتأويل اصطلاحًا :

:" في الشرع صرف (اللفظ) عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله إذا

كان المحتمل الذي يراه موافقًا بالكتاب والسنة " ⁽²⁾ . وقيل : " التأويل : بيان أحد

محتملات اللفظ " ⁽³⁾ . وَذَكَرَ أَبُو الْبَقَاءِ الْكَفَوِيُّ نَقْلًا عَنْ الرَّائِغِبِ أَنَّ التَّفْسِيرَ أَعَمُّ

من التأويل وَيُسْتَعْمَلُ التَّفْسِيرُ فِي الْأَلْفَاظِ وَمُفْرَدَاتِهَا ، وَالتَّأْوِيلُ فِي الْمَعَانِي

والجمل ، وَالتَّأْوِيلُ يُسْتَعْمَلُ كَثِيرًا فِي الْكُتُبِ الْإِلَهِيَةِ وَالتَّفْسِيرُ فِي الْكُتُبِ الْإِلَهِيَةِ

وفي الكتب الأخرى ⁽⁴⁾ .

أما التأويل عند النحاة فهو : " صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية

تحتاج لتقدير وتدبر ، وَأَنَّ النحاة قد أولوا الكلام وصرفوه عن ظاهره لكي

يوافق قوانين النحو وأحكامه " ⁽⁵⁾ .

(1) انظر: ابن منظور : لسان العرب ، مادة " أول " .

(2) الشريف الجرجاني : التعريفات ، ص 50 .

(3) الكفوي : الكليات ، 16/2 .

(4) انظر : السابق ، 16/2 .

(5) محمد عيد : أصول النحو العربي ، عالم الكتب - القاهرة ، ط/1 ، 1973 م ، ص 185 .

أسباب التأويل :

أجمع النحاة على أن التأويل لا يكون إلا بسبب ، ولا يصح اللجوء إلى التأويل من غير ضرورة أو سبب ، فلذلك كانت هناك أسباب للتأويل من أهمها ما ذكره الدكتور عبد الفتاح الحموز ، وهي⁽¹⁾ :

1- نظرية العامل .

2- الافتتان في الأوجه الإعرابية .

3- المعنى .

4- المذاهب الدينية .

5- الاحتجاج للقراءات .

6- الأصل النحوي ."

تعود نشأة التأويل إلى بداية نشأة النحو ، فإنَّ النحاة لاحظوا خروج بعض الشواهد عن القياس ، ومن ذلك ما روي عن عبد الله بن أبي إسحاق حينما اعترض على رفع الفرزدق قافية البيت " مُجَلَّفٌ " ، وذلك في قول الفرزدق :

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا بَنَ مَرَوَانَ لَمْ يَدْعُ مِنْ أَمَالٍ إِلَّا مُسَحَّتًا أَوْ مُجَلَّفًا

(1) عبد الفتاح الحموز : التأويل النحوي في القرآن الكريم ، مكتبة الرشيد - الرياض ، ط/1 ،

1404هـ-1984م ، 21/1 .

فالقياص النحوي يوجب نصب " مُجَلَّفٌ "؛ لأنها معطوفة على " مُسَحَّتًا " المنصوبة، وكان عبد الله بن أبي إسحاق كثير التعرض للفرزدق ، مما جعل الفرزدق يقول له : "ما يسوؤك وينوؤك علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا " ⁽¹⁾ .

وكان الخليل يكثر من التأويل في وجوه الإعراب، وقد سمع منه سيبويه عدّة وجوه في إعراب : " معروف " في قولهم : " هذا رجلٌ صدقٌ معروفًا صلاحه "، الأول: أن تكون حالاً منصوبة، والثاني: أن تكون صفة لرجل، والثالث : أن تكون خبراً مقدماً لصلاحه ⁽²⁾ .

ونجد سيبويه يكثر من التأويل والتخريج في تحليله وشرحه للمسائل النحوية ، فمن ذلك إعراب " العاقل " في قولهم : " إنّ زيدًا منطلقٌ العاقلُ اللبيبُ "، فأجاز الرفع على وجهين : الأول : بدل من الضمير العائد على زيد في منطلق ، والثاني : خبر لمبتدأ محذوف ، وأجاز النصب على أنّه نعت لزيد ⁽³⁾ .

وبعد سيبويه كثر التأويل النحوي بسبب الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين والاحتجاج للقرآن وقراءاته ، فظهرت مؤلفات تبين الوجوه الإعرابية ، تأثر بها النحاة واستفاد منها بعضهم في الشرح والتوضيح لتلاميذه ، وكان ابن الحاجب من المتأثرين بالتأويل فلا يكاد يخلو إعراب مسألة نحوية من

(1) البغدادي : خزانة الأدب ، 145/5 .

(2) انظر : سيبويه : كتاب سيبويه ، 92/2 .

(3) انظر : السابق ، 147/2 .

التأويل ، وظهر التأويل في الأمالي في توجيه القراءات والإعراب والحذف وسأبين مذهبه في التأويل فيما هو آتٍ :

المبحث الأول : التأويل وتوجيه القراءات :

1- في توجيه القراءات في قوله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ﴾ [غافر:35] ، قال ابن الحاجب : " قرأ أبو عمرو وابن ذكوان بتنوين " قلب " فيكون العموم في القلوب مستفاداً من غير تأويل ؛ لأنّ " كل " داخلة عليه وهو نكرة غير مضاف.

وقرأ باقي القراء بإضافة " قلب " إلى " متكبر " فلا يُستفاد العموم في القلوب من الظاهرة ، ولا بدّ من التأويل ؛ لأنّه لما أضفت " قلب " إلى " متكبر " ، و " متكبر " مفرد غير مضاف إليه " كلّ " وجب أن يبقى على حكم الإفراد " (1) .

ويرى مكي بن أبي طالب القيسي في تأويل هذه الآية ، أنّ ينون " قلب " ، فتجعل " متكبراً " من صفة القلب ، وإذا تكبر القلب تكبر صاحب القلب ، وإذا تكبر صاحب القلب تكبر القلب ، فأضاف التكبر إلى القلب ، وفي القراءة الثانية بإضافة القلب إلى متكبر ، والمعنى إضافة التكبر إلى صاحب القلب ،

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 121/1-122 ، وانظر القراءات : مكي : الكشف ، 243/2-

فالقراءتان معناهما واحد ، وترك التنوين أولى لخفته ، واختار مكي الوجه الثاني ؛ لأن المعنى عليه ، فصاحب القلب هو المتكبر⁽¹⁾ .

2- في توجيه قراءات قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ﴾ [لقمان:27] ، قال ابن الحاجب : " مَنْ قَرَأَ " والبحر " بالنصب فمعطوف على اسم أن ، ويمدّه : خبر له .

وأما من قرأ بالرفع فمعطوف على الفاعل بثبت المراد بعد لو ، وهو أن واسمها وخبرها جميعاً المقدرة بالمفرد المصدر من خبرها إن أمكن ، وإلا قدر كوناً⁽²⁾ .

وذكر أبو البركات الأنباري للنصب وجهاً ثانياً ، أن يكون منصوباً بتقدير فعل محذوف يفسره " يمدّه " والتقدير : يمد البحر يمدّه .

وكان الزمخشري قد أشار إلى وجه الرفع عطفًا على محل إن⁽³⁾ ، واختلف تأويل أبي البركات عن تأويل ابن الحاجب في الرفع، فذكر أبو البركات توجيه الرفع في "البحر" أنه مبتدأ ، والخبر الجملة الفعلية " يمدّه من بعده سبعة

(1) انظر : مكي بن أبي طالب القيسي : الكشف ، 243/2-244 .

(2) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 158/1-159 ، وانظر القراءات : مكي : الكشف ، 189/2 .

(3) انظر : الزمخشري : الكشف ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين ، مكتبة

العبيكان- الرياض ، ط/1 ، 1418هـ-1998م ، 20/5-21 .

أبحر"، هذا على جعل الواو، واو الحال، والجملة في موضع نصب حال⁽¹⁾. وهذا المذهب ذكره سيبويه بقوله: رفعه قوم⁽²⁾.

3- في توجيه قراءات قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ [آل عمران: 81] ، ذكر ابن الحاجب أن اللام في "لَمَا" بالفتح هي اللام الموطئة للقسم المراد . وأما من قرأ اللام بالكسر فهي لام التعليل⁽³⁾ . وقرأ حمزة بكسر اللام ، وفتح الباقون⁽⁴⁾ . وبين مكي بن أبي طالب القيسي حجة من فتح اللام أنه جعلها لام الابتداء، ومن كسر اللام جعلها لام جرّ ، وعلق اللام بالأخذ، والتقدير : أخذ الله الميثاق لهذا الأمر ، و " ما " بمعنى الذي⁽⁵⁾ .

وكرر أبو البركات الأنباري قول مكي السابق ، وأضاف في " ما " وجهًا آخر ، أنها " ما " الشرطية ، واللام هي الموطئة للقسم ، فاختار أبو البركات هذا الوجه في ما ؛ لأنّ " ما " إذا كانت شرطية لم تفتقر الجملة المعطوفة إلى عائد ، إما إذا كانت " ما " بمعنى الذي فتحتاج إلى عائد⁽⁶⁾ .

(1) انظر : أبا البركات الأنباري : البيان ، 256/2 .

(2) انظر : سيبويه : كتاب سيبويه ، 144/2 .

(3) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 163-162/1 .

(4) انظر : مكي ابن أبي طالب القيسي : الكشف ، 351/1 .

(5) انظر : السابق ، 352/1 .

(6) انظر : أبا البركات الأنباري : البيان ، 210-209/1 .

4- في توجيه قراءات قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لِيُؤْفِيَنَّهُمْ﴾ [هود:111] ، قال ابن الحاجب : " قرأ نافع وابن كثير : " وَإِنْ كَلَّا لَمَّا " ، بتخفيف إِنْ وَلَمَّا . وقرأ حفص وابن عامر وحمزة : " وَإِنْ كَلَّا لَمَّا " بالتشديد فِي إِنْ وَلَمَّا . وقرأ أبو بكر : " وَإِنْ كَلَّا لَمَّا " ، بتخفيف الأول وتشديد الثاني . وقرأ أبو عمرو والكسائي : " وَإِنْ كَلَّا لَمَّا " ، بتشديد الأول وتخفيف الثاني . وهي واضحة إلا قراءة ابن عامر وحمزة وحفص ، فإنها مشككة ، ودونها في الإشكال قراءة أبي بكر ⁽¹⁾ .

وموضع التأويل في الآية: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لِيُؤْفِيَنَّهُمْ﴾ في قراءة نافع وابن كثير بتخفيف " إِنْ وَلَمَّا " ونصب " كَلَّا " ، واللام في " لَمَّا " هي لام الابتداء ، وأنكر الكوفيون إعمال " إِنْ " مخففة، وأجاز البصريون إعمالها مخففة ومشددة ⁽²⁾ .

وقرأ أبو عمرو والكسائي: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا﴾ ، بتشديد الأول وتخفيف الثاني . وهي قراءة واضحة ، فاللام في " لَمَّا " هي اللام الفارقة ، وقرأ حفص وابن عامر وحمزة: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا﴾ بالتشديد فِي إِنْ وَلَمَّا ، فالإشكال في تشديد " مَّا " ، فذكر ابن الحاجب فيها أقوالاً ، واختار أنها مَّا الجازمة حذف فعلها للدلالة عليه ، وجاء ابن هشام فنقل هذه المسألة في كتابه مغني اللبيب كما هي مع ذكر رأيه فيها ، فرأى ابن هشام أَنَّ الأولى في " مَّا " ، أَنَّ يَقدِر " مَّا يُوفُوا أَعْمَالَهُمْ "

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 164/1-165 ، وانظر القراءات : مكي : الكشف ، 536/1-

(2) انظر : أبا البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة 24 ، 195/1-208 .

أي أنّهم إلى الآن لم يوفّوها وسيوفّونها⁽¹⁾ .

وقرأ أبو بكر : " وإنّ كلاً لمّا " ، بتخفيف الأول وتشديد الثاني فـ " أن " يجوز فيها وجهان أن تكون مخففة من الثقيلة ، والوجه الثاني أن تكون نافية ، وينصب " كلاً " بفعل مضمّر تقديره : وإن أرى كلاً ، أو وإن أعلم ، و " لمّا " ، المشددة تأتي بمعنى إلّا⁽²⁾ .

5- في توجيه فتح وكسر همزة " أن " في قوله تعالى : ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ﴾ [الزخرف : 5] ، قال ابن الحاجب : " فـ " أن " كنتم " بالفتح تعليل ، على قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم .
وأما قراءة حمزة ونافع والكسائي بالكسر ، فشرطٌ يدلُّ على جوابه ما تقدّمه ، فانسحب معنى الإنكار على ما دلَّ على جوابه باعتباره ، فصار بهذا التقدير كمعنى المفتوحة ؛ لأنّ المفتوحة إذا كانت تعليلًا فمعناها : أن ما قبلها مسبب لما في حيزها ، فكذلك المكسورة إذا كان ما قبلها دالاً على جوابها تدل على أن ما في حيزها سبب لما تقدمها . فتحقق أن المعنى في المكسورة إنكار الإهمال المسبب عن كونهم مسرفين لمّا علّق على الشرط ، فرجعا بهذا التقدير إلى معنى واحد "⁽³⁾ .

(1) انظر : ابن هشام : مغني اللبيب ، ص 371-372 .

(2) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 164/1-167 .

(3) السابق ، 193/1 .

فما ذكره ابن الحاجب في توجيه فتح وكسر همزة " أن " في الآية السابقة ، نصّ عليه مكي بن أبي طالب القيسي في كتابه " الكشف " ⁽¹⁾ ، وذكره أبو البركات الأنباري في كتابه " البيان في غريب إعراب القرآن " ⁽²⁾ ، ولكن ابن الحاجب أطال الشرح والتأويل.

6- في توجيه قراءات قوله تعالى: ﴿ فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [يونس :89] ، بيّن ابن الحاجب القراءات والوجوه الجائزة فيها ، بقوله : " رُوي عن ابن ذكوان تشديد التاء وتخفيف النون . ورُوي عنه تخفيف التاء وإسكانها وفتح الباء وتشديد النون من تَبَعَ تَتَّبَعَ ، وليس فيه إشكال ، وإثما الإشكال في تخفيف النون . ووجهه أن " لا " نافية ، والفعل مرفوع على وجهين : أحدهما : أن تكون جملةً خبرية ، معناها النهي .

والوجه الثاني : أن تكون الواو واوَ الحال ، أي : استقيما غير متبعين . والجملة النفيّة الفعلية يجوز أن تأتي بالواو وبغير واو . وقول من قال : إنها نهية وإنّ النون نونُ التأكيد الخفيفة كُسِرَتْ ، أو الثقيلة حُذِفَت الأولى منهما ، ضعيف ، لا ينبغي أن تُؤوّل قراءةً صحيحة عليه ؛ لأنّه لم يثبت في اللغة مثله " ⁽³⁾ .

(1) انظر : مكي ابن أبي طالب القيسي : الكشف ، 255/2 .

(2) انظر : أبا البركات الأنباري : البيان ، 352/2 .

(3) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 199/1-200 ، وانظر القراءات : مكي : الكشف ، 518/1-

فالوجهان اللذان ذكرهما ابن الحاجب في تأويل رفع الفعل في هذه الآية ، سبقه إليهما مكي بن أبي طالب القيسي ، وأبو البركات الأنباري ، وأبو البقاء العكبري⁽¹⁾ .

وكان الزجاجي قد ذكر أن نون الإعراب سقطت من الفعل "وَلَا تَتَّبِعَانَّ" ، ودخلت النون الثقيلة ، ولم يذكر الوجوه الإعرابية⁽²⁾ . ويرى النحاس: أن الجملة نهية وأن النون نون التأكيد الخفيفة كُسِرَتْ ، أو الثقيلة حُذفت الأولى منهما⁽³⁾ ، وقد ضعفه ابن الحاجب .

7- في توجيه القراءات في قوله تعالى : ﴿ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾ [يونس : 35] ، بين ابن الحاجب القراءات والوجوه الجائزة في " يَهْدِي " ، قرأ ابن كثير وورش وابن عامر " يَهْدِي " بفتح الياء والهاء وتشديد الدال . وأصله : يهتدي ، مضارع اهتدى . والعرب تُدغم تاء الافتعال في مثله ومقاربه إدغامًا غير لازم . أما في المثل فلأنها كالمنفصل ، فإن تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء بعدها . وأما في المقارب فواضح . فإذا قصدوا إلى الإدغام

(1) انظر: مكي بن أبي طالب القيسي : الكشف، 522/1 ، وأبا البركات الأنباري : البيان ، 420/1 ، وأبا البقاء العكبري : إملاء ما من به الرحمن ، 33/2 .

(2) انظر : الزجاجي : الجمل في النحو ، تحقيق : د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة-بيروت ، ودار الأمل- إربد- الأردن ، ط/2 ، 1405هـ-1985م .

(3) انظر : النحاس : إعراب القرآن ، تحقيق : د. زهير غازي زاهد ، مطبعة العاني- بغداد ، ط/1 ، 1977م- 1980م ، 74/2 .

أَسَكَنُوا التَّاءَ وَقَلَّبُوهَا دَالًا لِأَجْلِ الْإِدْغَامِ ، فَاجْتَمَعَ سَاكِنَانِ : الْهَاءُ وَالْدَالُ فَفَتَحُوا الْهَاءَ لِلتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَخُصَّتْ بِالْفَتْحِ تَنْبِيْهًا عَلَى حَرَكَةِ مَا أُسْكِنَ لِلْإِدْغَامِ .

وَقَرَأَ حَفْصٌ " يَهْدِي " بِفَتْحِ الْيَاءِ وَكَسْرِ الْهَاءِ وَتَشْدِيدِ الدَّالِ ، وَأَصْلُهُ كَمَا تَقْدُمُ ، وَالْإِدْغَامُ كَالْإِدْغَامِ ، إِلَّا أَنَّهُ كُسِرَتِ الْهَاءُ لِلتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَلَمْ يُرَاعَ ذَلِكَ الْأَصْلُ الْمُتَقَدِّمُ مِنْ حَيْثُ كَانَ ذَلِكَ الْأَصْلُ لِلتَنْبِيْهِ عَلَى مَا تَخْتَلِفُ حَرَكَتُهُ .

وَقَرَأَ أَبُو بَكْرٌ مِثْلَ حَفْصٍ ، إِلَّا أَنَّهُ بَكَسَرَ الْيَاءَ ، وَوَجَّهَهُ كَوَجَّهَهُ وَكَسَرَ الْيَاءَ لِاتِّبَاعِ الْهَاءِ ، لَمَا فِي الْهَاءِ مِنَ الْخَفَاءِ ، فَلَمَّا كُسِرَتِ أَشْبَهَتْ الْيَاءَ فَكُسِرَ مَا قَبْلَهَا لِذَلِكَ .

وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو وَقَالُونَ " يَهْدِي " بِفَتْحِ الْيَاءِ وَإِخْفَاءِ فَتْحَةِ الْهَاءِ وَتَشْدِيدِ الدَّالِ ، وَأَصْلُهُ يَهْتَدِي . وَعِلَّةُ الْإِدْغَامِ كَمَا تَقْدُمُ ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ تَمَكَّنْ فَتْحَةُ الْهَاءِ وَلَمْ تُبْقَ سَاكِنَةٌ جَمْعًا بَيْنَ أَصْلِهَا وَعَارِضِهَا ؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا الْإِسْكَانَ ، وَالْعَرَضُ يَقْتَضِي التَّحْرِيكَ فَسُكِّتَ أَمْرٌ بَيْنَ أَمْرَيْنِ لِإِمْكَانِهِ .

وَقَرَأَ حَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ " يَهْدِي " بِفَتْحِ الْيَاءِ وَإِسْكَانِ الْهَاءِ وَتَخْفِيفِ الدَّالِ ، وَهُوَ مُضَارِعٌ هَدَى ⁽¹⁾ .

(1) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 207-205/1 .

8- في توجيه قراءة النصب* في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [هود: 78] ، ذكر ابن الحاجب أن "أطهر" قرئت بالنصب في الشواذ . فيقال : إن "هؤلاء" مفعول ، و"بناتي هُنَّ" مبتدأ وخبر ، جيء به كالتفسير للمشار إليه ، و"أطهر" حال من المشار إليه ، معمول للفعل المقدر العامل في "هؤلاء" .

ويجوز أن يكون "هؤلاء" مبتدأ و"بناتي" خبره ، و"هُنَّ" بدل من "بناتي" . أو "بناتي هُنَّ" مبتدأ وخبر "عن الأول" ، و"أطهر" حال من اسم الإشارة ، والعامل فيه ما في اسم الإشارة من معنى الفعل ، أي : أُشيرَ إليهن في حال كونهنَّ أطهرَ لكم⁽¹⁾ .

وفي تأويل هذه الآية كرر ابن الحاجب ما قاله أبو البركات الأنباري في "البيان"⁽²⁾ ، والفرق بينهما اختلاف الأسلوب في الشرح ومناقشة الوجوه الإعرابية.

9- في توجيه قراءة حمزة⁽³⁾ لقوله تعالى: ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ﴾

* قراءة ابن مروان وعيسى بن عمر ، انظر ابن خالويه : مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ، تحقيق : ج . برجشتراسر ، المطبعة الرحمانية بمصر ، ط 1/ ، 1934م .

(1) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 234/1 .

(2) انظر : أبا البركات الأنباري : البيان ، 25-24/2 .

(3) قرأ حمزة "وَلْيَحْكُمْ" بكسر اللام وفتح الميم ، وقرأ الباكون بإسكان اللام والميم "وَلْيَحْكُمْ" ، انظر : مكي بن أبي طالب القيسي : الكشف ، 410/1 .

[المائدة : 47] ، قال ابن الحاجب : " على قراءة حمزة " وَلِيَحْكَمْ " إما معطوفاً باعتبار المعنى فيما تقدّم من قوله : وآتيناه الإنجيل ؛ لأن المعنى : وآتيناه الإنجيل للهدى، والنور، والتصديق ،وليحكم ؛ لأن المعنى : لِيَهْدِيَ وَيُنَوِّرَ وَيُصَدِّقَ ، فحسن قوله : وليحكم ، لذلك. وإما متعلقاً بفعل مقدّر دلّ عليه قوله : ﴿ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾. كأنه قيل : وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه ، أنزلناه ، فحذف لذلك ⁽¹⁾ .

وفي تأويل هذه الآية كان ما ذكر النحاس أوضح وأبين مما قاله ابن الحاجب ، فيرى النحاس أنّ مَنْ كسر اللام جعلها لام " كي " ، وأما من أسكن اللام جعلها لام الأمر ، وقد كرر مكي بن أبي طالب القيسي هذا القول ⁽²⁾ .

10- في توجيه القراءات في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾ [إبراهيم : 46] ، قال ابن الحاجب: " قرأ الكسائي بفتح اللام الأولى من " لِتَزُولَ " ورَفَعَ الفعل بعدها ، وهذه اللام على هذه القراءة هي اللام الفارقة بين المخففة والنافية . تلزم المخففة لتفصلها عن النافية ، فيكون معنى قراءته : أنّ مكرهم تزولُ منه الجبال .

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 258/1 .

(2) انظر: النحاس : إعراب القرآن ، 500/1 ، وانظر : مكي بن أبي طالب القيسي : الكشف ،

وقرأ الباقون بكسر اللام الأولى من " لَتَزُولَ " وَنَصَبِ المضارع بعدها ؛
لأنها اللام المؤكدة التي يُنصب الفعل بعدها . إما بتقدير " أَنْ " على قول
البصريين ، وإما بغيرها على قول غيرهم . وتُسَمَّى لام الجحود ؛ لأنها لا تأتي إلا
بعد جحد ، فتكون " إِنَّ " نافية . والمعنى : ما كان مكرهم نزول منه الجبال .
والجمع بين القراءتين مع إِنَّ النفي والإثبات فيهما توارداً على صورة واحدة . ولا
يستقيم تناقض القراءتين عندنا لأنهما ثابتتان بالتواتر، فكلاهما مقطوع به، فلا
بدّ من التأويل .

فمعنى قراءة الكسائي : إثبات أَنَّ مكرهم نزول منه الأمور العظيمة
التي لا تبلغ مبلغ المعجزات كالقرآن ونحوه .

ومعنى قراءة الجماعة : نفي أَنَّ مكرهم نزول منه المعجزات العظام
كالقرآن ونحوه لثبوتها واستقرارها كاستقرار الجبال .

فالجبال على قراءة الكسائي: الأمور العظام التي لم تبلغ مبلغ المعجزات.
والجبال على قراءة الجماعة : المعجزات العظام كالقرآن ونحوه . وعلى هذا
التأويل لم يَجْئِ النفي والإثبات باعتبار واحد . وإذا لم يكونا باعتبار واحد فلا
تعارض بين القراءتين ⁽¹⁾ .

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 260/1-261 ، وانظر القراءات : مكي : الكشف ، 27/2 -

وذهب مكي بن أبي طالب القيسي إلى أن معنى قراءة الكسائي أن الله - ﷻ - عظم مكرهم ، ومعنى قراءة الجماعة تصغير مكرهم وتحقيره ، فكان ما ذهب إليه مكي من معانٍ لهذه القراءات أوضح وأبين⁽¹⁾ ، وقد أيد أبو البركات الأنباري مكي في معنى قراءة الجماعة⁽²⁾ . وبين النحاس رأيه في القراءتين ، أنهما حسنتان صحيحتان⁽³⁾ .

11- وفي توجيه القراءات في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا زَيْنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ ﴾ [الصافات : 6] ، بين ابن الحاجب القراءات والوجوه الجائزة فيها ، فقال : " قراءة حمزة وحفص " بِزِينَةٍ " منون ، و " الكواكب " مخفوض على أنه بدل أو عطف بيان ، فتكون الزينة على ما يُتزيّن به ، إذ لا يستقيم أن تكون الكواكب بدلاً أو عطف بيان من الزينة التي هي المصدر .

وقرأ أبو بكر " بِزِينَةٍ " منوناً ، و " الكواكب " منصوباً ، على أن يكون منصوباً بفعل مقدر ، أعني الكواكب ، فتكون " زِينَةٍ " أيضاً بمعنى ما يُتزيّن به ؛ لأنّ الكواكب كالتفسير لها ، إلا أن تُقدّر : أعني زينة الكواكب ، وحُذِفَ المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، فيجوز أن يكون بمعنى المصدر . ويجوز أن يكون في قراءة أبي بكر بدلاً من السماء ، على أنه بدل اشتمال ، كأنه قيل : إنا زينا

(1) انظر : مكي بن أبي طالب القيسي : الكشف ، 28-27/2 .

(2) انظر : أبا البركات الأنباري : البيان ، 61/2 .

(3) انظر : النحاس : إعراب القرآن ، 500/1 .

الكواكب في السماء الدنيا بزينة ، فتكون الزينة بمعنى المصدر .

وأما قول من قال : إِنَّ الكواكب بدل من الزينة على المحل ، فضعيف

ضَعَفَ قولهم:مررت بزيد أخاك،فلا ينبغي أن تُحمل عليه قراءة ثابتة صحتها⁽¹⁾

وأضاف مكي قائلاً : قرأ الباكون بغير تنوين " بزينة الكواكب " ، فهذه

القراءة لم يذكرها ابن الحاجب ، ويرى مكي في قراءة عاصم وحمزة " بزينة

الكواكب " ، أنه عدل عن الإضافة، فـ " الكواكب " بدل من " زينة " . وأما قراءة

أبي بكر " بِزِينَةِ الكواكب " ، فعلى إعمال الزينة في الكواكب ، والتقدير: بأن زينا

الكواكب فيها ، وقراءة الباقيين " بزينة الكواكب " ، فـ " الزينة " مصدر ، وـ "

الكواكب " مفعول به ، فأضاف المصدر إلى المفعول به ⁽²⁾ .

12- توجيه قراءات قوله تعالى : ﴿ قَالُوا إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ رَّجُلٌ ﴾ [طه : 63] ، سبق

ذكره في الفصل الأول من صفحة 72- 78 .

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 270/1-271 ، وانظر القراءات : مكي : الكشف ، 221/2 .

(2) انظر : مكي بن أبي طالب القيسي : الكشف ، 221/2 .

المبحث الثاني : التأويل والإعراب :

1- في توجيه الرفع في قوله تعالى ﴿ تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾ [الفتح : 16] ، قال ابن الحاجب : " للرفع وجهان : أحدهما : أن يكون مُشْتَرَكًا بينه وبين " تقاتلون " في العطف . والآخر أن يكون جملة مستقلة معطوفة على الجملة التي قبلها باعتبار الجمليّة ، لا باعتبار الإفراد " ⁽¹⁾ .

فما ذكره ابن الحاجب هو مذهب سيبويه ⁽²⁾ ، وأما تأويل أبي البركات الأنباري لهذه الآية ، فالرفع في " يُسْلِمُونَ " له وجهان : الأول : أن يكون معطوفاً على " تَقَاتِلُونَهُمْ " ، والوجه الثاني : أن يكون مستأنفاً ، والتقدير: أو هم يسلمون ، وذكر أنّه رأي الزجاج ⁽³⁾ . ووافقهم الزمخشري في هذين الوجهين ⁽⁴⁾ . ويرى رضي الدين الأسترابادي أنّ معنى الرفع في توجيه هذه الآية كمعنى النصب ⁽⁵⁾ .

2- في إعراب قوله تعالى: ﴿ وَلَهُمْ مَا يَدْعُونَ ﴾ {57/36} سَلَامٌ قَوْلًا [يس: 57-58] ، ذكر ابن الحاجب في رفعه " سلام " أوجه : أحدها : أن يكون بدلاً من قوله:

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 109/1 .

(2) انظر : سيبويه : كتاب سيبويه ، 47/3 .

(3) انظر : أبا البركات الأنباري : البيان ، 377/2 .

(4) انظر : الزمخشري : المفصل ، ص 249 ، والكشاف ، 541/5 .

(5) انظر : رضي الدين الأسترابادي : شرح الرضي على الكافية ، تحقيق :د. يوسف حسن عمر ،

منشورات - جامعة قار يونس - بنغازي ، ط/2 ، 1996م ، 66/4 .

﴿وَلَهُمْ مَا يَدْعُونَ﴾، تقديره : ولهم سلام ، ويكون لقوله : سلامٌ ، وجهان على هذا التأويل : أحدهما : السلامةُ، فلا يحتاج إلى التقدير ، كأنه قال: ولهم السلامةُ. والآخر : أن يكون السلام المعروف ، ويكون ذلك من الله أو من الملائكة ، ويكون المعنى : ولهم ما يتمنونه من الملائكة أو من الله أو من الجميع .

ويجوز أن يكون مرفوعاً على معنى: هو سلام ، تفسيراً لما يدعونه على المعنيين، ويجوز أن يكون مرفوعاً على معنى : يقال لهم سلام ، استئنافاً أو حالاً من الضمير في " يَدْعُونَ " أي : مقولاً لهم سلام ⁽¹⁾ .
وذهب الأخفش إلى أن " قولاً " انتصب على البدل من اللفظ بالفعل ، والتقدير : أقول لك قولاً ⁽²⁾ .

والوجه الأقوى هو رفع " سَلامٌ " على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره " هو سَلامٌ " .

3- في إعراب قوله تعالى : ﴿أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾ [النساء: 77] ، ذكر ابن الحاجب أنه يجوز في نصب " أَشَدَّ " أوجه : أحدها : وهو اختيار الزمخشري ، أن يكون حالاً معطوفاً على الكاف .

والوجه الثاني: أن تكون ﴿كَخَشْيَةِ اللَّهِ﴾ على ظاهرها نعتاً لمصدر محذوف.

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 133-132/1 .

(2) انظر : الأخفش : معاني القرآن ، 450/2 .

والوجه الثالث : أن يكون ﴿ أَشَدَّ ﴾ منصوبًا بفعل مضمر دلّ عليه " يخشون " الأول ⁽¹⁾ .

وذكر أبو البركات الأنباري في نصب " أَشَدَّ " ، وجهًا رابعًا ، وهو العطف على الكاف ⁽²⁾ . وهو الوجه الأقوى في إعراب " أَشَدَّ " .

4- في إعراب قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾ [مريم: 69] ، قال ابن الحاجب : " اختلف في إعراب " أَيُّهُمْ " ، فمذهب الخليل أنه مرفوع على الحكاية تقديره: لَنَنْزِعَنَّ الذي يُقال فيهم : أَيُّهُمْ أَشَدُّ . فهي على هذا استفهامية ، ولذلك قُدِّرَ القول لِيَصِحَّ وقوع الاستفهام بعده . ومذهب سيبويه* أنه مبني على الضم لسقوط الجملة التي هي صلته... وأيُّهم الموصولة تُبنى عند حذف صدر صلتها على الأفصح ، فإن جاءت كاملة الصلة أعربت باتفاق كقولك : ضربتُ أَيُّهم هو قائم . ومذهب سيبويه الصحيح ؛ لأن قول الخليل يلزم منه أمور : أحدها : حذف كثير وهو على خلاف القياس . وإنما القول الذي يصحُّ حذفه قول مفرد غير واقع صلة ، مثل قوله تعالى: ﴿ وَالْمَلَأْنِيكَ بِأَسْطُورٍ أَيُّدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾ [الأنعام: 93] ، وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ ﴾ [الزمر: 3] . ومثله في القرآن كثير . وإما حذف الصلة والموصول جميعًا فهو بعيد .

(1) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 136/1-137 .

(2) انظر : أبا البركات الأنباري : البيان ، 260/1 .

الثاني : أنَّ المعنى لا يستقيم إلا أن يُقدَّر : الذي يُقال فيه هو أشدُّ ،
وليس الكلام كذلك . والثالث : أنَّ الاستفهام لا يقع إلا بعد أفعال العلم أو
القول على الحكاية ، ولا يقع بعد غيره من الأفعال ⁽¹⁾ .

التأويل في هذه المسألة فصله أبو البركات في كتابه " البيان في غريب
إعراب القرآن " ، ثم جاء ابن الحاجب فنقل رأي الخليل وسيبويه - رأي
البصريين - ولم يذكر رأي الكوفيين ، وخلاصة القول في إعراب " أَيُّهُمْ " ، أنَّ "
أَيُّهُمْ " في موضع نصب بـ " لَنَنْزَعَنَّ " ، وأنَّ " أَيُّ " مبنية على الضم ؛ لأنَّ
القياس يقتضي أن تكون " أَيُّ " مبنية لوقوعها موضع الاسم الموصول أو اسم
الاستفهام ، وهذا مذهب أكثر البصريين . وأما مذهب الكوفيين فإنَّ " أَيُّ "
معربة، وهي مرفوعة بالابتداء ، و"أشدُّ " خبرها ، وهما يترافعان على
مذهبهم ، و " لَنَنْزَعَنَّ " ملغى لا يعمل ؛ لأنه عند الفراء بمعنى النداء ⁽²⁾ .

والراجع في هذه المسألة مذهب سيبويه والذي أيده فيه أكثر البصريين
، وهو اختيار ابن الحاجب .

* فصل سيبويه الحديث عن " أي " وخصها باب في كتابه ، انظر : سيبويه : كتاب سيبويه ،
403-398/2 .

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 148-147/1 .

(2) انظر : أبا البركات الأنباري : البيان ، 133-130/2 ، وابن هشام : تلخيص الشواهد وتخليص
الفوائد ، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي- بيروت ، ط1، 1406هـ-
1986م ، ص158-159.

5- في إعراب قوله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾ [الجاثية:21] ، ذكر ابن الحاجب في نصب " سواء " أقوال " : أحدهما : أن يكون مفعولاً بعد مفعول لنجعل ، فيكون " كالذين " ، و " سواء " في درجة واحدة باعتبار المفعول الثاني . ويجوز أن يكون " سواء " حالاً من " الذين آمنوا " ، ويكون المفعول الثاني " كالذين " وحده وما في حيزه .

ويجوز أن يكون " سواء " منصوباً على المصدر بما تضمنه التشبيه في " كالذين " ، أي : نجعلهم مماثلين للذين آمنوا مماثلة متأكدة عبر عنها بالاستواء لتأكيد المثلية فيها ⁽¹⁾ .

واختلف التأويل في إعراب " سواء " عند مكي بن أبي طالب القيسي عنه عند ابن الحاجب ، فمكي نصّ على أن تجعل " مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ " ، بدلاً من الضمير في " نَجْعَلَهُمْ " ، فيكون في إعراب " سواء " ثلاثة أوجه : الأول : نصب " سواء " على أنه مفعول ثانٍ لـ " نَجْعَلْ " ، فيكون التقدير : أن نجعل محياهم ومماتهم سواء ، إلا أنه يلزم نصب " مماتهم " ، ولم يقرأ به أحد .

والثاني : نصب " سواء " على أنه مفعول ثانٍ لـ " نَجْعَلْ " ، فيكون

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 173/1-174 .

التقدير: أن نجعلهم سواء في محياهم ومماتهم، على أن "محياهم ومماتهم" ظرفان، إلا أنه يلزم نصب "مماتهم"، ولم يقرأ به أحد .

والثالث : وهو اختيار مكي بن أبي طالب ، نصب "سواء" على الحال من المضمّر في "نَجْعَلَهُمْ" ، ورفع "محياهم ومماتهم" بـ "سواء" ، والكاف في قوله "كالذين" هي المفعول الثاني لـ "جعل" ⁽¹⁾ . وذكر أبو البركات الوجه الثالث وهو اختيار مكي في إعراب "سواء" ⁽²⁾ .

والوجه الأقوى في إعراب "سواء" أنه منصوب على الحال من الضمير في "نَجْعَلَهُمْ" ، أو من "الذين آمنوا" .

6- في إعراب "ما" في قوله تعالى : ﴿ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة : 88] ، ذكر ابن الحاجب وجوهاً : أحدها : أن تكون "ما" زائدة ، أي : يؤمنون قليلاً ، والثاني : أن تكون في مثل قولك : اضربه ضرباً ما ، للتقليل بعد التقليل ، والوجه في الإعراب كما تقدم سواء . والوجه الثالث : أن تكون "ما" نافية ، و"قليلاً" إما وصف لمصدر وإما وصف لظرف ، وفيه ضعف من حيث إن ما بعد "ما" لا يعمل فيما قبلها وهو في المصدر أضعف منه في الظرف .

ويجوز أن يكون "قليلاً" حالاً من فعل محذوف دلّ عليه ما قبله ، كأنه قيل : بل لعنهم الله بكفرهم فأبعدوا أو فأخزوا أو نحوه في حال كونهم قليلاً

(1) انظر : مكي ابن أبي طالب : الكشف ، 268/2-269 .

(2) انظر : أبا البركات الأنباري : البيان ، 365/2 .

إيمانهم . وهذا الوجه أقعد في المعنى ، وما علمتُ أحداً قاله ⁽¹⁾ .

ذكر أبو البركات الأنباري الوجه الأول وهو : أن تكون " ما " زائدة ،
و" قليلاً " منصوباً لأنه صفة مصدر محذوف ، والتقدير: فإيماناً قليلاً يُؤْمِنُونَ ⁽²⁾ .
وهذا الوجه الأقوى في إعراب " قليلاً "، وهو مثل قوله تعالى:

﴿ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴾ [الأعراف:10] .

7- بين ابن الحاجب وجه رفع " الأبواب " في قوله تعالى: ﴿ جَنَّاتٍ عَدْنٍ مُّفْتَحَةٌ
لَّهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾ [ص:50]، بقوله: " في رفع " الأبواب " وجهان : أن يكون في "
مفتحة " ضمير الجنات ، ويكون التأنيث تأنيث الجماعة ، كما تقول : جناتٌ
مُفْتَحَةٌ ، وتكون الأبواب بدلاً من الضمير ، بدل الاشتمال ، كما تقول : فُتِّحت
الجنات أبوابها ، والأبواب منها ، فحذف الضمير للعلم به ، كما تقول : ضُرِبَ
زيدُ الرأسُ والظهرُ .

والثاني : أن لا يكون في " مفتحة " ضمير ، فتكون الأبواب مرتفعة بها ارتفاع ما
لم يسمَّ فاعله بما أُسند إليه . وقد ضعف أبو علي وغيره هذا الوجه من حيث إن
شرط إعمال الصفات أن تكون في السبب دون الأجنيبي ، فلا بدّ من ضمير يعود
على الأول ولا ضمير ⁽³⁾ .

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 215-213/1 .

(2) انظر : أبا البركات الأنباري : البيان ، 106/1 .

(3) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 222/1 .

فالوجهان اللذان ذكرهما ابن الحاجب في رفع " الأبواب"، سبقه إليهما أبو البركات الأنباري⁽¹⁾، ولكن ابن الحاجب ذكر رأي أبي علي الفارسي في تضعيف الوجه الثاني . والوجه الأقوى في إعراب " الأبواب " هو الوجه الأول بدل من الضمير ، بدل الاشتمال.

8- في إعراب قوله تعالى : ﴿ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ [الأعراف : 142] ، قال ابن الحاجب : " يجوز أن يكون " أربعين " ظرفاً ؛ لأنّ تمام الميقات فيها ، ولذلك لو صُرح بفي ف قيل : تمّ ميقات ربه في أربعين ليلة لكان مستقيماً . ويجوز أن يكون ظرفاً على معنى : آخر أربعين ليلة ، فحُذف المضاف للعلم به ، إذّ تمام مدة الشيء إنّما تكون آخره .

ويجوز أن ينتصب انتصاب المصدر ، إما على معنى : أن الأربعين اسم للآخر كما تقول : هذا أربعون ، والكراسة الأربعون . فلما كان هو التمام صحّ أن يُنصب لفظ التمام . وإما على حذف مضاف ، أي : تمام أربعين .

ويجوز أن يكون حالاً ، أي : تم كونه بالغاً هذا العدد المخصوص ، كما تقول : جاءني إخوتك ثلاثة ، كما وُصف به في قولك : مررتُ بنسوة أربع . ويجوز أن يكون مفعولاً بتمّ ، كأنّ الميقات ، وهو التوقيت ، وهو الذي أكمل الأربعين لما كان متعلّقاً به⁽²⁾ .

(1) انظر : أبا البركات الأنباري : البيان ، 316/2-317 .

(2) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 230/1 .

ذكر الزمخشري وأبو البركات الأنباري وجهًا واحدًا في إعراب " أربعين " ، وهو أنه منصوب على الحال ، والتقدير : فتم ميقات ربه معدودًا أربعين ليلة ⁽¹⁾ . وهو الوجه الأقوى في إعراب " أربعين " ، وقد ذكره ابن الحاجب في الوجوه الجائزة في إعراب " أربعين " ، ولكنه لم يرجح واحدًا منها على الآخر .

9- في عود الضمير في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحِّزِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ ﴾ [البقرة : 96] ، ذكر ابن الحاجب أنه يجوز أن يكون الضمير " هُوَ " ضمير الوداد ، و " مُزَحِّزِهِ " الخبر ، و " أَنْ يُعَمَّرَ " فاعل مُزَحِّزِهِ .

ويجوز أن يقدر " أَنْ يُعَمَّرَ " بدل اشتغال من الضمير ، و " مُزَحِّزِهِ " الخبر ، ويضعف هذا الوجه من جهة الفصل بين البدل والمبدل منه . ويجوز أن يكون " أَنْ يُعَمَّرَ " مبتدأ ، " مُزَحِّزِهِ " خبره ، والجملة خبر " ما " أو خبر المبتدأ . وحسن دخول الباء لأن المعنى معنى النفي ⁽²⁾ .

أشار الزمخشري وأبو البركات الأنباري إلى الوجهين الأولين في هذه الآية ، وذكر أبو البركات الأنباري أن الوجه الأول أوجه الوجهين ⁽³⁾ .

(1) انظر : الزمخشري : الكشاف ، 500/2 ، وأبا البركات الأنباري : البيان ، 374/1 .

(2) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 237/1 .

(3) انظر : الزمخشري : الكشاف ، 300/1 ، وأبا البركات الأنباري : البيان ، 111/1 .

والراجح في إعراب " أَنْ يُعَمَّرَ " الوجه الأول : فاعل مَزَحَ بِهِ ، وهذا أقوى الوجوه التي ذكرها ابن الحاجب، وهو اختيار أبي البركات الأنباري.

10- في إعراب قوله تعالى : ﴿ وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾ [ق : 31] ، أجاز ابن الحاجب في إعراب "غَيْرَ بَعِيدٍ" أن يكون حالاً مؤكدة كقول الفارسي، ويجوز أن يكون نعتاً لمصدر محذوف أو ظرفاً ، أي : قربت في زمن غير بعيد⁽¹⁾ . والظرف أقوى الوجوه.

11- بين ابن الحاجب وجه فتح همزة أَنْ وكسرها في آيات من سورة الجن في قوله تعالى: ﴿ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا ﴾ [الجن:1]، بقوله : " أما الكسرُ فعلى العطف على ما بعد القول في قوله : ﴿ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا ﴾ ، إلا قوله : ﴿ وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ ﴾ [الجن :19] ، فإن الأحسن أن يكون مستأنفاً لقوله : ﴿ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا ﴾ [الجن : 19] ؛ لأنه لو كان على قوله : إِنَّا سمعنا لكان : كِدْنَا نكون . ويجوز أن يكون القول من بعضهم ، والإخبار واقع عن بقيتهم .

وأما الفتح فقد قيل إنه عطف على قوله : ﴿ أَنَّهُ اسْتَمَعَ ﴾ ، فيكون داخلاً في حيز مفعول أوحى، ويشكل عليه قوله: ﴿ وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا ﴾ و ﴿ وَأَنَا لَمَسْنَا السَّمَاءَ ﴾ و ﴿ وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا ﴾ [الجن : 3 و 8 و 9] . إذ لا يحسن أن يقال: أوحى إليّ أنا كنا

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 244/1 .

أو أنا لمسنا . وضمير المتكلم للجن ، والمتكلم الرسول -ﷺ- ، وإنما كان يكون وأنهم لمسوا ونحوه . فلذلك فرّ المحققون من هذا التأويل ، وجعلوه عطفاً على الضمير في قوله : ﴿ فَأَمَّا بِهِ ﴾ [الجن :2] ، فيكون داخلاً في حيز الجار ، ولا يرد عليه على هذا ما تقدّم لأن المتكلمين بقوله : فَأَمَّا بِهِ ، هم الجن⁽¹⁾ .

وذكر الباقرلي تأويل الكسر بالعطف على قوله : " قالوا " ، أي قالوا هذه الأشياء ، والفتح بالعطف على قوله : " أوحى " ، أي : أوحى إليّ أنّه استمع⁽²⁾ .

12- في إعراب " شهوة " في قوله تعالى : ﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِّنْ دُونِ النِّسَاءِ ﴾ [الأعراف :81] ، ذكر ابن الحاجب وجوه نصب " شَهْوَةٌ " ، وهي إمّا مفعول من أجله وهو الظاهر ، وإمّا على معنى إتيان شهوة ، وإمّا حال على معنى مشتتهين⁽³⁾ .

والوجهان الراجحان في إعراب " شَهْوَةٌ " ، أنّها مفعول لأجله ، أو حال .

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 254-253/1 .

(2) انظر : الباقرلي : كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات ، تحقيق :د. عبد القادر السعدي ، دار عمار - عمّان - الأردن ، ط/1 ، 1421هـ-2001م ، 388/2-389 .

(3) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 259/1 .

13- في إعراب " شُكْرًا " في قوله تعالى : ﴿ اَعْمَلُوا آلَ دَاوُودَ شُكْرًا ﴾ [سبأ: 13] ، قال ابن الحاجب : " يجوز أن ينتصب على أنه مفعول من أجله ، أي : اعملوا من أجل الشكر على إحسانه . ويجوز أن يكون منصوبًا على المصدر ؛ لأنَّ المراد أمر بالعمل الذي هو شكرٌ لأنه نوعه ، فيكون من باب : قعد القرفصاء . وإمّا لأنه إذا عملوا فقد تضمن ذلك شكرًا لا يحتمل العمل غيره ، فيكون من باب : كتابَ الله . ويجوز أن ينتصب على الحال ، كأنه قال : شاكرين ، فأوقع لفظ المصدر موقع الحال . ويجوز أن يكون منصوبًا على أنه مفعول به ، كأن العمل له تعلُّق بالشكر ، كما تقول : عملت كذا فأجراه لذلك مجرى المفعول به ⁽¹⁾ .

ما ذكره ابن الحاجب من وجوه في إعراب " شُكْرًا " سبقه إليها الزمخشري ⁽²⁾ ، وأجاز أبو البركات الأنباري نصب " شكرًا " ، على أنه مفعول لأجله ، ولم يجز أن يكون مفعولاً به ؛ لأنَّ " اشكروا " أفصح من " اعملوا الشكر " ⁽³⁾ .

فالوجوه الأقوى في إعراب " شكرًا " ، أنه منصوب على المصدر ، ثم مفعول لأجله ، أو حال .

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 273/1 .

(2) انظر : الزمخشري : الكشاف ، 112/5 .

(3) انظر : أبا البركات الأنباري : البيان ، 277/2 .

14- في إعراب " طوْلاً " في قوله تعالى ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَن تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُوْلاً ﴾ [الإسراء : 37] ، قال ابن الحاجب : " الأحسن أن يكون " طوْلاً " تمييزاً ، إمّا عن الفاعل ، أي : لن يبلغ طوْلُك الجبال ، وإمّا عن المفعول ، أي : لن تبلغ طول الجبال .

وإمّا نصبه على الحال من الفاعل أو المفعول على معنى : طويلاً ، فضعيف يأباه اللفظ . أما اللفظ فواضح ، وأما المعنى فلما يجب من تقدير : ولن تبلغ في حال كونك طويلاً ، أو في حال كونها طويلة ، وليس المعنى عليه . وأما نصبه على معنى : مطاولاً ، فبعيد من حيث إنّ طوْلاً لم يثبت استعماله بمعنى مطاول .

وأما نصبه على وجه نصب قوله : ذهبْتُ طوْلاً وذهبْتُ عرضاً ، على معنى : ذهبْتُ في طول ، أو ذهبْتُ آخذاً في طول ، فليس ببعيد ⁽¹⁾ .

فالوجه الذي ضعفه ابن الحاجب في نصبه على الحال من الفاعل أو المفعول ، أجازهُ أبو البركات الأنباري وذكر أنّ أبا علي الفارسي أجازهُ أيضاً ⁽²⁾ .

والوجه الأقوى في إعراب " " طوْلاً " تمييز ، إمّا عن الفاعل ، وإمّا عن مفعول ، وهو اختيار ابن الحاجب .

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 274/1-275 .

(2) انظر : أبا البركات الأنباري : البيان ، 90/2 .

15- وفي تعلق " إذا " في قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ ﴾ [النمل :45] ، ذكر ابن الحاجب أنه : " يجوز أن تكون " إذا " متعلّقة بمحذوف دلّ عليه معناها الذي هو المفاجأة .
كأنه قيل : فوجئوا حينئذ أو كانوا أو حصلوا .

ويجوز أن تتعلّق بما في " فريقان " من معنى الفعل ؛ لأنّ المعنى : فإذا هم متفرقون ، على تقدير ، فحينئذ افترقوا .
ويجوز أن تتعلّق بـ " يختصمون " إذا لم تجعله صفة ؛ لأنّ الصفة لا يتقدم عليها معمولها . كأنه قيل : فحينئذ اختصموا ⁽¹⁾ . وهذا الوجه ذكره أبو البركات الأنباري ⁽²⁾ .

16- في إعراب " بِضَاعَةً " في قوله تعالى ﴿ وَأَسْرُوهُ بِضَاعَةً ﴾ [يوسف :19] ، قال ابن الحاجب : " يجوز أن يكون حالاً على معنى : وأسروه متجوراً فيه أو تاجرين ، إمّا من الفاعل أو المفعول . ويُحتمل أن يكون مفعولاً من أجله ، أي : كتموه لأجل تحصيل المال فيه لأنه كان على حال تقتضي التجارة كتمانها خوفاً من أن تمتدّ الأطماع من غيرهم لما كان عليه من الجمال . ولا يجوز أن يكون تمييزاً لأنّه ليس من باب : عشرين ، ولا من باب : حسن زيد وجهاً ، لما يؤدي إليه من أنّ الإسرار

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 276/1 .

(2) انظر : أبا البركات الأنباري : البيان ، 223/2 .

كان لبضاعته لا له ، وهو خلاف المعنى ⁽¹⁾ .

وذكر النحاس أنّ "بِضَاعَةً" منصوب على أنّه حال من يوسف ومعناه مَبْضُوعًا ⁽²⁾ ، ونقل مكي بن أبي طالب القيسي وأبو البركات الأنباري هذا الوجه كما هو عن النحاس ⁽³⁾ .

والوجه الأقوى في إعراب "بِضَاعَةً" أنّه حال ، وأجاز ابن الحاجب في إعراب "بِضَاعَةً" ، أنّه مفعول لأجله وهو وجه حسن ، وابن الحاجب أول من ذكر هذا الوجه .

17- ذكر ابن الحاجب وجه نصب ورفع فعل مضارع واقع بعد واو العطف ، عندما أملى على قول كَعْبٍ الْغَنَوِيِّ :

وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي وَيَغْضَبَ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَوْلٍ
الواو في "وَيَغْضَبَ" ليست واو الجمع "واو المعية" ، وإنما هي واو العطف ، وذكرها وإن لم يكن بابها لموافقتها لواو الجمع في وجهي الرفع والنصب .

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 283-282/1 .

(2) انظر : النحاس : إعراب القرآن ، 130/2 .

(3) انظر : مكي بن أبي طالب القيسي : مُشْكِلُ إعراب القرآن ، تحقيق : ياسين محمد السواس ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ط1/ ، 1394هـ-1974م ، 435/2 ، وأبا البركات الأنباري : البيان ، 37/2 .

ووجه النصب أنه معطوف على قوله : للشيء ، فلا بُدَّ من تقديره اسمًا ليصحَّ عطفه على الاسم ، فيكون تقديره : وما أنا للشيء ولغضب صاحبي بِقَوْلٍ ، إلا أنه يحتاج في استقامته إلى حذف مضاف ؛ لأنَّ غضبَ صاحبه ليس بمقول حتى يصحَّ تعلُّقُ القول به ، فيكون التقدير : ولسبب غضب صاحبي بِقَوْلٍ .

والرفع له وجه وهو أن يكون معطوفًا على الجملة التي هي: ليس نفعي ، داخلًا في حكم الصلة ، ولذلك احتيج فيه إلى مضمَر يعود إلى الموصول وهو الهاء في "منه". والرفع أقوى⁽¹⁾ ، وقال سيبويه: "والرفع أيضًا جائز حسن"⁽²⁾ .

18- وفي توجيه فتح وكسر همزة أنَّ في بيت من الشعر، وهو قول طرفة بن العبد⁽³⁾ :

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفْرٌ ذَنْبُهُمْ غَيْرُ فُحْرٍ

قال ابن الحاجب للفتح في " أنَّ " وجهان " : أحدهما : أن تكون في موضع المفعول . والثاني: أن يكون المعنى : ثم زادوا على ما تقدّم من الخصال

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 305-304/1 .

(2) سيبويه : كتاب سيبويه ، 46/3 .

(3) طرفة بن العبد : ديوان طرفة بن العبد ، تحقيق : درية الخطيب ، ولطفي الصقال ، دار

الثقافة والفنون - دولة البحرين ، والمؤسسة العربية - بيروت ، ط/2 ، 2000م ، ص 72 .

أَوْ عَلَى مَنْ تَقَدَّمَ ، ثم فتح " أَنْ " على معنى: لأنَّهم على صفة كذا وكذا.
وللكسر وجهان : أحدهما : التعليل على ما ذكر في الوجه الثاني. والثاني:
أَنْ يكون على الحكاية ، ومعناه : ثم زادوا ، وهو ضعيف ؛ لأنَّه ليس موضع
الحكاية ⁽¹⁾ .

19- في إعراب قوله تعالى: ﴿ وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ [الأنبياء :95] ، ذكر ابن الحاجب في إعرابها وجهين : الأول : " أَنَّهُمْ " مبتدأ و " حَرَامٌ " خبر مقدَّم وجوبًا ، وهذا إنْ جُعِلَتْ فيه " لا " نافية فسد المعنى ، وإنْ جُعِلَتْ " لا " زائدة استقام . والثاني : و " حَرَامٌ " خبر مبتدأ مقدَّر تقديره : وهو أو ذاك حرامٌ ⁽²⁾ .

وهذان الوجهان ذكرهما أبو البركات الأنباري ، وأشار إلى أَنَّ أبا علي
الفارسي ذكر أَنَّ الوجه الثاني أوجه الوجهين ⁽³⁾ .

والوجهان القويان في إعراب " حَرَامٌ " ، أَنَّها مبتدأ ، وخبرها محذوف ، لم
يذكر ابن الحاجب هذا الوجه ، أو خبر مبتدأ محذوف .

20- وفي إعراب قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً ﴾ [النساء :12] ،
ذكر ابن الحاجب في إعراب " كَلَالَةً " أوجه : " الأول : " كَلَالَةً " يكون

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 358-357/1 .

(2) انظر : السابق ، 146/1 .

(3) انظر : أبا البركات الأنباري : البيان ، 165/2 .

للوارث ممن ليس بولد ولا والد ، وللموروث الذي ليس بولد ولا والد ،
ولنفس المعنى الذي هو القرابة التي ليست باعتبار ولد ولا والد . فإن كانت
للمعنى نُصبت على المفعول لأجله سواء كان الرجل وارثاً أو موروثاً ، وإن كان
رجل موروث لأجل هذه القرابة ، والثاني : وإن كان رجل موروث في حال كونه
كلالة ، فنصبها على الحال من الضمير في " يُورَث " ، والعامل " يُورَث " ⁽¹⁾ .

ويجوز في " كلالة " ستة أوجه ذكر ابن الحاجب اثنين منها ، وذكر
الزمخشري ثلاثة أوجه في إعراب " كلالة " الأول: خبر لكان، والثاني: حال ،
والثالث: مفعول به ⁽²⁾ .

أما أبو البركات فذكر أربعة أوجه منها ، وقد اتفقوا على وجه واحد هو
نصب " كلالة " على الحال من الضمير في " يُورَث " . فالأوجه الثلاثة التي ذكرها
أبو البركات ولم يذكرها ابن الحاجب هي : أن يكون " كلالة " منصوباً على
التمييز ، وأن يكون منصوباً صفة لمصدر محذوف والتقدير: يورث وراثه كلالة ،
والمقصود بالكلالة المال ، وأن يكون منصوباً خبراً لكان ، والمقصود بالكلالة اسم
الورثة ، على تقدير: ذا كلالة ⁽³⁾ .

نلاحظ اتفاق الزمخشري وأبي البركات على إعراب " كلالة " خبر لكان.

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 150/1 .

(2) انظر : الزمخشري : الكشاف ، 38/2 .

(3) انظر : أبا البركات الأنباري : البيان ، 245/1 .

والوجوه الأقوى في إعراب " كَلَالَةٌ "، أربعة : الأول : خبر لكان ، والثاني : حال ،
والثالث : مفعول لأجله ، والرابع : مفعول به .

21- وأملى ابن الحاجب مجيباً عن إيرادهم على الابتداء بالنكرة في
شرط المصحح لها واستشهد بقول النمر بن تولب ⁽¹⁾ :

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَرُّ

له تأويلان : الأول : أنَّ الخبر محذوف ، والأخبار كثير حذفها إذا كان في
الكلام دليل عليها ، وتقديره : فَمِنْ هذه الأيام يومٌ علينا ويومٌ لنا مثله .
والثاني : أن يكون قولك : علينا ، هو الخبر ، ويكون المصحح للابتداء
الصفة المعلومه ، وتقديره : فيومٌ من الأيام المتقدمة علينا ويومٌ منها لنا ، مثل
قولهم : السمنُ منوانٍ منه بدرهم ، فلو لم تقدّر " منه " لم يستقم ⁽²⁾ .

(1) نوري حمودي القيسي : شعر النمر بن تولب ، مطبعة المعارف - بغداد ، ط/1 ، 1969م ،
ص 57 . وهو من شواهد سيبويه ، انظر : سيبويه : كتاب سيبويه ، 86/1 ، وابن هشام : تلخيص
الشواهد ، ص 193-194 .

(2) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 750-749/2 .

المبحث الثالث : التأويل والحذف :

1- في حذف المضاف : أملى ابن الحاجب على قول أبي دؤاد ⁽¹⁾ :

أَكَلَّ امْرِيَّ تَحْسِبِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

" أَكَلَّ امْرِيَّ وامْرَأً "، مفعولان لَتَحْسِبِينَ . وقوله : نار ، عند سيبويه مخفوض على حذف المضاف الذي هو : كل ، لدلالة الأول عليه وإرادته موجوداً مقدراً ، فلذلك بقي المضاف إليه على إعرابه ، فعلى ذلك لا يكون قوله : " وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا " عطفاً على عاملين من حيث كان " نار " مخفوضاً بكل مقدرة في حكم الوجود ، فكأنه قال : وكل نار . ولو صرح وقال : وكل نار ، لم يكن عطفاً على عاملين ، فكذلك إذا كان " كل " مراداً وجودها ؛ لأنه يكون عطفاً على معمولي " تحسبين " خاصة ، وهو عامل واحد . وكثير من النحويين لا يُقدِّر تقدير سيبويه ؛ لأنه عنده يوجب إعرابه بإعراب المحذوف على القياس المعروف في حذف المضاف ، فيجعله معطوفاً على امْرِيَّ المخفوض أولاً ، ويجعل نَارًا المنصوبة معطوفاً على " امْرَأً " ، ويجوز هذا الضرب من العطف على العاملين وهو أن يكون الأول منهما مخفوضاً، وأن يكون المعطوف جاء على الترتيب الأول كقولك : في الدار زيد والحجرة عمرو ، وأشباه ذلك ، وسيبويه

(1) من شواهد سيبويه ، انظر : سيبويه : كتاب سيبويه ، 66/1 .

يُمنع في هذه المسائل ، ويتأول ذلك كله فراراً من العطف على عاملين ⁽¹⁾ .

2- في مسائل في حذف " كان " ، أملى على قوله في المفصل " الخبر والاسم في بابي : كان وإن " . فقال ابن الحاجب : " وخص " كان " بالذكر لئلا يتوهم أن أخواتها مثلها . ومثل بقوله : إن خيراً فخير . وفي هذه المسألة أربعة أوجه : نصبهما ، ورفعهما ، ونصب الأول ورفع الثاني ، ورفع الأول ونصب الثاني . أما نصب الأول فقوي على إضمار " كان " ، وإنما أضرمت " كان " دون غيرها لأنها كثرت في الاستعمال ، ولما كثرت في الاستعمال شأن في التخفيف ، أو لأن معناها إذا حذفت لا يخل ، فجاز فيها الحذف لذلك . وأما الرفع في الأول فضعيف ، وله وجهان : أحدهما : وهو الأضعف ، هو الذي ذكره صاحب الكتاب " الزمخشري " فقال : تقديره كان خيراً . وضعفه عن الرفع من وجهين : أحدهما : أنه قدّر الفعل الماضي مع وجود الفاء وهو متعذر ، إذ لا يقال : إن أكرمتني فأكرمتك . والثاني : أن حذف المبتدأ بعد فاء الجزاء أقرب من حذف الفعل والفاعل ، فتحقق من ذلك أن نصب الأول ورفع الثاني هو الوجه ، لأنك جمعت فيه بين وجهيهما القويين . وعكس ذلك ضعيف فيهما جداً ؛ لأنك جمعت فيهما بين وجهيهما الضعيفين . ونصبهما جميعاً ضعيف باعتبار الثاني دون الأول . ورفعهما جميعاً ضعيف باعتبار الأول دون الثاني ⁽²⁾ .

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 297/1-299 .

(2) انظر : السابق ، 408/1-410 .

3- أملى على قول الزمخشري في حدّ المفعول به " هو الذي يقع عليه فعل الفاعل " . ومنه قولهم : " كاليوم رجلاً " ، منصوب بفعل مقدر محذوف لكثرة في كلامهم ، قامت الكثرة لاستعمالهم إياه على هذا المعنى مقام القرينة الدالة على المحذوف . وفي قولهم : " كاليوم " أوجه من الإعراب : أحدها : أن يكون " رجلاً " هو المفعول ، ويكون : " كاليوم " ، إمّا بتأويل : مثل رجل اليوم ، فيكون فيه وجهان : أحدهما : أنّه صفة نكرة تقدّمت فينتصب على الحال ، أو تكون الرؤية رؤية القلب فيكون مفعولاً ثانياً . إمّا بتأويل : ما رأيت مثل رؤية اليوم ، أي : رؤية مثل رؤية اليوم ، حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ، ثم حُذِفَ المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، فيكون منصوباً على المصدر ، والرؤية رؤية العين . ويجوز أن يكون " رجلاً " ، تمييزاً لما في " كاليوم " من الإبهام⁽¹⁾ .

4- في حذف المنادى : أملى على قول الشاعر في المفصل⁽²⁾ :

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ

يجوز في " والصالحين " الرفع على الموضع ؛ لأنّ المعنى : يا قوم لعن الله والأقوام والصالحون . والخفض ظاهر . والرفع مثل قولك : أعجبنى ضرب زيد وعمرو ، عطفاً على موضع زيد ، إذ موضعه رفع . و " مِنْ " في قوله " مِنْ جَارِ "

(1) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 440-439/1 .

(2) من شواهد سيبويه ، انظر : سيبويه : كتاب سيبويه ، 219/2 .

" للبيان ، فتتعلق بمحذوف تقديره : على سَمْعَانَ الحاصل من الجيران ، أو حاصلًا من الجيران ⁽¹⁾ .

5- في جواز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه : أملى ابن الحاجب على قول سحيم ابن وثيل الرياحي في المفصل ⁽²⁾ :

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَاغُ الثَّنَايَا مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

وأما قوله : " جَلَا " ، ففيه أقوال : قيل تقديره : أنا ابن رجل جَلَا ، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه ، وقيل : إنَّ " جَلَا " علم غلب على أبيه . وقيل : إنَّه أراد أنا ابن ذي جَلَا ، و " جَلَا " انحسار الشعر عن مُقَدِّمِ الرأس ⁽³⁾ .

6- في حذف خبر إنَّ ، أملى على قول الزمخشري : " إنَّ مَالًا وَإِنَّ عَدَدًا " ، ينبغي أن يكون التقدير : إنَّ لنا مَالًا ، فيقدر الخبر متقدمًا ، ولو قدره متأخرًا لم يجز ؛ لأن الاسم يبقى نكرة من غير شرط ، بخلاف قولهم : إنَّ زَيْدًا وَإِنَّ عَمْرًا ، فإنه لو قُدر متقدمًا أو متأخرًا لكان جائزًا ⁽⁴⁾ .

7- في موضع " أَنْ " و " أَنْ " إذا حُذف عنهما حرف الجر ، قال ابن الحاجب : " مذهب الخليل في " أَنْ " و " أَنْ " وما في حيزهما إذا حُذف عنهما حرف

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 448/1 .

(2) من شواهد سيبويه ، انظر : سيبويه : كتاب سيبويه ، 207/3 .

(3) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 456/1 .

(4) انظر : السابق ، 468-467/1 .

الجر أنّهما في موضع خفض بإضمار حرف الجر . ومذهب سيبويه أنّهما في موضع نصب .

فوجه قول سيبويه أنّه اسم حُذف منه حرف الجر فوجب أن يتعدى الفعل إليه فينصبه كما في قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾ [الأعراف:155]، وأمرتك الخير⁽¹⁾.

ووجه مذهب الخليل أنّه اسم سقط منه حرف الجر في موضع لا يصح تسلطُ الفعل عليه فوجب إضماره كقولك : الله لأفعلنّ ، وقولك : وبلدةٍ ليس به أنيس . وهذا وإن كان يقابله قياس حجة سيبويه إلا أنّه أخصّ من حيث كان أصل سيبويه يصحّ أن يُعدّى الفعل إلى ما حُذف عنه حرف الجر ، وليس الفرع كذلك . وأما : الله ، في القسم ، فقد جاء النصب والخفض، والنصب هو الوجه، فالقياس عليه إذن أقوى من القياس على الآخر⁽²⁾.

فمذهب سيبويه في تأويل الآية وبيت الشعر ، أنّه اسم حُذف منه حرف الجر فوجب أن يتعدى الفعل إليه فينصبه ، وتابعه في ذلك البصريون⁽³⁾.

(1) البيت لعمر بن معدي كرب وتمامه : أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتُ بِهِ فقد تركتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبٍ ، انظر: عمرو بن معدي كرب : شعر عمرو بن معدي كرب ، تحقيق: مطاع الطرايشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ط/2 ، 1405هـ-1985م ، ص63 . وهو من شواهد سيبويه ، انظر: سيبويه : كتاب سيبويه، 37/1.

(2) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 713-712/2 .

(3) انظر : سيبويه : كتاب سيبويه ، 37/1-38 ، والزجاجي : الجمل في النحو ، ص28 ، =

وأشار الحيدرة اليميني (ت599هـ) إلى أنّ هذا النوع من الأفعال لا يُضبط إلا بالسمع⁽¹⁾. وذكر العكبري أنّ " اختار " يتعدى إلى مفعولين ، الأول : بحرف الجر وقد حذف في الآية ، والثاني : " سبعين " ، وأجاز البدل في " سبعين " على ضعف⁽²⁾.

والراجع في هذه المسألة مذهب سيبويه ؛ لأنّ اختار يتعدى إلى مفعولين أحدهما بحرف الجر ، والتقدير : من قومه ، والثاني : " سبعين " .
8- في تأويله للمسألة الزنبوية قدر ابن الحاجب في قول من قال : فإذا هو إياها ، الخبر محذوفاً ، وجعل " إياها " حالاً على حذف مضاف ، فأصبح المضاف المحذوف حالاً في المعنى مقدراً بـ " مثل " ، ويكون التقدير : فإذا هو مثلها ، فقدّر الخبر محذوفاً كما قدّر في قولهم : فإذا زيد قائماً ، فنصب " مثلها " على الحال كما نصب " قائماً " على الحال⁽³⁾.

فخالف ابن الحاجب البصريين والكوفيين بهذا التأويل ، وهذه المسألة

= ، والزمخشري : المفصل ، ص295 ، والكشاف ، 516/2 ، وأبا البركات الأنباري : البيان ، 375/1-376 .

(1) انظر : الحيدرة اليميني : كشف المشكل في النحو ، تحقيق : د. هادي عطية مطر الهلالي ، دار عمار - عمّان - الأردن ، ط1/ ، 1423هـ-2002م ، ص265-266 .
(2) انظر : العكبري : إملاء ما منّ به الرحمن ، 286/1 .
(3) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، 875/2 .

من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين ،وقد شرحها أبو البركات الأنباري في
" الإنصاف " ⁽¹⁾.

(1) انظر : أبا البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة 99 ، 706-702/2 .

الخاتمة :

بعد أن عشت مع ابن الحاجب وكتابه الأمالي حولاً كاملاً ، أعمل في هذه الدراسة بكلّ جهد ، أستطيع أن أخلص إلى القول : إنّ فصول هذا الكتاب ومباحثه المتنوعة تضمنت جملة من الموضوعات التي عالجت أصول النحو ، وَبَحَثَتْ كثيراً من قضاياها التي تصل إليه من قريب أو التي نتجت عن تلك الأصول ، بدراسة تركيبية تطبيقية في أمالي ابن الحاجب .

فبعد أن تم البحث يمكن أنْ أَذْكَرَ أَهَمَّ النتائج التي وَصَلْتُ إليها ، في ما

هو آتٍ :

1- مصادر ابن الحاجب في كتاب الأمالي كثيرة ومتنوعة، فهو يعتمد على القرآن الكريم، والقراءات القرآنية ، والحديث الشريف والشواهد الشعرية والأمثال العربية ، وكان ابن الحاجب يرجع إلى آراء العلماء السابقين ومؤلفاتهم . وكان من مصادره في أماليه مؤلفاته مثل الكافية والإيضاح في شرح المفصل .

2- من مصادره التي حفظ لنا كتابه الأمالي أسماءها ولم تصل إلينا ، كتاب الكافي للنحاس ، وشرح المقدمة لعبد القاهر الجرجاني .

3- يبدو تأثير الفقه والعلوم العقلية واضحاً في أمالي ابن الحاجب ، وينقسم هذا التأثير قسمين، القسم الأول: يظهر في مصطلحات ابن الحاجب في الأمالي مثل :

الدّور ، والاستحسان ، والسبب والمسبّب، والحكم والمحكوم عليه، والثاني : في آراء الفقهاء الذين نقل عنهم في بعض مسائل الأمالي .

4- القرآن الكريم هو المصدر الأول لشواهد ابن الحاجب ، وقد أملى على (145) آية من القرآن الكريم ، واستشهد بـ (272) آية في أماليه .

5- ذهب ابن الحاجب إلى أن القراءات السبع هي القراءات المتواترة ، ولم يذكر في الأمالي إلا قراءة شاذة واحدة ، وبَيَّنَّ إعرابها .

6- دافع ابن الحاجب عن القراءات ، ورأى أن القراءة الضعيفة في اللغة لم تأت في القراءات السبعة .

7- إذا تناقضت قراءتان في المعنى من القراءات السبعة ، يلجأ ابن الحاجب إلى التأويل .

8- كان ابن الحاجب يوجه كل قراءة التوجيه النحوي وفقاً لمعناها .

9- أملى ابن الحاجب على (123) بيتاً من الشعر ، واستشهد بـ (75) بيتاً ، فمجموع شواهد في الأمالي بلغ (198) بيتاً ، وهي مقسمة كما هو آت : (

146) بيتاً من الشواهد لشعراء جاهليين ومخضرمين وإسلاميين ، و(31) بيتاً

مجهولة القائل ، و(21) بيتاً لشعراء لا يحتج بشعرهم ، بسب ظهورهم بعد

عصر الاحتجاج ، وهذه الأبيات نسبتها أقل من (11%) من مجموع الشواهد .

10- كانت شواهد ابن الحاجب موزعة على الأبيات الشعرية وأنصاف الأبيات والأرجاز، وفي بعض الأمالي يذكر الكلمة موضع الشاهد ، وأكثر تلك الشواهد جاءت غير منسوبة إلى قائلها ؛ لأنّ ابن الحاجب كان يملئها من حفظه على تلاميذه .

11- كان ابن الحاجب يسند الرواية إلى صاحبها في بعض المواضع ، وفي بعض المواضع الأخرى لا يذكر الراوي .

12- اعتماد ابن الحاجب على القياس في صورته المختلفة ، ويلاحظ أنّ ابن الحاجب نهج في اعتماده على القياس طريق سابقه من العلماء ، ويمكن القول إنّ موقف ابن الحاجب من القياس يكاد يكون منسجماً تماماً الانسجام وقريباً من المذهب البصري في القياس ، فتجلّى لديه الاتساع في القياس واحترام السماع ، والحرص على ما يطرد وينقاس .

13- استخدم ابن الحاجب دليل الإجماع كثيراً في كتابه " الأمالي " ، فهو يكثر من ذكر هذا الدليل بمصطلح الإجماع والاتفاق والإطباق وهي بمعنى واحد كقوله : " بالإجماع " ، وقوله : " جائز بالاتفاق " ، وقوله : " إطباقهم " ، وقوله : " فهو ضعيف باتفاق " .

14- استخدم ابن الحاجب استصحاب الحال كثيراً في كتابه " الأمالي " ، فهو

يكثر من ذكر هذا الدليل بمصطلح الأصل كقوله : " فرجع الاسم إلى أصله في
الصرف " .

15- يميل ابن الحاجب إلى البصريين ، ولكنه من أصحاب الاختيارات النحوية،
فكما لاحظنا أنه يختار من آراء البصريين والكوفيين ويخالفهم ، وينفرد بآرائه
النحوية .

16- كان ابن الحاجب مغرمًا بالعلل ، واعتمد عليها في إثبات آرائه ومناقشاته
لآراء النحاة ، ويرجع ذلك لتأثره الواضح بالفقه وأصوله ، والعلوم العقلية .
17- يكثر ابن الحاجب من التأويل في توجيه القراءات ، وفي الأوجه الإعرابية ،
وفي مواضع الحذف .

فهارس تحليلية للرسالة

أولاً : فهرس الآيات القرآنية

ثانياً : فهرس الأحاديث الشريفة

ثالثاً : فهرس الأمثال وأقوال العرب

رابعاً : فهرس الشواهد الشعرية

خامساً : فهرس الأعلام

سادساً : فهرس الأماكن والبلدان

سابعاً : فهرس القبائل والأقوام

ثامناً : فهرس الكتب

أولاً - فهرس الآيات القرآنية الكريمة

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾	٨٨	البقرة	١٩٥
﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحَّزَجٍ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ﴾	٩٦	البقرة	١٩٨
﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ﴾	١٨٠	البقرة	١١٠
﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَنْ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾	٢٣١	البقرة	١١١
﴿أَوْ تَقْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾	٢٣٦	البقرة	٥٥
﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُؤَدِّيَ مَا عَلَيْهِ فَالْيَمْلِكُ وَلَا يَنْصُرْهُ أُولَئِكَ يَنْفَكُ عَنْ أَفْوَاقِكُمْ﴾	٢٨٢	البقرة	٣٧
﴿أَنْ تَصِلَ إِحْدَهُمَا فَتُخَرَّجَهُمَا مِنْهُمَا﴾	٢٨٢	البقرة	١٥٦
﴿الْأُخْرَى﴾			

١٧٩	آل عمران	٨١	﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا ءَاتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾
٥٣	آل عمران	١٠٢	﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾
١٧٠	آل عمران	١٥٩	﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ﴾
٢٠٦	النساء	١٢	﴿وَلِنْ كَانِ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلَالَةً﴾
٦٧	النساء	٢٠	﴿أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾
١٤٦	النساء	٢٤	﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾
٦٦	النساء	٤٦	﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأَسْمَعُ غَيْرَ مُسْمِعٍ وَرَاعِنَا لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ﴾
١٩١	النساء	٧٧	﴿كَخَشِيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشِيَةً﴾
٧٩	النساء	٩٥	﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾
١٤٦	النساء	١٢٢	﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾
١٨٥-	المائدة	٤٧	﴿وَلِيَخْخَرَنَّ أَهْلَ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ﴾
١٨٦			
٧٣	المائدة	٥٠	﴿أَفَحُكْمَ الْجَهْلِ يَتَّبِعُونَ﴾

١٩٢	الأنعام	٩٣	﴿وَالْمَلَكُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمْ﴾
٦٩	الأنعام	١١٢	﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾
٧٣	الأعراف	١٠	﴿مَعِيشَ﴾
١٩٦	الأعراف	١٠	﴿فَلَيْلًا مَا تَشْكُرُونَ﴾
٢٠٠	الأعراف	٨١	﴿إِنَّكُمْ لَنَآتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ الْنِسَاءِ﴾
١٩٧	الأعراف	١٤٢	﴿فَتَمَّ مِيقَتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾
٢١٣	الأعراف	١٥٥	﴿وَأَخَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾
٦٦	الأعراف	١٧٠	﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾
٢٥ - ٦٧	التوبة	٣	﴿وَأَذِّنْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾
١٨٣	يونس	٣٥	﴿أَمَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدَىٰ فَا لَكُمُ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾
٥٤	يونس	٥٠	﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ﴾
١٠١ -	يونس	٨٩	﴿فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا

يَعْلَمُونَ ﴿			١٨٢
﴿ قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ ﴾	٦٩	هود	٦٨
﴿ قَالَ يَتَقَوِّمُ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾	٧٨	هود	٧٩ - ٧٣
﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لِيُوفِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ ﴾	١١١	هود	١٨٥ -
﴿ وَأَسْرُوهُ بَضْعَةَ ﴾	١٩	يوسف	٢٠٣
﴿ ثُمَّ بَدَأْهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا آيَاتِي لِيَسْجُنَنَّهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾	٣٥	يوسف	١٤٩
﴿ حَقًّا إِذَا أَسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ ﴾	١١٠	يوسف	١٦٤
﴿ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ﴿٣٣﴾	٢٤ - ٢٣	الرعد	١٥٠
سَلَامٌ عَلَيْكُمْ .			
﴿ وَإِنْ كَانَتْ مَكْرَهُمْ لِنَزُولِ مِنْهُ	٤٦	إبراهيم	١٨٦
الْجِبَالِ ﴾			
﴿ فَيَمَّ بُشِّرُونَ ﴾	٥٤	الحجر	٨٠
﴿ تُشَقُّوتُ فِيهِمْ ﴾	٢٧	النحل	٨٠

﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَن تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا﴾	٣٧	الإسراء	٢٠٢
﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾	٣٠	الكهف	٦٦
﴿ثُمَّ لَنَزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾	٦٩	مريم	١١٥- ١٩٢
﴿لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُ﴾	٤٤	طه	١٠٢
﴿قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرُونَ﴾	٦٣	طه	٢٥-٧٢- ٧٤-٧٦- ١٨٩
﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾	٨٨	الأنبياء	٨١
﴿وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾	٩٥	الأنبياء	٢٠٦
﴿وَقَالُوا اسْطِيزُوا الْوَلَدَيْنِ أَمْ كُنْتُمَهَا فَهِى تَعْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾	٥	الفرقان	٣٧-٣٨
﴿كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ ﴿٢٠٠﴾ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ	٢٠٠- ٢٠٣	الشعراء	١١٠

			﴿ ٢٠١ ﴾ فَيَأْتِيهِمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿ ٢٠٢ ﴾ فَيَقُولُوا هَلْ نَحْنُ مُنْظَرُونَ ﴿ ٢٠٣ ﴾
٥٦	النمل	١٨	﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾
٢٠٣	النمل	٤٥	﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ ﴿ ٢٠٤ ﴾
١٦٥	القصص	٥٥	﴿ وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ ﴿ ٢٠٥ ﴾
٦٩	الروم	٥٧	﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يَنْفَعُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَعْذِرَتُهُمْ ﴿ ٢٠٦ ﴾
١٧٨	لقمان	٢٧	﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ﴿ ٢٠٧ ﴾
٦٦	السجدة	٢٠	﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوِيهِمُ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّتِي كُنتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ ﴿ ٢٠٨ ﴾
٦٩	السجدة	٢٩	﴿ قُلْ يَوْمَ الْفَتْحِ لَا يَنْفَعُ ﴿ ٢٠٩ ﴾
٢٠١	سبا	١٣	﴿ أَعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا ﴿ ٢١٠ ﴾
١٦٦	يس	٣١	﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿ ٢١١ ﴾

١٩٠-	يس	٥٧-٥٨	﴿وَلَهُمْ مَا يَدْعُونَ ﴿٥٧﴾ سَلَامٌ قَوْلًا﴾
١٩١			
١٨٨	الصفات	٦	﴿إِنَّا زَيْنًا أَلَسْمَاءَ الدُّنْيَا بَزِينَةِ الْكَوَاكِبِ﴾
١٩٦	ص	٥٠	﴿جَنَّتٍ عَدْنٍ مَّفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾
١٩٢	الزمر	٣	﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ﴾
٥١	الزمر	١٧-١٨	﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾
١٦٦	غافر	١٠	﴿إِذْ تُدْعَوْنَ﴾
١٧٧	غافر	٣٥	﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾
١٥٤-	الزخرف	٥	﴿أَفَضَرَبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ﴾
١٨١			
١٥٧	الزخرف	٣٩	﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾
١٦٥	الجاثية	٥	﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ ءَايَةٌ﴾
١٩٤	الجاثية	٢١	﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ

			<p>يَجْعَلُهُمُ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ</p> <p>سَوَاءٌ نَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴿</p> <p>نُقَيِّلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُونَ ﴿</p>
١٩٠	الفتح	١٦	
١٩٩	ق	٣١	<p>﴿ وَأَزَلَّيْتِ الْجَنَّةَ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴿</p>
١٣٧	الذاريات	٢٣	<p>﴿ إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ ﴿</p>
٦٩	الرحمن	٣٩	<p>﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُشْعَلُ ﴿</p>
٦٨	الواقعة	٦٥	<p>﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا ﴿</p>
٦٩ - ٦٨	الواقعة	٧٠	<p>﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا ﴿</p>
٥٦ - ٥٥	الحشر	٧	<p>﴿ مَا آفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ</p> <p>وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ</p> <p>وَأَبْنِ السَّبِيلِ كَى لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ</p> <p>مِنْكُمْ ﴿</p>
٦٧ - ٦٦	نوح	٨	<p>﴿ ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ﴿</p>
١٩٩	الجن	١	<p>﴿ قُلْ أَوْحَىٰ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ فَقَالُوا</p> <p>إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا ﴿</p>

﴿وَأَنَّهُ تَعَلَّى جَدُّ رَبِّنَا﴾	٣	الجن	١٩٩
﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا السَّمَاءَ﴾	٨	الجن	١٩٩
﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا﴾	٩	الجن	١٩٩
﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾	١٩	الجن	١٩٩
﴿قُرْآنُ اللَّيْلِ إِذَا يَغِيثُ﴾ ٢٠ ﴿يُصَفِّرُ﴾	٣-٢	المزمل	٥٦
﴿سَلْسِلًا وَأَغْلَلًا﴾	٤	الإنسان	٨٠
﴿قَوَارِيرًا﴾	١٦	الإنسان	١١٥
﴿سَلْسِيلًا﴾	١٨	الإنسان	١١٥
﴿وَنِلِّ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾	١	المطففين	٦٨
﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾	١	الانشقاق	٦٧
﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾	٤	الطارق	٧٥-٧٤
﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابُهُ أَحَدٌ﴾	٢٥	الفجر	٦٩

ثانياً - فهرس الحديث الشريف

الرقم	الحديث الشريف	الصفحة
١-	أُبَيِّنِي لا ترموا جمره العقبة	٨٥
٢-	ارجعن مأزورات غير مأجورات	٨١
٣-	ألا أخبركم بأحبكم إليّ وأقربكم مني " ثم قال :" ألا أخبركم بأبغضكم إليّ وأبعدكم مني "	٨٦ - ٨٧
٤-	أو تُخْرِجِيَّ هم	٨٨
٥-	الحسنُ والحسينُ سيِّدا شباب أهل الجنة	٨٤
٦-	صلاة الليل مثنى مثنى	٨٨
٧-	كان رسول الله - ﷺ - أجودَ الناس ، وكان أجودُ ما يكونُ في رمضان	٨٩
٨-	كَمُلَ من الرجال كثير ولم يكمل من النساء إلا مريمُ بنتُ عمران وآسية بنت مزاحم ، وإنَّ فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام	٨٥
٩-	واجعله الوارثُ منا	٨٧

الرقم	المثل أو القول	الصفحة
١-	تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ	٩٧- ١٤٩
٢-	تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ	٩٨
٣-	سَبَقَ السَّيْفُ الْعَدْلَ	٩٨
٤-	شَرُّ أَهَرٍّ ذَا نَابٍ	٩٩
٥-	عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا	٩٩
٦-	فَرَقٌ خَيْرٌ مِنْ حُبٍّ	٩٨
٧-	قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا	٩٩
٨-	مَا كُلُّ سَوْدَاءٍ تَمْرَةٌ وَلَا بَيْضَاءٍ شَحْمَةٌ	٩٩
٩-	هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا	٩٩

رابعاً - فهرس الشواهد الشعرية

مطلع البيت	القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
هَذَا لَعَمْرُكُمْ وَلَوْ قَلَّمَا	الباء وَلَا أَبُ كَاتِبٍ	الكامل الطويل	رجل من بني مذحج المتنبي	٩٥ ٦٨
أُقَاتِلُ أَمْرُتُكَ الخيرَ	مِنَ الكَرَبِ وَذَا نَشَبٍ	الطويل البسيط	كعب بن مالك عمرو بن معدي كرب	٩٣ ٢١٣
مَنْ صَدَّ الرَّاءِ	الحاء لَا بَرَاخُ	مجزوء الكامل	سعد بن مالك القيسي	٩٢
فَيَوْمٌ عَلَيْنَا إِذَا ذُكِرَتْ	نُسْرُ الْقَطْرُ	المتقارب الطويل	النمر بن تولب أبو صخر الهذلي	٢٠٨ ١٠٠

تَقُولُ ابْتَي	جَارًا	المتقارب	الأعشى	٩٤
أَكُلُّ امْرِئٍ	نَارًا	المتقارب	أبو دؤاد	٢٠٩
لَا أَرَى	والفقيرا	الخفيف	عدي بن زيد	٩٤
لَا أَبَ	وَتَأَزَّرَا	الطويل	مجهول	٩٥
يَا لَعْنَةُ	من جارٍ	البسيط	مجهول	٢١١
وما راعني	بكير	طويل	مجهول	١٥٠
ثُمَّ زَادُوا	فُخْرُ	الرملي	طرفة بن العبد	٢٠٥
أَبَا خُرَاشَةَ	العين الضَّبْعُ	البسيط	عباس بن مرداس	٩٣
إِنَّمَا النَّحْوُ	يُتَنَفَّعُ	الخفيف	الكسائي	١٠٦
	الفاء			
وَعَضُّ	أَوْ مُجَلَّفُ	الطويل	الفرزدق	١٧٥
زَمَانٍ				
فِيهَا خُطُوطٌ	القاف الْبَهَقُ	البسيط	رؤبة بن العجاج	١٠٠

			اللام	
٩٨	المتنبي	البسيط	العَدَلَا	تُرَابُهُ فِي
٩٢	الأعشى	المنسرح	مَهَلًا	إِنَّ مَحَلًّا
٢٠٤	كعب الغنوي	الطويل	بِقَوُولِ	وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ
٩٤	ذو الرّمة	الطويل	نَضْلِي	وَإِنْ تَعْتَذِرْ
			النون	
٢١٢	سحيم بن وثيل الرياحي	الوافر	تَعْرِفُونِي	أَنَا ابْنُ جَلَا
			الهاء	
١١٦	الراعي النميري	البسيط	فِي أَضْلَاجِهَا	أَشْلَى سَلُوقِيَّةً

الصفحة	العَلَم الهمزة
٨٥	آسية بنت مزاحم
	الأمدي : سيف الدين أبو الحسن علي بن
٣٢ - ١٦ - ١٢	محمد بن سالم التغلبي .
٩٦	إبراهيم الغزي
٦٢	إبراهيم بن هرمة
	الأبياري: شمس الدين أبو الحسن علي بن
١٥ - ١٢	إسماعيل بن علي بن حسن بن عطية .
٦٩	أحمد مختار عمر
٣٣	الأخضري : أبو عبد الرحمن الأخضر
٤٨ - ٥٥ - ٦٧ - ٧٤ - ٧٧ -	الأخفش الأوسط
٧٨ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٩١	
٤٤	الأدفوي

٢٧	الرفاعي : أسامه طه
٣٠ - ٣١ - ٣٤	إسماعيل باشا البغدادي
١٧	إسماعيل بن ياسين : إسماعيل بن الصالح بن ياسين أبو الطاهر الساعي .
٢١	الأشرف (عمّ الملك الناصر داود)
٤٠ - ٩٩ - ١٠٠	الأصمعي : أبو سعيد عبد الملك بن قريب .
٤٩	ابن الأعرابي
٧٣	الأعرج
٩١ - ٩٢ - ٩٤ - ٩٦	الأعشى
٦١ - ٩٧	الأفغاني : سعيد
٩١ - ٩٦	امرؤ القيس
٩٦	أوس بن حجر
الباء	
٤٨ - ٤٩ - ١٦٠	ابن بابشاذ
٢٠٠	الباقولي
٥٩ - ٦٠ - ٦٣ - ٦٤ - ٧٥ -	أبو البركات الأنباري
٧٧ - ٧٨ - ٨٠ - ١٠٥ -	

١٠٧-١١٧-١١٩-	
١٢٩-١٣٢-١٣٣-	
١٣٤-١٣٩-١٤٥-	
١٤٧-١٦٣-١٧٢-	
١٧٨-١٧٩-١٨٢-١٨٣	
١٨٥-١٨٨-١٩٠-	
١٩٢-١٩٦-١٩٧	
١٩٨-١٩٩-٢٠١-	
٢٠٢-٢٠٣-٢٠٦-٢١٥	
٣١-٣٢-٣٣-٣٥-٣٦	بروكلمان
٤٩	ابن بري النحوي
٩٦	ابن بسام البغدادي
٩١	بشار بن برد
٤٤-٩١	البغدادي : عبد القادر بن عمر
٢٣	البغدادي : أبو علي إسماعيل بن القاسم
٣٨-١٧٤	أبو البقاء الكفوي .
٤٩-٨٠-١٨٠-١٨١-	أبو بكر : شعبة بن عياش بن سالم الأسدي

١٨٩-١٨٨-١٨٤	
١٤	أبو بكر قاضي المارستان
١٧	ابن البناء: أبو عبد الله محمد بن عمر بن أحمد.
١٢-١٣-١٤	البوصيري: أبو القاسم هبة الله بن علي بن مسعود .
٢٢	البهاء المقدسي
	التاء
١١٩	تمام حسان
	الثاء
١٥٠-١٤٩-٤٠	ثعلب: أحمد بن يحيى
	الجيم
٢٧	الجامي: نور الدين عبد الرحمن
٤٠	الجبوري: يحيى وهيب
٢١٦-١٦١-٤٩-٤٨	الجرجاني: عبد القاهر
٩٦-٩١	جرير
٤٣-١٢	ابن الجزري
٨٠	أبو جعفر: يزيد بن القعقاع المخزومي المدني

١٠٥	الجمحي : ابن سلام
٣٠ - ٢٥	الجنابي : طارق عبد عون
٤٨-٤٩-٥٢-٥٩-	ابن جني
٦١-١١٢-١١٣-١٥٤	
١٢ - ١٤	أبو الجود اللخميّ : غياث بن فارس بن مكّي
٤٨ - ٤٩ - ١٠٠	الجوهري .
٤٨ - ٥٧	الجويني : أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله
	الحاء
١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-	ابن الحاجب: جمال الدين أبو عمرو عثمان
٨-٩-١٠-١١-١٢-	بن أبي بكر بن يونس .
١٣-١٤-١٥-١٦-١٧-	
١٨-١٩-٢٠-٢١-٢٢-	
٢٣-٢٥-٢٦-٢٧-٢٨-	
٢٩-٣٢-٣٣-٣٤-٣٥-	
٣٧-٣٨-٣٩-٤١-٤٢-	
٤٣-٤٥-٤٦-٤٧-٥٠-	
٥١-٥٢-٥٣-٥٤-٥٥-	

- ୧୧-୧୨-୧୩-୧୦-୧୧

- ୧୦-୧୧-୧୧-୧୧-୧୧

- ୧୧-୧୧-୧୧-୧୧-୧୧

- ୧୧-୧୧-୧୧-୧୧

- ୧୦୦-୧୦୨-୧୦୧

- ୧୦୧-୧୦୧-୧୦୧

- ୧୧୧-୧୧୨-୧୧୧

- ୧୧୧-୧୧୧-୧୧୦

- ୧୧୧-୧୧୨-୧୧୧

- ୧୨୦-୧୧୧-୧୧୧

- ୧୨୨-୧୨୧-୧୨୧

- ୧୨୧-୧୨୦-୧୨୧

- ୧୨୧-୧୨୧-୧୨୧

- ୧୧୧-୧୧୧-୧୧୦

- ୧୧୦-୧୧୧-୧୧୨

- ୧୧୧-୧୧୧-୧୧୧

- ୧୦୧-୧୦୦-୧୧୧

-104-103-102	
-107-106-100	
-164-109-108	
-167-166-160	
-170-169-168	
-176-172-171	
-172-178-177	
-179-174-173	
182-181-180	
186-180-183	
190-189-188	
194-193-192-	
197-196-190-	
200-199-198-	
203-202-201-	
206-200-204-	
209-208-207-	

٢١٠-٢١٢-٢١٤-	
٢١٦-٢١٧-٢١٨-	
٢١٩	
٢٣-٢٤-٢٦-٢٩	حاجي خليفة
٣٠-٣١-٣٢-٣٣-٣٤	
٣٩-	
٦١-٧٢-٨٤	الحديثي : خديجة
٩٦	الحارث بن حلزة
٤٨-٤٩	الحريري
٢٢	أبو الحزم
٩١-٩٦	حسان بن ثابت
٨٤	الحسن بن علي بن أبي طالب
٢٨-٢٩	حسن أحمد العثمان
٤٩	الحسن البصري
٢٢	الحسن الزيدي
٨٣	حسن الشاعر
٨٤	الحسين بن علي بن أبي طالب

٤٠	الحسيني : عبد الله بن أحمد العلوي
٩٦	الخطيئة
٤٩-٧٤-١١٩-١٨٠-	حفص : أبو عمر حفص بن سليمان بن المغيرة
١٨٨-١٨٤	
١٢٥- ١١٨	الحلواني : محمد خير
٤٩-١٥٥-١٧٩-١٨٠-	همزة : أبو عمارة همزة بن حبيب الكوفي
١٨٦-١٨٥-١٨٤-١٨١	
١٩٨- ١٨٨-	
١٧٥	الحموز : عبد الفتاح
٥٦	أبو حنيفة
٨٢	أبو حيان الأندلسي
٢١٤	الحيدرة اليمني
	الخاء
٩٦	ابن خراز
٧١	الخزاعي
٤٩	ابن الخشاب النحوي
٩٦	الأخطل

٧-٩	ابن خلكان
١٠-٣٣-٤٨-٦٣-٨٣-	الخليل بن أحمد الفراهيدي
٩٠-١٠٦-١١٢-١٢٦-	
١٢٧-١٣٨-١٥٤-١٦٠-	
١٧٦-١٩٢-١٩٣-	
٢١٢-٢١٣	
١٤	ابن خليل المقدسي
	الدال
٤٠-٤٩-١٠٠-	ابن دريد
٩٦-٢٠٩	أبو دؤاد
١٦٠	الدينوري : أبو عبد الله
	الذال
	ابن ذكوان : أبو عمرو عبد الله بن أحمد بن
٤٩-١٧٧-١٨٢	بشير
٧-١٢-٢٢	الذهبي
٩٤-٩٦	ذو الرّمة

الراء	
٩٦-١٠٠-١٠١	رؤبة بن العجاج
١٧٤	الراغب الأصفهاني
١٤	الرشيد العطار
٢٦-٢٧-٢٩-٨٢-١٩٠	رضي الدين الأستراباذي
٩٩	الرماني
٨٠	رويس : أبو عبد الله محمد بن المتوكل البصري
٢١٢	الرياحي : سحيم بن وثيل
الزاي	
١٧	ابن الزاغوني
٧٧	الزبير
٤٩-٧٨-١٦٧-١٩٠	الزجاج
٤٠-٤٧-٤٩-١٢٦-	الزجاجي
١٣٤-١٣٥-١٨٣	
٦٩	الزركشي
٢٤-٢٩-٣٧-٤٧-٤٨-	الزنجشري
٤٩-٥٢-١٥٧-١٧٨-	

<p>١٩٠-١٩١-١٩٨-</p> <p>٢٠١-٢٠٧-٢١٠-</p> <p>٢١١-٢١٢</p> <p>٢١</p>	<p>الزملكاني : أبو المكارم كمال الدين عبد</p> <p>الواحد بن عبد الكريم بن خلف الأنصاري .</p>
<p>١٤ - ٢٠</p> <p>١٥</p> <p>٩٩</p> <p>٤٩ - ١٠٠</p> <p>٧٣</p> <p>٤١</p> <p>٢٤-٣٠-٤٧-٤٨-٦٣-</p> <p>٦٧-٧٢-٧٥-٨٣-٩٠-</p> <p>٩٩-١٠٦-١١٠-١١٢-</p> <p>١١٤-١١٧-١٢٦-</p> <p>١٣٨-١٤٩-١٥٠-</p>	<p>السين</p> <p>السخاوي</p> <p>السَّعْدِيّ : عبد الله بن رفاعه</p> <p>السكري</p> <p>ابن السكيت</p> <p>السلمي : إبراهيم</p> <p>السهيلي</p> <p>سيبويه</p>

<p>١٥٤-١٥٦-١٦٠-</p> <p>١٦١-١٦٩-١٧٦-</p> <p>١٧٩-١٩٠-١٩٢-</p> <p>١٩٣-٢٠٥-٢٠٩-</p> <p>٢١٣-٢١٤</p> <p>٣٨-٤٤-٥٩-٦٠-٦٢-</p> <p>٧٠-٨٢-٩٦</p> <p>٤٠</p>	<p>السيوطي</p> <p>السنوسي : مصطفى</p>
<p>٣٣</p> <p>٧</p> <p>٨</p> <p>١٢ - ١٦</p> <p>٨٢</p> <p>١٢ - ١٣ - ١٨</p>	<p>الشين</p> <p>ابن شاش</p> <p>ابن أبي شامة</p> <p>أبو شامة المقدسي</p> <p>الشاذلي: أبو الحسن الشاذلي الضرير تقي</p> <p>الدين علي بن عبد الله بن عبد الجبار</p> <p>الشاطبي: أبو إسحق</p> <p>الشاطبي: أبو محمد القاسم بن فيرة بن أبي</p> <p>القاسم خلف بن أحمد الرعيني الشافعي.</p>

٤١	ابن الشجري
	الشرف الدمياطي : شرف الدين أبو محمد
١٩	عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن .
١٤	الشريف أبي الفتوح
٥٠ - ٥١ - ٥٣ - ٥٤ -	الشريف الجرجاني
١٢٥ - ١٦٠	
	الصاد
٩	الصالح بن إسماعيل
٦	صلاح الدين الأيوبي
٢٧ - ٤٤	صلاح الدين الصفدي
	الضاد
٤١	الضامن : حاتم
٨٢	ابن الضائع
١٤	الضياء المقدسي
	الطاء
٣٠	طارق نجم عبد الله
٩٦ - ٢٠٥	طرفة بن العبد

١٥	أبو الطاهر بن عوف
	العين
٤٩-٨١-١٥٤-١٨١-	عاصم : أبو بكر عاصم بن أبي النجود
١٨٩	
٤٩-٨١-١٥٤-١٨٠-	ابن عامر: أبو عمران عبد الله بن عامر بن
١٨٣-١٨١	يزيد .
٨٥	عائشة
٩٦-٩٣	عباس بن مرداس
٢٨	عبد الحفيظ شلبي
٤٠-١٥٠	عبد السلام هارون
٢٧	عبد العال سالم مكرم
١٠٦-١٠٥	عبد الله بن أبي إسحق
١٧	أبو عبد الله الرزاز
٧٣	عبد الله بن مروان
٩٦	عبيد الله بن قيس الرقيات
٤٩-١٠٠	أبو عبيدة
٩٦	العجاج

عدنان صالح	٣٦
عدي بن زيد	٩٤ - ٩٦
عز الدين بن عبد السلام	٩ - ١٦ - ٢٢
عز الدين موسك الصلاحي : موسك بن	
جكو .	٦
العكبري	٤٩ - ١٥٧ - ١٦٦ - ١٨٣ -
	٢١٤
علي أبو المكارم	٦٠
أبو علي الفارسي	٣١ - ٤٧ - ٤٩ - ٧٩ -
	١١٢ - ١٥٤ - ١٩٧ -
	١٩٩ - ٢٠٢ - ٢٠٦ -
أبو علي القالي	٤٠ - ٤٧ - ٤٩ - ١٠١ -
العليلي : موسى بني	٢٨ - ٢٩ - ٣١ -
عمر بن أبي ربيعة	٩٦
أبو عمرو بن العلاء	٤٨ - ٤٩ - ٧٤ - ٨٣ -
	١٥٤ - ١٥٧ - ١٧٧ -
	١٨٠ - ١٨١ - ١٨٤ -

٩٦	عمرو بن معدي كرب الغين الغزنويّ: أبو الفضل محمد بن يوسف بن علي بن شهاب الدين . الفاء الفراء ابن فرحون الفرزدق الفيروزآبادي
١٤ - ١٢	
٧٣ - ٧٢ - ٤٨ - ٣٨	
١٩٣ - ١٤٩ - ٧٨ - ٧٧	
٤٣ - ٣٥ - ٣٤	
١٧٦ - ١٧٥ - ٩٦ - ٩١	
٤٣	
	القاف القاسم بن عساكر : القاسم بن الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله أبو محمد . القاضي الفاضل القاضي مجلي قالون : عيسى بن مينا الزرقعي . ابن قتيبة
١٥ - ١٢	
١٣	
١٧	
١٨٤ - ٤٩	
٧٨ - ٧٧	

٤٢-٤٣	قدارة : فخر صالح سليمان
٦٦	القرطبي
	القسطنطيني : أبو بكر بن عمر بن علي بن
٢٠	سالم الإمام رضي الدين .
٩٦	ابن قلاقس الإسكندراني
٨	ابن قنفذ
٩٢	القيسي : سعد بن مالك
٧٨-١٣٨-١٥٥-١٧٧-	القيسي : مكّي بن أبي طالب
١٧٨-١٧٩-١٨٢-	
١٨٣-١٨٦-١٨٨-	
١٨٩-١٩٤-١٩٥-٢٠٤-	
	الكاف
٤٩-٧٤-١٥٤-١٨٠-	ابن كثير: أبو سعيد عبد الله بن كثير بن عمرو.
١٨١-١٨٣	
٤٨-٤٩-٧٦-٨٠-٨٣-	الكسائي
١٠٦-١٥٥-١٨٠-١٨١	
١٨٤-١٨٦-١٨٧-	

١٨٨	
٧٣	كعب بن زهير
٧٣-٧١	كعب بن مالك
٩٦	الكميت بن زيد
٤٩	ابن كيسان
	اللام
٩١	ليد بن ربيعة
	الميم
٤٨	المازني
١٤٠-٧٥-٧٣-٤٩	المبرد : أبو العباس
٩٨-٩٦-٤٧-٣٧	المتنبي
٧٣	ابن مجاهد
٨٥	مريم بنت عمران
٤١	محمد إبراهيم البنا
١٤	أبو محمد سبط الخياط
٤٠	محمد عبد الجواد الأصمعي
٤٤-١٢	محمد مخلوف

٢٩	محمد نور الحسن
٤١	محمود الطناحي
٣٥	المراغي
٤٠	المرزوقي
١٦٤ - ١٦٣	ابن مضاء القرطبي
٢٢	ابن معط
٢٢	ابن ملي : نجم الدين أحمد بن مُحَسِّن
	المنذري : أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي
١٩ - ١٨	بن عبد الله الشافعي
	ابن المنير : ناصر الدين أبو العباس أحمد بن
١٩ - ٨	محمد بن منصور الجذامي الإسكندراني .
٥٥ - ٢٠ - ٨	مالك بن أنس
	ابن مالك : أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن
٨٢ - ٢٦ - ٢١ - ٢٠	مالك جمال الدين الشافعي .
٤١	المرتضى
٤١	محمد أبو الفضل إبراهيم
٤١	الموسوي : زين العابدين

٢٨	الموصللي : ابن الخباز
	موفق الدين بن أبي العلاء النّصيّبيّ : محمد بن
٢٢	محمد بن علي بن المبارك .
	النون
	الناصر بن داود : داود بن عبد الملك المعظم
٢١	عيسى بن العادل .
٢٨ - ٧	الناصر بن عيسى الأيوبي
٤٩ - ٧٣ - ٨٠ - ١٨٠ -	نافع بن أبي نعيم
١٨١	
١٧	أبو النجيب السهروردي
٤٧ - ١٨٣ - ١٨٦ - ١٨٨ -	النحاس
٢٠٤ - ٢١٦	
٩٦	الناطقة الذبياني
٩٦	أبو نصر عبد العزيز بن عمر بن نباته .
٦١	النعيمي : حسام
٢٣	نفظويه : أبو عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة
٢٠٨	النمر بن تولب

<p>٤٣ - ٤٢ - ٣٠</p> <p>١٨٠</p> <p>٨٠</p> <p>١٥٠ - ١٤٩</p>	<p>الهاء</p> <p>حمودي : هادي حسن</p> <p>ابن هشام</p> <p>هشام : أبو الوليد هشام بن عمار بن نصير.</p> <p>هشام بن معاوية الضير</p>
<p>١٣٥</p> <p>١٨٣ - ٤٩</p>	<p>الواو</p> <p>ابن الوراق</p> <p>ورث : أبو سعيد عثمان بن سعيد</p>
<p>٧</p> <p>٧٣</p> <p>٤٠</p> <p>٢٠ - ٢٨ - ٧٦ - ٧٧ -</p> <p>١٥٩</p> <p>٢٧</p> <p>١٠٦ - ٤٨</p>	<p>الياء</p> <p>ياقوت الحموي</p> <p>يحيى : ابن المبارك بن المغيرة أبو محمد اليزيدي.</p> <p>اليزيدي</p> <p>ابن يعيش</p> <p>يوسف حسن عمر</p> <p>يونس بن حبيب</p>

سادساً - فهرس الأماكن والبلدان

المكان أو البلد	الصفحة
الهمزة	
آمد	١٦
أدفو	٧
أذربيجان	٥
أَرَان	٥
الأردن	٤٢-٣٠
إستنبول	٣٢-٢٧
الإسكندرية	١٩-١٨-١٤-١٣-٩-٧
أسنا	٦
إِسْنَا	٧
أسوان	٧
الأندلس	٢٠-١٣

<p>٣٢</p> <p>٢٢-٢١-١٢</p> <p>٢٧</p> <p>٤٠-٣٣-٣٢-٣٠-٢٩-٢٨</p> <p>٤٢-٤١-</p>	<p>الباء</p> <p>باريس</p> <p>بَغْلَبَكْ</p> <p>بنغازي</p> <p>بيروت</p>
<p>٣٣</p> <p>٥</p>	<p>التاء</p> <p>تركيا</p> <p>تفليس</p>
<p>٢٠</p> <p>١٧</p> <p>١٨</p> <p>٢٢-٢٠</p> <p>٤١-٤٠</p>	<p>الجيم</p> <p>جيان</p> <p>الحاء</p> <p>الحجاز</p> <p>حران</p> <p>حلب</p> <p>حيدر آباد الدكن</p>

<p>٨-٩-١٥-١٨-٢٠-٢١-٢٢-</p> <p>٣٣-٣٥-٤٥-٤٦</p> <p>١٩</p> <p>٥-٦</p> <p>٥</p> <p>١٦</p> <p>٥</p>	<p>الذال</p> <p>دمشق</p> <p>دمياط</p> <p>دَوِين</p> <p>دُون</p> <p>ديار بكر</p> <p>دينور</p>
<p>١٨</p>	<p>الراء</p> <p>الرها</p>
<p>٣٠</p> <p>٢١</p>	<p>الزاي</p> <p>الزرقاء</p> <p>زملكان</p>
<p>١٣</p> <p>٥-١٢-١٦-١٧</p> <p>٩</p>	<p>الشين</p> <p>شاطبة</p> <p>الشام</p> <p>الشقيف</p>

<p>٢١</p> <p>٧</p>	<p>الصاد</p> <p>صرخد</p> <p>الصعيد الأعلى</p>
<p>٢٩- ٢٨- ٢٧- ١٧</p> <p>٤٢</p> <p>٢٨</p>	<p>العين</p> <p>العراق</p> <p>عَمَّان</p> <p>عُمان</p>
<p>٤٦- ٤٥</p> <p>٢١</p>	<p>الغين</p> <p>غزة</p> <p>غوطة دمشق</p>
<p>٣٤</p> <p>٣١</p> <p>٨-٩-١٢-١٣-١٤-١٨-١٩</p> <p>٢٠-٢٧-٢٩-٣٣-٤٠-٤١</p> <p>٤٦-٤٥</p>	<p>الفاء</p> <p>الفاثيكان</p> <p>فاس</p> <p>القاف</p> <p>القاهرة</p>

القدس: (بيت المقدس)	١٨-٢٠-٤٥-٤٦
القوصية	٧
الكاف	
الكرك	٢١-٢٧
الكويت	٤٠
اللام	
لبنان	٤٢
ليبزج	٣٤
الميم	
المدينة المنورة	١٨
مصر	٧-١٢-١٦-١٧-١٨-٢٢-
	٢٣
مكة المكرمة	١٨-٣٥
النون	
نابلس	٢١
النجف	٢٨
نصيبين	٢٢

٧	النوبة
١٥	النورية
٤١-٤٠	الهاء الهند

سابعاً - فهرس القبائل والأقوام

الصفحة	القبيلة أو القوم
	الهمزة
٦٢	أسد
١٠٩-٣٨	أهل الحجاز
١٣٠-١٢٩-١٠٩-٣٨	بني تميم
٣٨	بني أسد
٥	بنو أيوب
	التاء
٦٢	تميم
	الحاء
٧٨-٧٧	بنو الحارث بن كعب
	الطاء
٦٢	الطائيون

٦٢ - ٣٨	<p>القاف</p> <p>قيس</p>
<p>٦٢</p> <p>٦٢</p>	<p>الكاف</p> <p>كنانة</p> <p>الهاء</p> <p>هذيل</p>

الكتاب	المؤلف	الصفحة
الهمزة		
الإتقان	السيوطي	٤٤
الأحكام في أصول الفقه	سيف الدين الأمدي	٣٢
الأشباه والنظائر	السيوطي	٤٤
الإغراب في جدل الإعراب	أبو البركات الأنباري	٦٣
ألفية ابن مالك	ابن مالك	٢١
الأمالي "أمالي ابن الحاجب"	ابن الحاجب	١-٣٠-٣١-٣٥
		٣٦-٣٧-٣٨
		٤٠-٤١-٤٢
		٤٣-٤٤-٤٥
		٤٦-٤٧-٤٨
		٥٠-٥١-٥٢
		٥٣-٥٤-٥٥

٦٤ - ٦٥ - ٦٦		
٨٤ - ٧٨ - ٧٤ -		
- ٩٦ - ٩٢ - ٩١ -		
- ١٠٣ - ١٠٢ - ٩٧		
١١٩ - ١١٤ - ١٠٨		
- ١٢٣ - ١٢٢ -		
١٥٤ - ١٥٢ - ١٢٧		
- ١٧٧ - ١٦٤ -		
٢١٨ - ٢١٧ - ٢١٦		
٤٠	ابن دريد	أمالى ابن دريد
٤٠	الزجاجى	أمالى الزجاجى
٤١	السهيلى	أمالى السهيلى
٤١	ابن الشجرى	أمالى ابن الشجرى
٤٠ - ٤٧ - ١٠١	أبو على القالى	أمالى القالى
٤١	المرتضى	أمالى المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد)
٤٠	المرزوقى	أمالى المرزوقى

أُمالي اليزيدي	اليزيدي	٤٠
إملاء ما منّ به الرحمن	العكبري	١٥٧
الانتصاف من الكشاف	ابن المنير	١٩
الإنصاف في مسائل الخلاف	أبو البركات	١٣٢ - ١٦٣ -
	الأنباري	١٧٢ - ٢١٥
الإيضاح	أبو علي الفارسي	١٥٤
الإيضاح في شرح المفصل	ابن الحاجب	٢٩ - ٥٠ - ١٣٦ -
		٢١٦
الإيضاح في علل النحو	الزجاجي	١٢٦
الباء		
البحر الكبير في نخب		
التفسير	ابن المنير	١٩
البرهان في أصول الفقه	الإمام الجويني	٤٨ - ٥٧
البيان في غريب إعراب	أبو البركات	
القرآن	الأنباري	١٨٢ - ١٨٥ - ١٩٣
التاء		
تاريخ الأدب العربي	كارل بروكلمان	٣٤

٤٧	أبو علي الفارسي	تذكرة أبي علي الفارسي
١٨	المنذري	الترغيب والترهيب
٢١	ابن مالك	تسهيل الفوائد
١٣	الشاطبي	التيسير
الجيم		
٣٣ - ٤٣	ابن الحاجب	جامع الأمهات أو مختصر الفروع في الفقه
٣٤	ابن الحاجب	جمال العرب في علم الأدب
٤٧	الزجاجي	جمل الزجاجي
٣٧	ابن دريد	جمهرة اللغة
٣٣	ابن شاس	جواهر ابن شاس
		الحاء
٤٥	عبد القادر البغدادي	خزانة الأدب
٥٢	ابن جني	الخصائص
الذال		
٣٦	كارل بروكلمان	الذيل

		الراء
١٦٣	ابن مضاء القرطبي	الرد على النحاة
٣٠	ابن الحاجب	رسالة في العشر
		الشين
١٣	الشاطبي	الشاطبية (حرز الأمان)
		ووجه التهاني
٢٩ - ٣٤	ابن الحاجب	الشافية
١٥	الأبياري	شرح البرهان
١٨	المنذري	شرح التنبيه
٢٩	ابن الحاجب	شرح الشافية
٢٩	رضي الدين	شرح الشافية
	الأستراباذي	
٤٥	عبد القادر البغدادي	شرح شواهد الشافية
٢٧	ابن الحاجب	شرح الكافية
٢٦	رضي الدين	شرح الكافية
	الأستراباذي	
٢٦	ابن مالك	شرح الكافية

٣٠	ابن الحاجب	شرح كتاب سيبويه
٢١٦-٤٨	عبد القاهر الجرجاني	شرح المقدمة
٣١	ابن الحاجب	شرح المقدمة الجزولية
٤٨	ابن بابشاذ	شرح المقدمة المحسبة
٢٨	ابن الحاجب	شرح الوافية
٢٨	ابن الخباز الموصلي	شرح الوافية
٢٨	ابن يعيش	شرح الوافية
١٦	الشاذلي	الشفاء
		الصاد
١٠٠ - ٤٨ - ٣٧	الجوهري	الصحاح
		العين
٣٤	ابن الحاجب	عقيدة ابن الحاجب
١٦١	عبد القاهر الجرجاني	العوامل المئة
٣٢	ابن الحاجب	عيون الأدلة
		الفاء
٣٥	المراغي	الفتح المبين

١٦	سيف الدين الأمدى	فوائد الأحكام
	نور الدين عبد	الفوائد الضيائية
٢٧	الرحمن الجامى	
٣٥ - ٣٤	ابن الحاجب	في القراءات
		القاف
٢٧ - ١٠	ابن الحاجب	القصيدة الموشحة بالأسماء
		المؤنثة
		الكاف
٤٧	النحاس	الكافي
٩ - ١٠ - ٢١ - ٢٦ -	ابن الحاجب	الكافية
٤٧ - ٣٧ - ٢٨ - ٢٧		
٥٠ - ٥٣ - ٥٤ -		
٨٨ - ٢١٦		
٢١	ابن مالك	الكافية الشافية
٤٧ - ٦٣ - ١٢٦ -	سيبويه	كتاب سيبويه
١٥٠ - ١٥٤ - ١٦٠		
٤٨	الزفخشري	الكشاف

الكشف عن وجوه القراءات	مكي بن أبي طالب	
السبع	القيسي	١٨٢
كشف الظنون	حاجي خليفة	٣٠ - ٣١ - ٣٤
الكلديات	أبو البقاء الكفوي	٣٨
اللام		
لسان العرب	ابن منظور	٣٨
اللمع	ابن جني	٤٧
لمع الأدلة	أبو البركات	
	الأنباري	٦٣
الميم		
مجالس ثعلب	ثعلب	٤٠
مختصر سنن أبي داود	المنذري	١٨
مختصر صحيح مسلم	المنذري	١٨
مختصر في النسخ والمنسوخ	البوصيري	١٤
مختصر المنتهى في الأصول		
(مختصر ابن الحاجب)	ابن الحاجب	٣٢
معاني القرآن	الفراء	٧٢

٧	ياقوت الحموي	معجم البلدان
١٨٠ - ٤٥	ابن هشام	مغني اللبيب
٤٨	الزنجشري	المفرد والمؤلف
٤٨	الزنجشري	المفصل
٧٥	المبرد	المقتضب
١٩	ابن المنير	المقتفى في آيات الإسراء
٣٣ - ١٠	ابن الحاجب	المقصد الجليل إلى علم الخليل .
١٥٤ - ٣١	ابن الحاجب	المكتفي للمبتدي شرح إيضاح أبي علي الفارسي .
٤٨	الحريري	ملحة الإعراب
٣٤	محمد	منبع الأدب في تصريف كلام العرب
٣٢	ابن الحاجب	متهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل
٣٢	ابن الحاجب	متهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل

٣٢	ابن الحاجب	منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل
٣٠ - ٣١ - ٣٤	إسماعيل باشا البغدادى	الهاء هدية العارفين
٩ - ١٠ - ٢٧ - ٢٨	ابن الحاجب	الواو الوافية في نظم الكافية

المصادر والمراجع

- 1- القرآن الكريم
- إبراهيم مصطفى ، وآخرون .
- 2- المعجم الوسيط ، أشرف على طبعه : عبد السلام هارون ، المكتبة العلمية- طهران، ط/1 ، د.ت .
- الأخفش : سعيد بن مسعدة البلخي (ت 215 هـ)
- 3- معاني القرآن ، تحقيق : د. فائز فارس ، ط/2 ، 1401 هـ- 1981 م .
- الأدفوي : كمال الدين أبو الفضل جعفر بن ثعلب (ت748 هـ)
- 4- الطالع السعيد ، تحقيق : سعد محمد حسن ، ومراجعة : د. طه الحاجري ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ط/1، 1966 م .
- الأستراباذي : رضي الدين محمد بن الحسن (ت686 هـ)
- 5- شرح الكافية ، تحقيق د. يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريونس- بنغازي ، ط/2 ، 1996 م .
- الأعشى : ميمون بن قيس بن جندل (ت 7 هـ - 629 م)
- 6- ديوان الأعشى الكبير ، تحقيق : د. محمد محمد حسين ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط/7 ، 1403 هـ- 1983 م .

- الأفغاني : سعيد .

7- في أصول النحو ، المكتب الإسلامي - بيروت ، د.ط ، 1407هـ-1987م .

- إلياس : منى

8- القياس في النحو" مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكرية لأبي

علي الفارسي "، دار الفكر - دمشق ، ط/1 ، 1405هـ-1985م .

- الأنصاري : كعب بن مالك (ت 50 هـ)

9- ديوان كعب بن مالك الأنصاري ، تحقيق : سامي مكي العاني ، مكتبة

النهضة - بغداد ، ط/1386، 1هـ-1966م .

- ابن بابشاذ : طاهر بن أحمد (ت 469 هـ)

10- شرح المقدمة المحسبة ، تحقيق خالد عبد الكريم ، المطبعة العصرية -

الكويت ، ط/1 ، 1976م .

- الباقرلي : نور الدين أبو الحسن علي بن الحسين (ت 543 هـ)

11- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات ،

تحقيق:د. عبد القادر السعدي ، دار عمار - عَمَّان - الأردن ، ط/1،

1421هـ-2001م .

- البخاري : محمد بن إسماعيل الجعفي (ت256هـ)

12- الجامع الصحيح " صحيح البخاري " ، تحقيق :د. مصطفى ديب البغا ،

دار ابن كثير واليمامة - بيروت ، ط/3 ، 1407هـ-1987م .

- بدران : بدران أبو العينين

13- أصول الفقه الإسلامي ، الناشر : مؤسسة شباب الجامعة - الإسكندرية

، د.ط ، د.ت .

- أبو البركات الأنباري : عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت

577هـ)

14- أسرار العربية ، تحقيق : محمد بهجة البيطار وعاصم بهجة البيطار ،

دار البشائر - دمشق ، ط/2 ، 1425هـ-2004م .

15- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق :

محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية - صيدا - بيروت ،

1407هـ - 1987م .

16- البيان في غريب إعراب القرآن ، تحقيق : د. طه عبد الحميد طه ،

مراجعة : مصطفى السقا ، الناشر : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر -

القاهرة ، ط/1 ، 1389هـ-1390هـ ، 1969م-1970م .

17- ملح الأدلة في أصول النحو ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، دار الفكر-بيروت

، ط/2 ، 1391هـ-1971م .

18- الإغراب في جدل الإعراب ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، دار الفكر- بيروت

، ط/2، 1391هـ-1971م .

- البرقوقي : عبد الرحمن البرقوقي

19- شرح ديوان المتنبي ، مطبعة الاستقامة - القاهرة ، ط/2 ، 1357هـ-

1938م .

- بروكلمان : كارل بروكلمان

20- تاريخ الأدب العربي ، نقله إلى العربية:د. رمضان عبد التواب، راجع

الترجمة : د. السيد يعقوب بكر ، دار المعارف- مصر ، ط/3 ، 1983م .

- البغدادي : إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم (ت1339هـ-

1920م)

21- هدية العارفين (أسماء المؤلفين وآثار المصنفين)، وكالة المعارف-

إستنبول، 1951م ، أعادت طبعه بالافست : مكتبة المثنى -بغداد ، د.ط ،

ود.ت .

- البغدادي ، عبد القادر بن عمر (ت 1093هـ)
- 22- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تحقيق : عبد السلام هارون ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ، ط 1 ، 1979م .
- البناء : أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي
الشهير بالبناء (ت 1117هـ)
- 23- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، تحقيق: أنس مهرة، دار
الكتب العلمية - بيروت ، ط 1/ ، 1419هـ-1998م .
- الترمذي : أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت 279هـ)
- 24- الجامع الصحيح " سنن الترمذي " ، تحقيق : أحمد شاکر وآخرين ، دار
إحياء التراث العربي - بيروت ، د.ط ، د.ت .
- ابن تَغْرِي بردي: جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تَغْرِي بردي الأتابكي
(ت874هـ)
- 25- الدليل الشافي على المنهل الصافي ، تحقيق : فهم محمد شلتوت ، دار
الكتب المصرية - القاهرة ، ط 2/ ، 1998م .
- 26- المنهل الصافي والمُسْتَوْفِي بعد الوافي : تحقيق : د. محمد محمد أمين ،
مركز تحقيق التراث ، ط 1/ ، 1993م .

27- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، تحقيق : محمد حسين شمس

الدين ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط/1 ، 1413هـ-1992م .

- التهانوي : محمد أعلى بن علي (ت 1158هـ)

28- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق : د. علي دحروج ، نقل

النص الفارسي إلى العربية :د. عبد الله الخالدي ، الترجمة الأجنبية :د.

جورج زيناتي ، تقديم وإشراف ومراجعة : د. رفيق العجم ، مكتبة لبنان -

ناشرون ، ط/1 ، 1996م .

- الجرجاني : علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (ت 816هـ)

29- التعريفات : معجم فلسفي منطقي صوفي فقهي لُغوي نحوي ، دار

الكتب العلمية - بيروت ، ط/1 ، 1403هـ-1983م.

- ابن الجزري : شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي

بن يوسف بن الجزري (ت 833هـ)

30- غاية النهاية في طبقات القراء ، عني بنشره : ج . برجستراسر ، دار

الكتب العلمية - بيروت ، ط/2 ، 1400هـ-1980م .

31- منجد المقرئين ومرشد الطالبين ، قراءه بعد الطباعة: الشيخ محمد

الشنقيطي والشيخ أحمد محمد شاكر، مكتبة القدسي- القاهرة ، د.ط ،

1350هـ .

32- النشر في القراءات العشر ، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد

الضباع، دار الفكر ، د.ط ، د.ت .

- الجمحي : أبو عبد الله محمد بن سلام بن عبد الله (ت 231 هـ)

33- طبقات فحول الشعراء ، تحقيق : محمود محمد شاكر، مطبعة المدني ،

ط/2 ، 1974م .

- الجنابي : طارق عبد عون

34- ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه، مطبعة أسعد - بغداد ، ط/1 ،

1973م-1974م .

- ابن جني : أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ)

35- الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار ، الناشر : دار الكتاب العربي -

بيروت ، طبع بمطبعة دار الكتب المصرية ، ط/1 ، 1372هـ-1376هـ ،

1952م-1957م .

36- الْمُحْتَسَب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تحقيق: علي

النجدي ناصف وآخرين ، لجنة إحياء التراث الإسلامي-القاهرة ، ط/1،

1386هـ .

- الجوهري ، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت 393 هـ)
- 37- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، تحقيق : أحمد عبد الغفار ،
القاهرة ، ط 2/ ، 1402 هـ - 1982 م .
- الجويني : مصطفى الصاوي
- 38- قراءة في تراث الزمخشري ، منشأة المعارف - الإسكندرية ، د.ط ، د.ت .
- الجويني : أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف (ت 478 هـ)
- 39- البرهان في أصول الفقه ، تحقيق : د. عبد العظيم الديب ، مطابع
الدوحة الحديثة- قطر ، ط 1/ ، 1399 هـ .
- ابن الحاجب : جمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت 646 هـ)
- 40- أمالي ابن الحاجب ، تحقيق : د. فخر صالح سليمان قدارة ، دار عمار ،
عمان-الأردن ، ودار الجيل ، بيروت- لبنان ، ط 1/ ، 1409 هـ - 1989 م .
- 41- الأمالي النحوية ، تحقيق : هادي حسن حمودي ، مكتبة النهضة وعالم
الكتب - بيروت ، ط 1/ ، 1405 هـ - 1985 م .
- 42- الإيضاح في شرح المفصل ، تحقيق : د. موسى بناي العليي، مطبعة
المجمع العلمي الكردي- بغداد ، ط 1/ ، 1976 م .

43- الشافية في علم التصريف ، تحقيق : حسن أحمد العثمان ، المكتبة

المكية- مكة المكرمة ودار البشائر الإسلامية - بيروت ، ط/1 ، 1415هـ-

1995م .

44- القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة السماعية ، تحقيق : د. طارق نجم

عبد الله ، ط/1 ، 1405هـ-1985م .

45- كتاب الأمالي النحوية ، تحقيق :د. عدنان صالح مصطفى ، دار الثقافة

- قطر ، ط/1 ، 1406هـ - 1986م .

46- منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل ، دار الكتب العلمية-

بيروت ، ط/1 ، 1405هـ-1985م .

- حاجي خليفة: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني "الشهير بالملأ كاتب

جلبي"(ت1067هـ)

47- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، عني بتصحيحه وطبعه :

محمد شرف الدين يالتقايا ورفعت بيلكه الكليسي ، وكالة المعارف -

استانبول ، د.ط ، 1360هـ-1941م .

- الحديثي : خديجة

48- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، مطبوعات جامعة الكويت ، ط/1 ، 1394هـ-1974م .

49- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد- بغداد، ط/1 ، 1981م .

- حسان : تمام

50- الأصول " دراسة ايستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي " ، دار الثقافة - الدار البيضاء، د.ط ، 1411هـ-1991م .

- الحموز : عبد الفتاح أحمد

51- التأويل النحوي في القرآن الكريم ، مكتبة الرشيد- الرياض ، ط/1 ، 1404هـ-1984م .

- ابن حنبل : أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت241هـ)

52- المسند ، مؤسسة قرطبة ، القاهرة ، د.ط ، د.ت .

- الحيدة اليمني : علي بن سليمان (ت599هـ)

53- كشف المشكل في النحو ، تحقيق : د. هادي عطية مطر الهلالي ، دار عمار - عمّان - الأردن ، ط/1 ، 1423هـ-2002م .

- ابن خالويه : أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن حمدان (ت 370 هـ)

54- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ، تحقيق: ج . برجستراسر ،

المطبعة الرحمانية بمصر ، ط/1 ، 1934 م .

- خلاف : عبد الوهاب

55- علم أصول الفقه ، الناشر : دار القلم ، ط/12 ، 1398 هـ-1978 م .

- ابن خلكان : شمس الدين أبو العباس أحمد بن أبي بكر (ت 681 هـ)

56- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، تحقيق :د. إحسان عباس ، دار

صادر-بيروت ، ط/1 ، 1970 م .

- الخوانساري : محمد باقر بن جعفر الموسوي (ت 1313 هـ- 1895 م)

57- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات ، تحقيق : أسد الله

إسماعيليان ، مكتبة إسماعيليان - طهران ، د.ط ، 1392 هـ .

- أبو داود : سليمان بن داود السجستاني (ت 275 هـ)

58- سنن أبي داود ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر

- بيروت ، د.ط ، د.ت .

- ابن دريد : أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت 321هـ)

59- جمهرة اللغة ، تحقيق : د. رمزي منير البعلبكي ، دار العلم للملايين -

بيروت ، ط/1 ، 1987م .

- الدينوري : أبو عبد الله الحسين بن موسى بن هبة الله (ت في حدود

490هـ)

60- ثمار الصناعة ، تحقيق د. حنا جميل حداد ، الناشر: وزارة الثقافة ،

ط/1، 1994م .

- الذهبي : شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت 748هـ)

61- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام (حوادث ووفيات 581-590هـ

(، تحقيق:د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي-بيروت، ط/1،

1417هـ-1996م.

62- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام (حوادث ووفيات 650-660هـ

(، تحقيق:د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي- بيروت،

ط/1، 1419هـ-1999م.

63- سير أعلام النبلاء ، حقق هذا الجزء " 23 " :د. بشار عواد معروف ود.

محيي هلال السرحان ، مؤسسة الرسالة- بيروت ، ط/1، 1405هـ-1985م .

64- العبر في خبر من غير ، تحقيق : د. صلاح الدين المنجد ، مطبعة حكومة

الكويت ، ط/2، 1986م .

65- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ، تحقيق : بشار عواد

معروف وآخرين ، مؤسسة الرسالة-بيروت ، ط/1، 1404هـ-1984م .

- ذو الرّمة : غيلان بن عقبة بن نُهَيْش (ت 117هـ)

66- ديوان ذي الرّمة ، تحقيق: د. عمر فاروق الطباع ، دار الأرقم- بيروت ،

ط/1 ، 1419هـ-1998م .

- الراعي النميري : عُبَيْد بن حصين (ت 97هـ)

67- ديوان الراعي النميري ، تحقيق : رينهرت فاييرت ، المعهد الألماني

للأبحاث الشرقية في بيروت ، دار النشر : فرانتس شتاينر بفيسيادن - بيروت

، ط/1 ، 1401هـ-1980م .

- الزّبيدي : محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق " الشهر

بالسيد مرتضى الحسيني الزّبيدي " (ت 1205هـ)

68- تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق : عبد الستار أحمد فراج ،

ط/2 ، 1407هـ-1986م .

الزبيدي : أبو بكر محمد بن الحسن (ت379هـ)

69- طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف - القاهرة، ط/2 ، د.ت .

- الزجاج : أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت 311 هـ)

70- معاني القرآن وإعرابه ، تحقيق : د. عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب - بيروت ، ط/1، 1408هـ-1988م .

- الزجاجي : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت 340 هـ)

71- الجمل في النحو ، تحقيق د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة- بيروت، ودار الأمل- إربد- الأردن ، ط/2 ، 1405هـ-1985م .

72- الإيضاح في علل النحو ، تحقيق د. مازن المبارك ، دار النفائس - بيروت ، ط/5، 1406هـ-1986م .

- الزركشي : بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت 794 هـ)

73- البرهان في علوم القرآن ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية -القاهرة ، ط/1 ، 1376هـ-1957م .

- الزركلي : خير الدين

74- الأعلام " قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين " ، ط/2 ، د.ت .

- الزمخشري : جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت 538 هـ)

75- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود ، ورفاقه ، مكتبة العبيكان ، ط/1 ، 1418 هـ - 1998 م ، الرياض .

76- المفصل في علم العربية ، تحقيق : د. فخر صالح قدارة ، دار عمار - عمّان ، ط/1 ، 1425 هـ-2004 م .

- السامرائي : فاضل

77- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ، دار عمار ، عمّان - الأردن ، ط/1 ، 1426 هـ-2005 م .

- السبكي : تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن تقي الدين (ت 771 هـ)

78- طبقات الشافعية الكبرى، المطبعة الحسينية المصرية، ط/1، 1906 م .

- سرّيس : يوسف إليان (ت1932م)

79- معجم المطبوعات العربية والمعرّبة ، مطبعة سرّيس- مصر ، د.ط ،
1346هـ-1928م.

ابن السّكّيت : أبو يوسف يعقوب بن إسحق (ت244هـ)

80- إصلاح المنطق ، تحقيق : محمد أحمد شاكر ، وعبد السلام هارون ،
دار المعارف - القاهرة ، ط/4 ، د.ت .

- سيبويه : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ)

81- كتاب سيبويه ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب -
بيروت ، ط/3 ، 1403هـ- 1983م .

- السيوطي : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ)

82- الإتقان في علوم القرآن ، تحقيق : عصام فارس الحرساني ، خرّج
أحاديثه : محمد أبو صعليك ، دار الجيل - بيروت ، ط/1 ، 1419هـ -
1998م .

83- الأشباه والنظائر ، تحقيق : د. فايز ترحيني ، دار الكتاب العربي-
بيروت ، ط/1 ، 1404هـ - 1984م .

84- الإقتراح في علم أصول النحو ، تحقيق:د.أحمد سليم الحمصي ود.محمد

أحمد قاسم، جروس برس ، ط/1 ، 1988م .

85- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق : محمد أبو الفضل

إبراهيم ، المكتبة العصرية - بيروت ، د.ط ، د.ت .

86- تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب ، تحقيق : د. حسن ملح ود.ة .

سهى نعجة ، عالم الكتب الحديث ، إربد- الأردن، ط/1 ، 1426هـ- 2005م

.

87- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، تحقيق : محمد أبو الفضل

إبراهيم ، دار الفكر العربي - القاهرة ، د.ط ، 1418هـ-1998م .

88- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق : محمد أحمد جاد المولى

وآخرين ، دار الفكر ، د.ط ، د.ت .

89- همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، تحقيق وشرح : عبد العال سام

مكرم ، دار البحوث العلمية - الكويت ، ط/1 ، 1399هـ-1979م .

- ابن شاعر الكُتُبي : محمد بن شاعر (ت764هـ)

90- عيون التواريخ ، تحقيق : د. فيصل السامر ونبيلة عبد المنعم داود ،

دار الرشيد - بغداد ، ط/1 ، 1980م .

- أبو شامة المقدسي الدمشقي : شهاب الدين أبو محمد عبد الرحمن بن

إسماعيل (ت 665هـ)

91- الذيل على الروضتين " تراجم رجال القرنين السادس والسابع " ،

تحقيق : محمد زاهد بن الحسن الكوثري ، عني بنشره وراجعته : السيد

عزت العطار الحسيني ، دار الجيل - بيروت ، ط/2 ، 1974م .

- ششن : رمضان

92- نوادر المخطوطات العربية في تركيا، دار الكتاب الجديد- بيروت ،

ط/1402، 1هـ- 1982م .

- الشلوبين : أبو علي عمر بن محمد الأزدي (ت 654هـ)

93- شرح المقدمة الجزولية الكبير ، تحقيق :د. تركي بن سهو بن نزال

العتيبي ،

مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط/2 ، 1414هـ-1994م .

- صلاح الدين الصفدي : صلاح الدين خليل بن أيبك (ت 864هـ)

94- الوافي بالوفيات ، تحقيق : رضوان السيد ، دار النشر فرانزشتايز-

شتوتكارت ، ط/1 ، 1413هـ-1993م .

- الصنعاني : عبد الرزاق بن همام بن نافع (ت 211 هـ)

95- المصنف ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي- بيروت
، ط/2 ، 1403 هـ .

- ضيف : شوقي

96- المدارس النحوية ، دار المعارف - القاهرة ، ط/7 ، د.ت .

- طاش كبري زادة : عصام الدين أبو الخير أحمد بن مصطفى بن خليل (ت968 هـ)

97- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم ، تحقيق :
كامل كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور ، دار الكتب الحديثة - القاهرة ،
ط/1 ، 1968 م .

- طرفة بن العبد (ت 70 قبل الهجرة)

98- ديوان طرفة بن العبد ، تحقيق : درية الخطيب ، ولطفي الصقال ، دار
الثقافة والفنون- دولة البحرين، والمؤسسة العربية - بيروت، ط/2 ،
2000 م .

- عباس بن مرداس : (توفي في خلافة عثمان بن عفان)

99- ديوان العباس بن مرداس ، تحقيق : د. يحيى الجبوري ، دار
الجمهورية- بغداد ، ط/1 ، 1388 هـ-1968 م .

- عدي بن زيد (ت604م)

100- ديوان عدي بن زيد ، تحقيق : محمد جبار المعيب ، دار الجمهورية

للنشر والطبع - بغداد ، ط/1 ، 1965م .

- العسكري : أبو هلال الحسن بن عبد الله (ت395هـ)

101- جمهرة الأمثال ، تحقيق : د. أحمد عبد السلام ، خرّج أحاديثه : أبو

هاجر محمد سعيد بن بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط/1

، 1408هـ-1988م .

- ابن عقيل : بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني (ت769هـ)

.

102- شرح ابن عقيل ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار

الفكر - بيروت ، ط/15 ، 1392هـ-1972م .

- العكبري : أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت

616هـ)

103- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن

، تحقيق : إبراهيم عطوه عوض ، دار الحديث - القاهرة ، د.ط ، 1421هـ -

1992م .

104- اللباب في علل البناء والإعراب ، الجزء الأول، تحقيق د. غازي مختار

طليمات، والجزء الثاني ، تحقيق د. عبد الإله نبهان ، دار الفكر المعاصر -

بيروت ، ودار الفكر - دمشق ، ط/2 ، 1422هـ-2001م .

- العماد الأصفهاني : أبو عبد الله محمد بن صفى الدين (ت597هـ)

105- الفتح القسي في الفتح القدسي ، تحقيق وشرح وتقديم : محمد

محمود صبح ، الدار القومية للطباعة والنشر-القاهرة ، ط/1 ، 1965م .

- ابن العماد الحنبلي : أبو الفلاح عبد الحي بن العماد (ت1089هـ)

106- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، دار إحياء التراث العربي-

بيروت، د.ط ، 1970م .

- عمايرة : خليل أحمد

107- التحليل اللغوي " منهج وصفى تحليلي وتطبيقه على التوكيد اللغوي

والنفي اللغوي وأسلوب الاستفهام "، تقديم د. سلمان العاني ، مكتبة المنار

- الزرقاء - الأردن ، ط/1 ، 1407هـ -1987م .

108- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ، ط/1 ، 1991م .

- عمر : أحمد مختار

109- البحث اللغوي عند العرب ، عالم الكتب-القاهرة ، ط/4 ، 1402هـ-
1982م .

- عمرو بن معدي كرب : (ت21هـ)

110- شعر عمرو بن معدي كرب ، تحقيق مطاع الطرابيشي ، مطبوعات
مجمع اللغة العربية بدمشق ، ط/2 ، 1405هـ-1985م .

- عيد : محمد

111- أصول النحو العربي ، عالم الكتب - القاهرة ، ط/1 ، 1978م .

الغلاييني : مصطفى

112- جامع الدروس العربية ، المكتبة العصرية ، صيدا ، ط/12 ، 1393هـ-
1973م .

- أبو الفدا : عماد الدين إسماعيل بن علي الشافعي (ت732هـ)

113- المختصر في أخبار البشر، تحقيق :د. محمد زينهم محمد عزب

والأستاذ: يحيى سيد حسين ، تقديم :د. حسين مؤنس ، دار المعارف-
القاهرة ، ط/1 ، 1999م .

- الفراء : أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207 هـ)
- 114- معاني القرآن ، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، عالم الكتب - بيروت ، ط/2، 1980م .
- ابن فرحون : إبراهيم بن علي بن محمد المالكي (ت 799 هـ)
- 115- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ، تحقيق: د.علي عمر ، مكتبة الثقافة الدينية-القاهرة ، ط/1، 1423 هـ-2003 م .
- الفيروزآبادي : مجد الدين محمد بن يعقوب (ت 817 هـ)
- 116- البلغة في تاريخ أئمة اللغة ، تحقيق : محمد المصري ، منشورات وزارة الثقافة - دمشق ، ط/1 ، 1392 هـ-1972 م .
- ابن قتيبة : أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت 276 هـ)
- 117- تأويل مشكل القرآن ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة ، ط/1 ، 1954 م - 1955 م .
- القرطبي : أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (ت 671 هـ)
- 118- الجامع لأحكام القرآن ، الناشر : مؤسسة مناهل العرفان - بيروت ، توزيع : مكتبة الغزالي - دمشق ، د.ط ، د.ت .

- ابن قنفذ القسطنطيني : أبو العباس أحمد بن حسن بن علي بن الخطيب
(ت809 هـ) .

119- الوفيات ، تحقيق : عادل نويهض ، المكتب التجاري للطباعة والنشر
والتوزيع - بيروت ، ط/1 ، 1971م .

- القيسي : نوري حمودي

120- شعر النمر بن تولب ، مطبعة المعارف - بغداد ، ط/1 ، 1969م .

- القيسي : أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437 هـ)

121- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: د.

محيي الدين عبد الرحمن رمضان ، مؤسسة الرسالة- بيروت ، ط/5 ،

1418 هـ - 1997م.

122- مُشكِلُ إعراب القرآن ، تحقيق : ياسين محمد السواس ، مطبوعات

مَجْمع اللغة العربية بدمشق ، ط/1 ، 1395 هـ- 1974م .

- ابن كثير : أبو الفداء إسماعيل بن كثير (ت 774 هـ)

123- البداية والنهاية في التاريخ ، مطبعة المتوسط- بيروت، د.ط ، د.ت .

- الكفوي : أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (ت 1094 هـ)

- 124- الكليات : معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، تحقيق : د. عدنان درويش ، ومحمد المصري ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي - دمشق، ط/1 ، 1975م .
- ابن ماجة : محمد بن يزيد القزويني (ت 275هـ)
- 125- سنن ابن ماجة ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر- بيروت ، د.ط ، د.ت .
- المبرد : أبو العباس محمد بن يزيد (ت 285هـ)
- 126- المقتضب ، تحقيق : محمد عبد الخالق عزيمة ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، ط/1 ، 1388هـ .
- ابن مجاهد : أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد (ت 337هـ)
- (
- 127- السبعة في القراءات، تحقيق:د. شوقي ضيف ، دار المعارف-القاهرة، ط/1، 1972م .
- محمد مخلوف : محمد بن محمد بن عمر بن قاسم مخلوف (ت1360هـ)
- 128- شجرة النور الزكية ، تحقيق : عبد المجيد خيالي ، دار الكتب العلمية- بيروت ، ط/1 ، 1424هـ-2003م .

- المراغي : عبد الله مصطفى

129- الفتح المبين في طبقات الأصوليين ، المكتبة الأزهرية للتراث - القاهرة
، د.ط ، 1419هـ-1999م .

- ابن مضاء القرطبي : أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد (ت592هـ)

130- الرد على النحاة ، تحقيق :د. شوقي ضيف ، دار المعارف- القاهرة ،
ط/2 ، 1982م .

- المقرئزي : أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد (ت845هـ)

131- الخطط المقرئزية ، تحقيق :د. محمد زينهم ومديحة الشرقاوي ،
مكتبة مدبولي ، ط/1 ، 1998م .

- أبو المكارم : علي

132- أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية-كلية التربية ، د.ط،
1973م .

- المليباري : حمزة عبد الله

133- علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد ، دار ابن حزم-
بيروت ، ط/1، 1423هـ-2003م .

- ابن منظور : جمال الدين محمد بن مكرم (ت 711 هـ)
- 134- لسان العرب ، دار صادر - بيروت ، ط/1 ، 1410 هـ-1990 م .
- الميداني : أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد (ت 518 هـ)
- 135- مجمع الأمثال ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السنة المحمدية ، د.ط ، 1374 هـ-1955 م .
- النحاس : أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت 338 هـ)
- 136- إعراب القرآن ، تحقيق : د. زهير غازي زاهد ، مطبعة العاني - بغداد ، ط/1 ، 1977 م- 1980 م .
- النسائي : أحمد بن شعيب (ت 303 هـ)
- 137- سنن النسائي ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب ، ط/2 ، 1406 هـ-1986 م .
- 138- السنن الكبرى ، تحقيق : عبد الغفار البنداري وسيد كسروي ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط/1 ، 1411 هـ-1991 م .
- النعيمي : عبد القادر بن محمد (ت 978 هـ)
- 139- الدارس في تاريخ المدارس ، تحقيق : إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط/1 ، 1410 هـ-1990 م .

- النعيمي : حسام سعيد النعيمي

140- الدراسات اللهجية والصوتية عبد ابن جني ، منشورات وزارة الثقافة

والإعلام -الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر-بغداد، ط/1980، 1م

- النواجي : أشرف ماهر محمود

141- مصطلحات علم أصول النحو ، دار غريب - القاهرة ، ط/1 ، 2001م

.

- النيسابوري : مسلم بن الحجاج (ت261 هـ)

142- صحيح مسلم ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث

العربي- بيروت ، د.ط ، د.ت .

- ابن هشام : جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله

الأنصاري (ت761 هـ)

143- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق : مازن مبارك ، ومحمد

علي الحمد ، راجعه : سعيد الأفغاني ، دار الفكر - بيروت ، ط/3 ، 1972م .

144- تلخيص الشواهد وتخليص الفوائد ، تحقيق د. عباس مصطفى

الصالح ، دار الكتاب العربي- بيروت ، ط/1 ، 1406هـ-1986م .

- ابن واصل : جمال الدين محمد بن سالم (ت697 هـ)

145- مفرج الكروب في أخبار بني أيوب ، تحقيق : د. جمال الدين الشيال

، د.ط ، د.ت .

- ابن الوراق : أبو الحسن محمد بن عبد الله (ت325هـ)

146- علل النحو ، تحقيق : د. محمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة

الرشيد - الرياض، ط/1 ، 1420هـ-1999م .

- ابن الوردي : زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن عمر (ت749هـ)

147- تامة المختصر في أخبار البشر، تحقيق : أحمد رفعت البدرأوي ، دار

المعرفة - بيروت ، ط/1، 1389هـ-1970م .

- اليافعي : أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان (ت768هـ)

148- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يُعتبر من حوادث الزمان ،

تحقيق : خليل المنصور ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط/1 ، 1417هـ-

1997م .

- ياقوت الحموي : شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله

الرومي (ت626هـ)

149- معجم الأدباء ، دار الفكر ، ط/3 ، 1400هـ-1980م .

150- معجم البلدان ، دار الكتاب العربي - بيروت ، د.ط ، د.ت .

- ابن يعيش : موفق الدين بن يعيش النحوي (ت 643 هـ)

151- شرح المفصل ، عالم الكتب ، بيروت ، د.ط ، د.ت .

- اليماني : عبد الباقي بن عبد المجيد (ت743 هـ)

152- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، تحقيق: د. عبد المجيد

دياب ، شركة الطباعة العربية السعودية- الرياض، ط1/ ، 1406 هـ-1986 م .

* البحوث في المجلات والدوريات :

عبد الدايم : محمد هاشم ، ابن الحاجب في أماليه النحوية ، مجلة مجمع

اللغة العربية ، القاهرة ، الجزء السابع والعشرون ، سنة 1390 هـ- 1971 م ،

ص166-180 .

* الرسائل / الأطروحات الجامعية :

رومية : جابر إبراهيم ، 1422 هـ-2001 م ، النحو في الأمالي ، ابن الحاجب

ومدى تأثيره بابن الشجري، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة

دمشق ، سورية .

ABSTRACT

Principles Of Grammatical Study

In 'Amali Ibn Al-Hajib

A Structural and applied Study

Prepared by Dr.

Sulieman Oudeh Abu Su'aileek

Ibn Al-Hajib (646 H) is considered one of the famous grammarians in Egypt in the Seventh Hijri century . In spite of his fame he has not been translated. His book, " Amali Ibn Al-Hajib " which has a great importance that gives us a complete idea about the grammatical field in Ibn AL-Hajib's time. This book is concerned to be the first in dictations of grammar.

Various basic topics in grammar have been presented in this reference. Accordingly, grammarians depended on that book. At a stage, they were used to direct the grammatical issues and test their validity.

Amali Ibn Al-Hajib came in (638) topics. He issued them in Cairo, Gaza, Jerusalem, and Damascus

between (609-626 Hijri), Al- Amali were divided into six chapters :

First : Al- Amali on some verses of Holy Quran with (139) topics.

Second : Al- Amali on a place – position – from " AL-Mufasal" book of AL-Zamakhshari with (136) topics.

Third : Al- Amali on issues from grammatical disagreements with (6) topics.

Fourth : Al- Amali on his introduction (AL- Kafieh) with (97) topics.

Fifth : Al- Amali on verses from Al- Mutanabbi poetry and other poets with (45) topics.

Sixth : Al- Amali on different – separate - issues " Al-Amali Al- Mutlaqa " with (215) topics.

This study takes the form of introduction, preparation, three chapters, and a conclusion. The preparation comes in two subjects, the first talks about Ibn Al-Hajib, and the second talks about Al- Amali.

The first chapter talks about Ibn Al-Hajib's attitude on hearing, analogy, consensus, and accompanying the state. This chapter is written in 4 subjects.

The second chapter talks about grammatical cause in its two divisions verbal and morals, the justification, and the grammatical factor. I have written this chapter in three subjects.

The third chapter talks about the grammatical interpretation in three subjects, first. Interpretation and directing readings, second. Parsing and interpretation, third. Deletion and interpretation.

The study reached to an end that included the most important results that I reached.

My method depends on the search of the grammatical origins of Ibn Al-Hajib,s book " Al- Amali ", so I used analytic inductive descriptive style that registered the grammatical origins and clarified them with a consolidation of references from their different sources .

I reviewed the main sources and references of each component of language that are related to my study.

جدول الأمالي

الأمالي	الأمالي على آيات من القرآن الكريم	الأمالي على مواضع من كتاب المفصل للزخشري	الأمالي على مسائل الخلاف النحوي	الأمالي على مقدمته الكافية	الأمالي على آيات من شعر المتنبي وشعر غيره	الأمالي على مسائل متفرقة (الأمالي المطلقة)	المجموع
السنة	القاهرة	القاهرة	القاهرة	القاهرة	القاهرة	القاهرة	(٦٣٨)
١٣٩	١	-	-	-	-	٢	٣
١٤٠	٢	١	-	-	-	-	٣
١٤١	-	-	-	-	-	-	-
١٤٢	٣	-	-	-	١	-	٤
١٤٣	١٦	٣	-	-	-	٢	٢١
١٤٤	٣	-	-	-	-	١	٤
١٤٥	٦	١	-	-	٥	-	١٢
١٤٦	١	-	-	-	١	٣	٥
١٤٦	غزة	غزة	غزة	غزة	غزة	غزة	
١	١	-	-	-	-	-	١
١٤٦	القدس	القدس	القدس	القدس	القدس	القدس	
	-	١	-	٢	-	١	٤
١٤٧	دمشق	دمشق	دمشق	دمشق	دمشق	دمشق	
١٠	٣	-	٤	١	٩	٢٧	

٩٩	٩	+٣ [١]	+٣١ [٢]	-	+٤٧ [١]	٥	٦١٨ هـ
٢٣	٤	+١ [١]	+١١ [٢]	-	-	٤	٦١٩ هـ
٢٨	٧	١	١٠	-	٥	٥	٦٢٠ هـ
٣١	١	٢	٤	-	١	٢٣	٦٢١ هـ
١٤	-	-	-	-	٤	١٠	٦٢٢ هـ
٢٤	-	-	١	-	٨	١٥	٦٢٣ هـ
٢٠	١	-	٢	-	٥	١٢	٦٢٤ هـ
٦	[١]	-	١	-	١	٣	٦٢٥ هـ
٢	-	١	١	-	-	-	٦٢٦ هـ
٢٨٤	١٥٣	٣١	٢٠	٦	٥٥	١٩	مجهولة الزمان والمكان
٢٠	١٩ القاهرة	١ القاهرة	-	-	-	-	مجهولة الزمان
٣	٢ دمشق	١ دمشق	-	-	-	-	مجهولة الزمان
٦٣٨	٢١٥	٤٥	٩٧	٦	١٣٦	١٣٩	المجموع

ما بين المعقوفتين من ترجيح الباحث .

الموضوعات	الصفحة
الإهداء	ب
المقدمة	ج
الدراسات السابقة	و
التمهيد : ابن الحاجب وكتابه الأمل	١
المبحث الأول : التعريف بابن الحاجب	٢
أولاً : حياته	٢
١ - اسمه وكنيته ولقبه ونسبه	٣
٢ - مولده ووفاته	٦
٣ - أخلاقه وشخصيته	٨
٤ - نظمه	٩
ثانياً : ثقافته	١١
ثالثاً : شيوخه	١٢
رابعاً : تلاميذه	١٨
خامساً : مذهبه النحوي	٢٣
سادساً : مؤلفاته	٢٦
المبحث الثاني : التعريف بكتاب " الأمل "	٣٧

الموضوعات	الصفحة
أولاً : الأماي لغةً	٣٧
ثانيًا : الأماي اصطلاحًا	٣٨
ثالثًا : أهم كتب الأماي في الأدب واللغة والنحو والصرف	٤٠
رابعًا : كتاب : "أماي ابن الحاجب "	٤٢
١ - عنوانه	٤٢
٢ - أهميته	٤٣
٣ - محتواه	٤٥
٤ - مصادره	٤٧
٥ - أثر الفقه والمنطق في " الأماي "	٥٠
الفصل الأول : موقف ابن الحاجب من السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال	٥٨
المبحث الأول : موقف ابن الحاجب من السماع	٥٩
أولاً : القرآن الكريم وقراءاته	٦٤
ثانيًا : الحديث الشريف	٨١
ثالثًا : الشعر العربي	٩٠
رابعًا : كلام العرب وأمثالهم	٩٦
المبحث الثاني : موقف ابن الحاجب من القياس	١٠٥
المبحث الثالث : موقف ابن الحاجب من الإجماع	١١٣

الصفحة	الموضوعات
١١٨	المبحث الرابع : موقف ابن الحاجب من استصحاب الحال
١٢٤	الفصل الثاني : العلة النحوية والتعليل والعامل النحوي
١٢٥	المبحث الأول : العلة النحوية
١٢٨	أولاً : العلل اللفظية
١٤٤	ثانياً : العلل المعنوية
١٥٤	المبحث الثاني : التعليل
١٦٠	المبحث الثالث : العامل النحوي
١٧٣	الفصل الثالث : التأويل النحوي
١٧٧	المبحث الأول : التأويل وتوجيه القراءات
١٩٠	المبحث الثاني : التأويل والإعراب
٢٠٩	المبحث الثالث : التأويل والحذف
٢١٦	الخاتمة
٢٢٠	فهارس عامة :
٢٢١	أولاً : فهرس الآيات القرآنية الكريمة
٢٣٠	ثانياً : فهرس الحديث الشريف
٢٣١	ثالثاً : فهرس الأمثال والأقوال
٢٣٢	رابعاً : فهرس الشواهد الشعرية

الموضوعات	الصفحة
خامسًا : فهرس الأعلام	٢٣٥
سادسًا : فهرس الأماكن والبلدان	٢٥٧
سابعًا : فهرس القبائل والأقوام	٢٦٣
ثامنًا : فهرس الكتب	٢٦٥
المصادر والمراجع	٢٧٥
الملخص باللغة الإنجليزية	٣٠٥
جدول الأمالي	٣٠٨
المحتوى	٣١٠